

«العالم وإن امتدَّ بابه، واشتدَّ في ميادين الجدال دفاعه، واستند ساعده حتى خرق به كل سد سداً بابه،

وأحكم امتناعه، فنفعه قاصر على مدة حياته، ما لم يصنّف كتاباً بخلد بعده،

أو يورق علماً ينقله عنه تلميذ إذا وجد الناس فقده، أو تهدي به فئة مات عنها وقد ألبسها به الرشد برده،

ولعمري إن التصنيف لأرفعها مكاناً لأنه أطولها زماناً، وأدومها إذا مات أحياناً»

تاج الدين السُّبكي كما في فتح المغيث (٣/ ٣١٨)

«والكتاب قد يفضل صاحبه ويرجع على واضعه بأمر منها:

أن الكتاب يقرأ بكل مكان ، ويظهر ما فيه على كل لسان، وموجود في كل زمان، مع تفاوت الأعصار

وبعد ما بين الأمصار وذلك أمر مستحيل في واضع الكتاب، والمنازع بالمسئلة والجواب

وقد يذهب العالم وتبقى كتبه ، ويفنى العقل ويبقى أثره»

الخطيب البغدادي في تقييد العلم (ص/ ١٧٧)

«يضرني إلى القول بأن العلم لا يقبل الجمود،

وأن أستمّر على البحث والتحقيق حتى يأتيني اليقين»

الشيخ الألباني في الضعيفة (١٣/ ٢٧٢)

«من ألف فقد استُهدف، ولكن الذي شجعني على التأليف أمران:

أحدهما: أن المؤلف يحرص غاية الحرص على أن يتعمّق في المادة التي يريد التأليف فيها،

أضف إلى ذلك أنه إذا تعمّق فيها، وقبّد ما تعمق به في هذه المؤلفات فتمكّن في نفسه أكثر»

الشيخ ابن عثيمين

«ولا نبنت لطالب العلم ريش في جناحيه يصلح له أن يطير بهما في سماء العلم إلا يبحث،

فمن لم يبحث يبقى في العلم ضعيفاً»

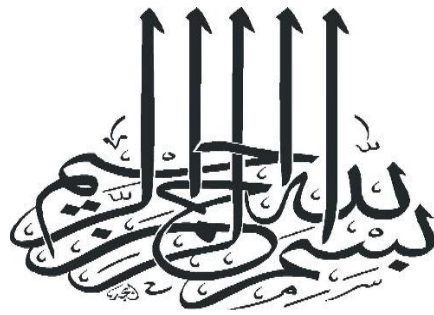
الشيخ صالح آل الشيخ في سلسلة المحاضرات العلمية (٤/ ٤١٩)

«مرة كتب أحد القضاة إلى ساحة الجد الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله يسأله عن حكم مسألة عرضت له في القضاء،

فأجابه الشيخ بسطرين، قال: المسألة معروفة في جميع كتب أهل العلم، لكنك كسلان لا تبحث، والسلام»

الشيخ صالح آل الشيخ في سلسلة المحاضرات العلمية (٤/ ١٦١)

منهية البلووث العلميّة



جَمِيعُ الْحُقُوقِ
مَحْفُوظَةٌ

الطَّبعة الأولى
١٤٤٣ هـ

مَنْهَجِيَّةُ الْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ

قَدَّمَ أَصْلَ الْكِتَابِ الشَّيْخَانِ الْجَلِيلَانِ
أَبُو بِلَالٍ غَالِبُ بْنُ عَبْدِ الْكَظِيمِ
وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْكَلِيمِ بْنِ يَحْيَى الْجُبُورِ

تَأَلَّفَ أَبُو مَشْكُورٍ الْإِسْرَافِيلِيُّ
عَبْدُ الشَّكُورِ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّوْمَالِيُّ
كَانَ اللَّهُ مَعَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

مَقْدَمَةُ الشَّيْخِ الْجَلِيلِ أَبِي بِلَالٍ الْحَضْرَمِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ وَمَنْ وَآلَاهُ.

أما بعد:

فقد طلب مني أخونا الفاضل الباحث المفيد أبو مشكور عبد الشكور الصومالي حفظه الله أن أقرأ رسالته المسماة: (التُّحْفَةُ الْإِسْرَافِيلِيَّةُ فِي مَنْهَجِيَّةِ الْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ)، فقرأتها تلبية لطلبه حفظه الله، فألفيتها تحفة كاسمها، فأفاد وأجاد في هذا السَّفر المبارك، وأتخف فيه طلاب العلم بمباحث علمية قوية تدلُّ على استفادته، وتمكَّنه في العلوم الشرعيَّة، فنسأل الله أن ينفع به وبما كتب.

كتبه أبو بلال الحضرمي خالد بن عبود باعامر

(١٤ / شعبان / ١٤٣٩ هـ)

مقدمة الشيخ الجليل عبد الحميد الحجوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ، أما بعد:

فقد وقفت على كتاب: (التحفة الإسرائيلىة في منهجية البحوث العلمىة) لأخينا أبي مشكور الإسرائيلى عبد الشكور الصومالي، فرأيتة بحثا قيما، عسى أن يفيد الله عز وجل به من شاء من عباده، إنه على ذلك قادر. وأخونا عبد الشكور على خير بفضل الله وتوقيفه، فأسأل الله أن يوقفه ويبارك فيه وفي علمه وعمله، والله المستعان.

عبد الحميد بن يحيى الزعكري (٢٩/ ربيع الأول/ ١٤٤٠هـ)

مركز الصحابة بالغيضة

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد: فلما يسر الله جلّ وعلا لي جلّ وعلا تأليف كتابي المسمّى: **(التحفة الإسرائيلية في منهجية البحوث العلمية)** طلب منّي بعض الفضلاء أن أختصر لهم لكي يصير كتابا مختصرا يمكن تدريسه، ثم يطالع من شاء التوسّع أصله.

ففعّلت ذلك رجاء النفع، وحذفت كثيرا من الأبواب، كما أني زدت عليه بعض الأشياء المهمة، ولكنني تركت الأمثلة للمدرّس لئلا يطول الكتاب، ولأنها تحتاج إلى التطبيق العملي أكثر من النظري، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله ربّ العالمين.

مَعْنَى مَنَهْجِيَّةِ الْبَحْثِ

لفظ **المنهج** مأخوذ من النهج، وهو الوضوح والاستبانة، يقال: نهج الطريق، أي: وضح واستبان، و**المنهاج** هو: الطريق الواضح، ويقال: الطريق المنهوج، أي: المسلوک، ومنه قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [سورة المائدة: ٤٨].^(١)

والمراد **بالمنهج أو المنهاج** هو: الطريق الواضح المسلوک الموصّل إلى الغاية.

وأما البحث: فهو لغة يطلق على الكشف، والطلب، والفحص، والتفتيش، والتنقيب عنه، ويجمع على بحوث وأبحاث، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة المائدة: ٣١].^(٢)

والمراد به هنا الاستقصاء، وطلب الشيء، والتنقيب عنه، وذلك بقصد التوصل إلى حقيقة من الحقائق.

والبحوث المقصودة هنا هي البحوث العلمية الشرعية الدينية التي يتوصل بها الشخص لنيل حقيقة أو علم كان مخفيا عنه.

(١) قال الحافظ: "وَالْمِنْهَاجُ السَّبِيلُ أَي: الطَّرِيقُ الْوَاضِحُ وَالشَّرِيعَةُ بِمَعْنَى وَقَدْ شَرَعَ أَي: سَنَّ".

انظر الفتح (٤٨/١) ولسان العرب (٣٦٥/١٤) مادة (نهج).

(٢) قد منع أكثر النحاة جمع (فَعَلَ) على (أفعال) مثل جمع (بحث) على (أبحاث)، اعتمادا على قول سيبويه: "إن جمع (فَعَلَ) على أفعال ليس في الباب من كلام العرب، ولكن بعد التتبع وجد أن كثيرا من الكلمات التي على وزن (فَعَلَ) نحو (٣٤٠) جمع على أفعال، نحو: أفرأخ وأجداد وأفراد، ولذلك أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة قرارا يجوز جمع (فعل) اسما صحيح العين على (أفعال) ولو كان صحيح الفاء أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء، ومعتلها، والمضعف " انظر معجم الخطأ والصواب في اللغة (ص/ ٨١-٨٤) وكيف تكتب بحثا (ص/ ٢٧) وكلاهما للدكتور إميل يعقوب.

وكل بحث لا بدَّ من أن تتوفر فيه **الأركان التالية**: الباحث، والموضوع المراد بحثه، والمراجع التي يعتمد عليها الباحث في بحثه، والطرق التي يتبعها الباحث في بحثه والإجراءات التي عليه أن يقوم بها. ^(١)

ومنهج البحث: هو الطريق المؤدي إلى التعرّف على الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد، التي يسلكها الباحث في حركته للبحث عن الحقيقة في أي مجال من مجالات المعرفة. ^(٢)

فقولهم: (**منهجية البحث**) يراد به: الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث، وتحديد موضع بحثه حتى الانتهاء منه، وتبين كيف يجب أن يقوم الباحث ببحثه، كما أنها تعني بالبحث في أيسر الطرق للوصول إلى المعلومة، مع توفير الجهد والوقت وترتيب البحث وتبويبه، وفق أحكام علمية مضبوطة، لا يختلف عليها أهل الشأن. ^(٣)

وبهذا تعلم أنه يستفاد من معرفة منهجية البحث فوائد عظيمة، منها:

الأوّل: تعليم الطالب البحث كيف يبدأ، وكيف ينتهي، والإعانة على الدخول في صميم الموضوع، لأنها تساعد الطلاب المبتدئين على الارتقاء بأبحاثهم.

(١) طرق البحث في الدراسات الإسلامية للدكتور محمود قلعه جي (ص/ ٧).

(٢) انظر العلم والبحث العلمي لحسين عبد الحميد رشوان (ص ١٤٣، ١٤٤)، ومنهج البحث العلمي لجلال محمد عبد الحميد موسى (ص ٢٧٣) ومناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي (ص/ ٣) ومنهج البحث العلمي عند العرب (ص ٢٧١)، منهج الشيخ عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة للعسيري (ص/ ٣٧).

(٣) انظر المنهجية في البحوث لمحمد البدوي (ص/ ٩) وكيف تكتب بحثاً لأميل يعقوب (ص/ ٩).

والثاني: توفير الجهد والوقت للطالب، وحفظه من الضياع والسآمة، والشعور بالعجز، لأنه يتصوّر أبعاد البحث وتفريعاته.

والثالث: تجنب الوقوع في الخطأ الذي وقع فيه السابقون.

والرابع: حب البحث بحيث يهيئ له التلذذ له.

والخامس: الدلالة على قدرة كل من الباحثين وطاقاتهم بحيث يكشف المتفوق ويرعاه، لأن اتباع هذه الطرق يزيد من جمال البحث ويظهر حسن عرضه. ^(١)

(١) انظر منهج البحث الأدبي للدكتور الطاهر (ص / ٢٤) وطرق البحث في الدراسات الإسلامية (ص / ٧).

فائدة: كتب أهل العلم على ثلاثة أقسام:

الأول: مختصرات تجعل تذكرة لرؤوس مسائل ينتفع بها المنتهي للاستحضار، وربما أفادت بعض المبتدئين الأذكياء بسرعة هجومهم على المعاني من العبارات الدقيقة.

الثاني: مبسوطات تقابل المختصرات، وهذه ينتفع بها للمطالعة والبحث.

الثالث: متوسطات، وهذه نفعها عام.

انظر كشف الظنون (١ / ٣٥).

مَقاصِدُ التَّأْلِيفِ

لا تحصى كتب العلوم كثرة؛ لكثرة العلوم وتفنُّنها، واختلاف العلماء في الوضع والتأليف، ولكن تنحصر من جهة السبب والمقصد في سبعة مقاصد، ينبغي اعتمادها، وإلغاء ما سواها: ^(١)

الأوّل: اختراع معدّوم، ^(٢) وهو استنباط العلم بموضوعه، وتقسيم أبوابه وفصوله، وتتبع مسائله، أو استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقّق، ويحرص على إيصاله بغيره، لتعم المنفعة به، فيودع ذلك في كتاب، لعل المتأخّر يظهر على تلك الفائدة، كما وقع في الأصول في الفقه: **تكلّم الشافعي** أولاً في الأدلة الشرعية اللفظية ولخصها، ثم جاء الحنفية فاستنبطوا مسائل القياس واستوعبوها، وانتفع بذلك من بعدهم إلى الآن. ^(٣)

(١) قال العلامة صديق حسن خان في أبجد العلوم (ص/ ١٠٧): "ثم إن التأليف على سبعة أقسام: لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها". وانظر بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي (١/ ٤٩-٥٠).

(٢) أي: شيء لم يسبق إلى مصنفه فيخترعه. أبجد العلوم (ص/ ١٠٧).

ويدخل في هذا والله أعلم كتب المتن، والمتن هنا: الكتاب الذي هو أصل، ويتصف بأمرين في الغالب، وهما: **الأوّل**: أن يكون صغير الحجم، موجز العبارة.

والثاني: أن يكون مشتملاً على أبواب العلم كلها. ويقال لمصنف المتن: (المتن).

انظر مجلة البحوث الإسلامية العدد (٣٤٠ / ٥٩).

(٣) قال الإمام ابن العربي في عارضة الأحوذى (١/ ٨): "لا ينبغي لحصيف أن يتصدى إلى تصنيف، أن يعدل عن غرضين، إما أن يخترع معنى، أو يتدع وصفا وممتناً، ... وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق، والتحلّي بحلية السرق". وفي كلامه إطلاق.

الثَّاني: تفصيل مجمل،^(١) وهو أن يقف على كلام الأولين وتآليفهم، فيجدها مستغلقة على الأفهام، ويفتح الله له في فهمها، فيحرص على إبانة ذلك لغيره ممن عساه يستغلق عليه، لتصل الفائدة لمستحقها، كمعالم السنن للخطابي، وفتح الباري لابن حجر، وشرح مسلم للنووي.

وهذه طريقة كتب الشروح والخواشي،^(٢) وهو من أحسن المقاصد والذي ينبغي الإقبال عليه في هذا الزمن، لحاجة الناس إلى توضيح كلام أهل العلم، ولعزوف كثير من الناس عن كتب الدراسة إلى مقررات لا تخرِّج علماء غالباً.^(٣)

الثَّالث: تبين الخطأ،^(٤) وهو أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقدمين، ممن اشتهر فضله، وبعد في الإفادة صيته، ويستوثق في ذلك بالبرهان الواضح الذي

(١) أي: شيء مغلق فيشرحه المؤلف، والمقصود بالشرح من المؤلفات ما يوضح المتن، ويبينه، ويكشفه، ويشمل ذلك بيان غوامضه، وغريبه، وإيضاح مصطلحاته، ومقاصده، وتخريج نصوصه، وغير ذلك مما يكشف المتن ويبينه. ويشمل ذلك الاستشهاد والتمثيل، والتأييد والتقرير، أو تغليط الماتن في بعض ما ذهب إليه. انظر أبجد العلوم (ص/ ١٠٧) انظر مجلة البحوث الإسلامية العدد (٥٩ / ٣٤١).

(٢) المقصود بالحاشية: الشرح الموجز إن كانت على الكتاب الأصلي، وربما كانت تعليقا وتنكيثا على شرح الكتاب تحتوي على بعض الاستدراكات والفوائد، ومن ذلك: (النكت على ابن الصلاح) لابن حجر (م ٨٥٢ هـ)، فقد تكون الحاشية بمعنى التعليق، أو التقييد، أو النكت على الكتاب، ومنه: (النكت على ابن الصلاح) للحافظ العراقي (م ٨٠٦ هـ)، وسماه (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح). انظر مجلة البحوث الإسلامية العدد (٥٩ / ٣٤١).

(٣) قال ابن العربي أحكام القرآن (٢/ ٢١٥): "وإنما ينبغي أن يعتنى أي المجتهد بيسط الأدلة، وإيضاح سبل النظر، وتحصيل مقدمات الاجتهاد، وإعداد الآلة المعينة على الاستمداد؛ فإذا عرضت النازلة أتيت من بابها، ونشدت في مظانها، والله يفتح في صوابها".

(٤) أي: شيء أخطأ فيه مصنفه فيلحه. أبجد العلوم (ص/ ١٠٧).

لا مدخل للشك فيه، فيحرص على إيصال ذلك لمن بعده، إذ قد تعذر محوه ونزعه بانتشار التأليف في الآفاق والأعصار، وشهرة المؤلف ووثوق الناس بمعارفه، فيودع ذلك الكتاب ليقف على بيان ذلك.

ويدخل في ذلك كتب الردود التي يقصد بها الرد على المخالفين والدفاع عن دين الله وبيان أحوال الزائعين، وكتب الردود في العقائد من أوائل ما ألف في الاعتقاد، كالرد على الجهمية للإمام أحمد، ونقض المريسي للإمام الدارمي، ومن أحسنها بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية، والصارم المنكي لابن عبد الهادي.^(١)

الرابع: تكميل ناقص،^(٢) وهو أن يكون الفن الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول، بحسب انقسام موضوعه، فيقصد المطلع على ذلك أن يتم ما نقص من تلك المسائل؛ ليكمل الفن بكمال مسائله وفصوله، ولا يبقى للنقص فيه مجال. وهذا يهتم به أصحاب المتون الجامعة لمسائل الفن، كألفيات النحو، فإن كل ألفية تتمم الألفية التي كانت قبلها.^(٣)

(١) قال ابن تيمية: "فَالرَّادُّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ مُجَاهِدٌ حَتَّى كَانَ يَحْتَمِي بِنُ يَحْتَمِي يَقُولُ: الذَّبُّ عَنِ السُّنَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ". انظر الفتاوى (١٣/٤) (٢٣٣/٩) (٤٣٥/١١) (٢٣٢/٢٨).

(٢) أي: أن يجد شيئاً ناقصاً فيتممه. أبجد العلوم (ص/١٠٧).

(٣) يدخل في ذلك أيضاً كتب التذيل، والمقصود بالتذيل الاستدراك على مصنف سابق أو استكمال كتابه، وتتبع ما فات. ومن أمثلة ذلك أن أبا عبيد القاسم بن سلام (م ٢٢٢ هـ) ألف كتاب (غريب الحديث) ثم تتبع أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ) ما فات أبا عبيد في كتابه المشهور (إصلاح الخطأ) ثم تتبع أبو سليمان حمد بن سليمان الخطابي (٣٨٥ هـ) ما فاتهما في كتابه (غريب الحديث) ونبه على أغاليط لها. انظر تدريب الراوي (١٨٥ / ٢) ومجلة البحوث الإسلامية العدد (٣٤١ / ٥٩).

الخامس: ترتيب مخطط،^(١) وهو أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة في أبوابها ولا منتظمة، فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها، ويجعل كل مسألة في بابها، كما وقع في المدونة من رواية سحنون عن ابن القاسم، وفي العتبية من رواية العتبي عن أصحاب مالك، فإن مسائل كثيرة من أبواب الفقه منها قد وقعت في غير بابها، فهذب ابن أبي زيد المدونة وبقيت العتبية غير مهذبة. فنجد في كل باب مسائل من غيره. واستغنوا بالمدونة وما فعله ابن أبي زيد فيها والبرادعي من بعده.

السادس: جمع مفترق،^(٢) وهو أن تكون مسائل العلم مفرقة في أبوابها من علوم أخرى، فيتنبه بعض الفضلاء إلى موضوع ذلك الفن، وجميع مسائله، فيفعل ذلك، ويظهر به فن ينظمه في جملة العلوم التي ينتحلها البشر بأفكارهم، كما وقع في علم البيان، فإن الجرجاني والسكاكي وجدا مسائله مستقرية في كتب النحو، وقد جمع منها الجاحظ في كتاب البيان والتبيين مسائل كثيرة، تنبه الناس فيها لموضوع ذلك العلم، وانفراده عن سائر العلوم، فكتبت في ذلك تأليفهم المشهورة، وصارت أصولاً لفن البيان، وزادها المتأخرون فأربوا فيها على كل متقدم.

(١) أي: أن يجد شيئاً مختلطاً في رتبته ويهذبّه، وكان الأولى أن يسمى هذا تهذيباً، ويسمى السّابع الآتي اختصاراً، ولكن مشيناً على حسب اصطلاحهم، والفرق بين الخامس والسّابع: أن التهذيب يراد به تنقيته، وإصلاحه، وتحليصه من زوائده، وتحرير عباراته، وموضوعاته، في حين أن الاختصار قد يقتصر على اجتزاء مادته، وتقليل موضوعاته، وتحليصه من زوائده دون أن يعتمد إلى تنقيته وإصلاحه، كما أن التهذيب لا يمنع من الزيادة على الأصل. انظر مجلة البحوث الإسلامية العدد (٣٥٤ / ٥٩).

(٢) أي: أن يجد شيئاً متفرقاً في مجموعه.

السَّابِعُ: تَهْذِيبٌ مَطْوَلٌ،^(١) وهو أن يكون الشيء من التَّأْلِيفِ التي هي أمهات للفنون مطوَّلاً مسهَّباً فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك بالاختصار والإيجاز وحذف المتكرر إن وقع، مع الحذر من حذف الضروري؛ لئلا يخل بمقصد المؤلف الأول.^(٢) ويدخل في ذلك اختصارات أهل العلم وتلخيصاتهم، ومن ذلك مختصر مسلم للمنزدي، ومختصر صحيح البخاري للإمام الألباني رحمهما الله تعالى. فهذه جماع المقاصد التي ينبغي اعتمادها بالتأليف ومراعاتها،^(٣) وما سوى ذلك ففعل غير محتاج إليه، وخطأ عن الجادة التي يتعين سلوكها في نظر العقلاء.^(٤)

(١) أي: أن يجد شيئاً طويلاً يختصره ويلخصه دون أن يخل بشيء من معانيه، ويقال: الاختصار والتلخيص، وسيأتي الكلام عليه في آخر الكتاب.

(٢) المتن والمختصر يجتمعان في أن كلا منهما يقصد منه التقريب، وتجنب التطويل، والاقتصار على ما لا بد من معرفته بأخصر العبارات، وأقل الألفاظ، ويختلفان في أن المتن قد يكون نظماً بخلاف المختصر في الاصطلاح، وأن المتن يشتمل على أبواب العلم كلها بإيجاز، والمختصر قد يكون كذلك، وقد لا يكون، وأن المتن موضوع من قبل المصنف نفسه، والمختصر قد يكون كذلك، وقد لا يكون.

انظر مجلة البحوث الإسلامية العدد (٣٥٢ / ٥٩).

(٣) يرى القاسمي في قواعد التحديث (ص/ ٣٨) أنها قابلة للزيادة، بل زاد نوعاً ثامناً، وهو تعيين المبهم، فقال: "وقد قالوا: ينبغي ألا يخلو تصنيف من أحد المعاني الثمانية التي تصنف لها العلماء وهي: اختراع معدوم، أو جمع مفترق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطول، أو ترتيب مخلط، أو تعيين مبهم، أو تبين خطأ، كذا عدها أبو حيان [و] يمكن الزيادة فيها." انظر كشف الظنون لحاجي خليفة (٣٥ / ١).

(٤) مقتبس من ابن خلدون في المقدمة (ص/ ٣٤٠) مع تصرّف وزيادات.

فَوَائِدُ الْبَحْثِ

لِلْبُحُوثِ فَوَائِدَ عَظِيمَةً وَمَنَافِعَ كَثِيرَةً، تَحْصُلُ لِلْبَاحِثِ بِسَبَبِ بَحْوثَاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ،
وَمِنْ هَذِهِ الْفَوَائِدِ:

الأوّل: الاستفادة، وذلك لأنَّ المؤلّف يحرص غاية الحرص على أن يتعمّق في المادة التي يريد التّأليف فيها، وهذه فائدة عظيمة للمؤلف، أضف إلى ذلك أنه إذا تعمّق فيها، وقَيّد ما تعمّق به في هذه المؤلّفات فتمكث في نفسه أكثر. ^(١)

والثّاني: تثبيت الحفظ وتقوية النفس في الحفظ والمذاكرة، لأنّ الباحث مع تكرّر البحث تتقوّى ذاكرته، وينفتح ذهنه، لا سيما إذا رأى مناقشات أهل العلم في المسائل الكبار والمشكلات العظام. ^(٢)

والثّالث: الاطلاع على حقائق الفنون ودقائق العلوم، لأنّه يضطره إلى كثرة التفتيش، والمطالعة، والتحقيق، والمراجعة. ^(٣)

(١) الدر الثمين في ترجمة ابن عثيمين (ص/ ٣٥٨).

قال حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٣٨): "ومنه: من جمع وصنف للاستفادة، لا للإفادة، فلا حرج عليه، بل يرغب إليه إذا تأهل، فإن العلماء قالوا: ينبغي للطالب أن يشتغل بالتخريج والتصنيف فيما فهمه منه، إذا احتاج الناس إليه، بتوضيح عبارته، غير مائل عن المصطلح، مبينا مشكله، مظهرا ملتبسه، كي يكتسبه جميل الذكر، وتحليده إلى آخر الدهر، فينبغي أن يفرغ قلبه لأجله، إذا شرع، ويصرف إليه كل شغله، قبل أن يمنعه مانع عن نيل ذلك الشرف، ثم إذا تمّ، لا يخرج ما صنفه إلى الناس، ولا يدعه عن يده، إلا بعد تهذيبه، وتنقيحه، وتحريره، وإعادة مطالعته، فإنه قد قيل: الإنسان في فسحة من عقله، وفي سلامة من أفواه جنسه، ما لم يضع كتابا، أو لم يقل شعرا".

(٢) الجامع الخطيب البغدادي (٢/ ٢٨٠).

(٣) انظر المجموع للنووي (١/ ٦١١) وتذكرة السامع والمتكلم (ص/ ٦٥).

الرَّابِع: الخروج عن التقليد والتعصب، لأنه يطلع عَلَى مُخْتَلَفِ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ وَمُتَّفِقِهِ، ويستفيد منهم كيفية تحقيق المسائل العلمية، بأن يجمع أدلتها من الكتاب والسنة، مع مراعاة قواعد اللغة العربية والأصول والمصطلح، ثم نظر كلام العلماء بدون أن يقلد الباحث أحدا منهم، فيأخذ كلامهم ما يوافق السنة والكتاب، ويترك ما يخالف ذلك، مع عدم معارضة القواعد بالسنة. ^(١)

والخامس: كشف المشتبهات ورفع الملتبسات، لأنه تنكشف به المشكلات، ويطلع على الغوامض، وحل المعضلات، ويعرف مذاهب العلماء، والراجح من المرجوح. ^(٢)

والسَّادس: الحفاظ على الوقت ومداومة النفع، وإيصال العلم إلى عدد كبير، لأن الكتاب يقرأ بكل مكان، ويظهر ما فيه على كل لسان، ويطول بقاءه ويدوم نفعه إن شاء الله، والعالم قد ينفع أناسا في حياته بكلامه، ولكن ينفع بتصنيفه عددا لا يحصى، ربما لم يخلقوا إلا بعد موته. ^(٣)

(١) يقول الإمام ابن القيم في طريق الهجرتين (ص/٣٩٣): "عادتنا في مسائل الدين كلها، دقيقتها وجليلها أن نقول بموجبها، ولا نضرب بعضها ببعض، ولا نتعصب لطائفة على طائفة، بل نوافق كل طائفة على ما معها من الحق، ونخالفها فيما معها من خلاف الحق. لا نستثنى من ذلك طائفة ولا مقالة، ونرجو من الله أن نحيا على ذلك، ونموت عليه ونلقى الله به، ولا حول ولا قوة إلا بالله."

وانظر الصحيحة (١/١ق/١٩٣) برقم (٩١).

(٢) المجموع للنووي (١/٦٣٤).

(٣) انظر صيد الخاطر (ص/٢٤١) وفتح المغيث (٣/٣١٨) وتقييد العلم (ص/١١٧).

والسَّابِعُ: الحصول على الأجور الكثيرة بسبب انتفاع الناس بعلم الباحث في حياته وبعد موته، ودعائهم له بالمغفرة والرحمة، لما ورد في صحيح مسلم برقم (١٦٣١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(١).

(١) قال الصنعاني في سبل السلام (١٢٦/٢): "يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ أَلَّفَ عِلْمًا نَافِعًا، أَوْ نَشَرَهُ فَبَقِيَ مَنْ يَرْوِيهِ عَنْهُ، وَيَنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ كَتَبَ عِلْمًا نَافِعًا، وَلَوْ بِالْأُجْرَةِ مَعَ النَّيِّ، أَوْ وَقَفَ كُتُبًا".

الخطوات العامة للبحث

لكلّ عمل له مراحل وخطوات، فإذا لم يمر بها المرید قد لا يجد مراده، أو يجد ولكن بعد تضييع أوقاته، وقد ذكر الباحثون للبحث مراحل جيدة، ينبغي ألا يتخطاها، ولكن منهم من أكثر وجاوز المقصود، ومنهم من أخل وفات عنه الغرض، وقد حاولت أن أذكر الأمور التي لا بد منها في نظري، وأعرضت عن غيرها لما فيها من تضييع الأوقات، وهي أعظم ما يحرص عليها الباحث. ^(١)

وها أنا ذا أذكر الخطوات المهمة للبحث:

(١) ويظن بعض الطلاب "أن الكتب التي ألّفت في مناهج البحث وطرقه، كفيّلة بالأخذ بأيديهم في مسالك البحث، ولكن هذا الوهم سرعان ما يتلاشى، حينما يقرأ المبتدئ منهم عددا من هذه الكتب، ثم يجد حين يريد كتابة البحث أن سبيله محفوف بالعقبات، ولعل السبب في هذا أنه حمل هذه الكتب ما لا تستطيع تحمّلها، فهي ليست سوى مرشد يبيّن الطالب بمعالم طريق يريد أن يسلكه، ودليل يوجه خطواته الأولى، حين يرتاد ميدان البحث بعقله ونقله".

انظر إعداد البحث الأدبي للدكتور محمد عبد الرحمن الشامخ (ص/ ٢٥).

الأولى: التَّعَرُّفُ عَلَى الْكُتُبِ وَالْمَكْتَبَةِ

أَوَّل ما يحتاج إليه الباحث عند البحث معرفة الكتب، ومعرفة نظام المكتبة التي يبحث فيها، وترتيب فنونها وكتبها؛ لأنَّ المعْتَبَر في البحث الكتب التي هي وعاء العلوم، وموضع البحوث ومنبعه المكتبة.

ومعرفة الكتب وأسمائها علم مستقل، ينبغي لطالب العلم أن يَعْتَنِي بها، وتكون بأمور كثيرة منها:

الأَوَّل: مداومة المكوث في المكاتب العامة. ^(١)

والثَّاني: مداومة البُحوث وكتابة المؤلفات.

والثَّالث: دراسة الفنّ عند مدرّس حاذق، يعرف ذاك الفن ومراجعته.

والرَّابع: الجلوس عند المشايخ في الدُّروس العامة وغيرها.

والخامس: قراءة الكتب التي ألفت في أسماء الكتب ومواضيعها، ككتاب كشف

الظنون لحاجي خليفة، وتتمته: رياض زَاذَه الحنفي، والفهارس العامة للمكاتب.

(١) يقول الشيخ آل الشيخ كما في سلسلة المحاضرات العلمية (ص/٤٢٣): "ومعلوم أن طالب العلم المبتدئ، أو المتوسط، أو حتى أكثر طلبة العلم لن يحصلوا كل الكتب، ولهذا كيف يطلعون على الكتب، وعلى موضوعاتها، وعلى شروط هذا الكتاب، وما تميز به ومنهج الكتاب إلى آخره في كل الفنون، في التفسير وأصوله، وفي الحديث وأصوله، وفي اللغة وأصولها، وفي الفقه إلى آخر العلوم جميعا.

لا شك أن هذا يتطلب منك أن تعيش في المكتبات العامة، وهذا هو الذي يفقده كثير من طلبة العلم والشباب، أنهم لم يطلعوا على الكتب، يقول: كتاب ما سمعناه، ما رأيناه في السوق، هذا ليس عذرا، لأن المكتبات العامة فيها حصيلة الكتب التي طبعت من نحو ثلاثمائة سنة، أو أربعمائة سنة إلى زماننا هذا، فكيف يكون طالب العلم باحثا إذا لم يعرف الكتب".

والسَّادِسُ: الاطِّلاع على الرسائل الجامعية، وذلك فإنه يوفر لهم في موضوع البحث الكتب التي ألفت في ذلك الفن توفيراً عظيماً.

ومعرفة الكتاب تكون بمعرفة عنوانه الكامل ومؤلفه ومحققه وطبعاته المعتمدة.^(١)

وأما معرفة المكتبة: فلا بدَّ للطالب الباحث أن يحرص في البدء على معرفة نظام المكتبة، وكيف رتَّب الكتب أصحابها؟ لكيلا يضيع عليه الوقت في مرحلة البحث، فيجد الكتاب الذي قصد إليه في وقت البحث بأسرع وقت.

ويبدأ الباحث إذا دخل في المكتبة بأن يمرَّ بالكتب كلها حتى يعرف مواضعها، ومواضع كل فنٍّ من المكتبة.

وغالباً ما ترتَّب الكتب بحسب الفنون العلميَّة، كالفقه، والعقيدة، والسيرة، واللُّغة، وأصول الفقه، وقواعده، وغير ذلك من فنون العلم.

وقد ترتَّب في بعض المكتبات بحسب المؤلف بحيث يجمع في زاوية جميع مصنَّفات ذاك المؤلِّف.

وقد ترتَّب على حجم الكتاب فيجمع المجلَّدات في مكان خاص، ثم ذوات المجلَّد في مكان، ثم الرِّسائل في مكان، كما ذكره بعضهم، ولا يخفى ما فيه من الصَّعوبة.

(١) قد نصَّح علماؤنا الأبرار لطلَّابهم تكوين مكتبة خاصَّة لأنفسهم، يقول الإمام الوادعي شيخ مشايخنا رحمه الله في كتابه قمع المعاند (١/٤٩٥): "ونصَّح لطلبة العلم أن يحرصوا على اقتناء الكتب، حتى لو باع أحدهم سيارته، ولو باع أحدهم عمامته من أجل أن يشتري كتاباً، الكتاب الواحد يساوي الدنيا".

ولعلّ من أيسر الطرق للاهتمام إلى الكتب وأماكنها الرجوع إلى فهرس بطاقات المكتبة، والأوراق التي يعلّقونها على الجدران عند كلّ فن، كما رأيته في مكتبة دار الحديث بدماج، وقد كانت مفهّسة بحسب الفنون، وبعضها بحسب المؤلّف ككتب ابن تيمية وابن القيم وهكذا.

وقد يوجد عند مسؤولي المكاتب الأوراق التي يفهرسون كلّ ما لديهم من الكتب، فيستطيع الباحث أن يستعين بها ليعرف ما عندهم من الكتب وأماكنها.^(١)

(١) انظر إعداد البحث الأدبي للدكتور محمد بن عبد الرحمن الشّامخ (ص / ٩).

الثَّانِيَّةُ : مَعْرِفَةُ مَصَادِرِ الْبَحْثِ الْمَعِينِ

إذا عرف الباحث ما تملكه المكتبة التي سيبحث فيها من الكتب وأماكنها، فيبقى له أن يبحث عن المصادر والكتب التي تتناول موضوع بحثه، بأن يدوّن في دفتره الكتب الأصلية المؤلفة في موضوع بحثه، الأهمّ فالأهمّ، سواء كانت مراجع عامة أو خاصّة لموضوع معيّن، ولو اجتهد الطالب الباحث بأن يشتري بعض المراجع المهمة في بحثه التي يعتمد عليها دائماً فهو أمر جيّد. ^(١)

ويحسن للباحث أن يدوّن في أوّل دفتر البحث أو أوراقه الكتب التي سيعتمد عليها في بحثه، فيرتّبها ترتيباً يسيراً وفق نظام معيّن يتبع الباحث في فهرسته، كأن يقدّم كتب التفسير على كتب شروح الحديث، أو كتب المتقدمين على كتب المتأخرين مع اهتمامه لرسائل الجامعيّين.

ولا ينبغي للباحث أن يجعل مكتبته وسيلة لحصر المصادر والمراجع إذا كانت محدودة صغيرة لغير ضرورة، ^(٢) بل ينبغي له أن يرجع إلى الفهارس المطبوعة

(١) يقول الإمام الوادعي في المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح (ص/ ١١٣): "والفائدة الواحدة من الكتاب تساوي الدنيا عند الذي يعرف قدر العلم، وعند من أصبح العلم أحب إليه من ماله وولده والناس أجمعين."

(٢) أما إذا كان لأجل ضرورة فلا بأس بذلك، ولذلك يقول الإمام الوادعي رحمه الله في المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح (ص/ ١١٤): "وطالب العلم المحب للعلم، والذي لديه غيره، يستطيع أن يكتب، ويستفيد من مكتبته الصغيرة، فقد كنت في مكة وكان عندي مكتبة في دولا ب صغير من الخشب، والحمد لله كتبت (الطليعة في الرد على غلاة الشيعة)، والله المستعان، فإن تيسّر توفير الكتب فيها ونعمت، وإن لم يتيسر فينبغي أن تستفيد من مكتبتك الصغيرة، وأن تصبر، إلا أنه فرق بين توفر الكتب وبين عدم توفرها، فتوفر الكتب يوفر عليك وقتك".

للمكاتب الكبيرة، أو المكتبة الشاملة أو المصوّرة، فقد يعرف الباحث مصادر بحثه عن طريق الفهارس العامة والخاصّة، وعن طريق البحوث العلميّة، والرسائل الجامعيّة، وعن طريق الكتب المتخصّصة لذلك ككشف الظنون لحاجي خليفة، وجامع الشروح والخواشي للبحّاث الحبيشي اليمني^(١).

وللباحث أن يستعين بخيرة المشايخ والأساتذة وإخوانه الباحثين بعد الله جلّ وعلا.^(٢)

(١) من الكتب المعنّية بذلك: معجم الكتب لابن المبرد الحنبلي وكشاف الكتب للخضير.

(٢) يقول الإمام ابن حزم كما في رسائله (٧٧ / ٤): "ودعائم العلم مشهورة مستحكمة، يؤثر بها العلم على سائر أعراض الدنيا من اللذات والمال والصوت، ثم قصد إلى عين العلم، ليخرج به عن جملة أشباه البهائم فقط، لا يجعله مكتسبه ولا ليمدح به، وذكاء وفهم وبحث وذكر وصبر على كل ذلك، والتعب فيه وإنفاق المال عليه، والاستكثار من الكتب، فلن يخلوا كتاب من فائدة، وزيادة علم يجدها فيه إذا احتاج إليها، ولا سبيل إلى حفظ المرء لجميع علمه الذي يختص به. فإذا لا سبيل إلى ذلك فالكتب نعم الخازنة له إذا طلب، ولولا الكتب لضاعت العلوم ولم توجد. وهذا خطأ ممن ذم الإكثار منها، ولو أخذ برأيه لتلفت العلوم ولجاذبهم الجهال فيها وأدّعوا ما شاءوا. فلولا شهادة الكتب لاستوت دعوى العالم والجاهل".

الثَّالِثَةُ: قِرَاءَةُ بَعْضِ كُتُبِ الْمَوْضُوعِ

الخطوة الثالثة التي يقوم بها الباحث عند إرادة البحث بعد كتابة المصادر والمراجع التي يحتاجها أن يقرأ ويطلع بعض الكتب المؤلفة في موضوعه؛ ليستطيع أن يحدد موضوعه بعد ذلك بحيث يمكن له أن يتصور المسائل أكثر فأكثر، وهذا بعد دراسة الفن ومعرفة مواضيع المسائل من كتب أهل العلم.

والمطالعة من أهم وسائل تحصيل العلم وفهمه، وقد ذكر العلامة الشاطبي رحمه الله أن مطالعة كتب المصنفين ومدوني الدواوين أحد الطريقتين التي يؤخذ بها العلم بشرطين: أحدهما: حصول الفهم، والثاني: التحرري بكتب المتقدمين. ^(١)

وهو كما ذكر، وما أنفع الاطلاع على المؤلفات البسيطة في حكاية مذاهب السلف، وأهل المذاهب وحكاية أدلتهم، وما دار بين المتناظرين منهم إما تحقيقاً أو فرضاً، كمؤلفات ابن المنذر، وابن قدامة، وابن حزم، وابن تيمية، ومن سلك مسالكهم، فإن المجتهد يزداد بذلك علماً إلى علمه، وبصيرة إلى بصيرته، وقوة في الاستدلال إلى قوته، فإن تلك المؤلفات هي مطارح أنظار المحققين، ومطامح أفكار المجتهدين، وكثيراً ما يحصل للعالم من النكت واللطائف الصالحة للاستدلال بها ما لا يحصل للعالم الآخر، وإن تقاربت معارفهما وتوازنت علومهما، بل قد يتيسر لمن هو أقل علماً ما لا يتيسر لمن هو أكثر علماً من الاستدلال، والجواب، والنقض، والمعارضة. ^(٢)

(١) الموافقات (١/ ١٤٧).

(٢) من كلام إمام اليمن في عصره الشوكاني رحمه الله في أدب الطلب (ص/ ٢٠٤).

وينبغي للباحث ألا ينظر في أول بحثه في كتب الأئمة المعروفين بقوة الأسلوب مخافة أن يميل إلى قولهم بدون بحث وتتبع، وقد سمعت بعض مشايخ دار الحديث بدماج يحكون عن شيخهم الإمام الوادعي رحمه الله أنه قال: «انتبهوا من كلام ثلاثة لقوة تعبيرهم أن يجروكم، وهم ابن حزم وابن القيم والشوكاني»^(١).

وهذه الخطوة من أهم الخطوات؛ إذ بها يعزم الطالب على البحث أو يتركه، ويتبين له ما يحتاج البحث من غيره.

وحين يقرأ الطالب هذه الكتب فإنه سيقف على كتب أخرى يغفل عنها، ويشير إليها بعض المحققين المختصين بالميدان الذي يبحث فيه، والله أعلم.

(١) ذكر ذلك عنه الشيخ الجليل أبو عبد الله زايد الوصابي حفظه الله ورعاه.

الرابعة: تحديد موضوع البحث واختياره

إن تحديد الموضوع التي سيتناولها الباحث بحته، ليس بالأمر السهل، إذ ليس كل موضوع موضوعاً، فقد يجد الباحث الطالب في نفسه عادة حيرة، إما لكثرة هذه الموضوعات، وإما لجهله، وإما لغيابها كلها عن ذهنه، أو لاضطراب المتوارد منها على خاطره بحيث يضيع، فعلى هذا لا ينبغي التساهل في اختيار الموضوع، بل يجب التأني وعدم العجلة.

والموضوع الذي يختاره الباحث لا بد أن يتصف بأمور: ^(١)

الأول: أن يكون الموضوع مما يرغب فيه الطالب، ويكون بينه وبين موضوعه تناسب نفسي، وهو أن يكون البحث مناسباً لمرحلة الباحث بحيث يختار موضوعاً يقدر الباحث استيفاء حقه؛ لأنه إن لم يكن كذلك فإنه سيزيد على نفسه همّاً فوق همّ البحث، وذلك عدم رغبته في الموضوع.

والثاني: الجودة، أي: ألا يكون البحث غير مطروق وغير مبتذل؛ لئلا يضيع جهد الباحث. ^(٢)

(١) انظر منهج البحث الأدبي (ص/ ٥١).

يقول النووي رحمه الله في مقدمة المجموع (١/ ٦٣٤): "وليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به ويكثر الاحتياج إليه".

(٢) يقول النووي رحمه الله في مقدمة المجموع (١/ ٦٣٤): "وينبغي أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر، والمراد بهذا ألا يكون هناك مصنف يغني عن مصنفه في جميع أساليبه، فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يحتفل بها مع ضم ما فاتته من الأساليب".

والثالث: وفرة المصادر، أي: أن يكون عند الباحث مراجع ومصادر تكفيه عند البحث، لأن الموضوع الذي يقلّ مصادره عند الباحث لا يصلح للاختيار، إذ النقل من مصدر أو مصدرين لا يعتبر أكثر من التخليص.^(١)

وعلى الباحث إذا اختار الموضوع أن يتسم بأمور:^(٢)

الأول: أن يستخير الله عز وجل في اختيار الموضوع، ويستشير مع مشايخه وإخوانه في ذلك،^(٣) وأن يتذكّر بالماضي بالدروس السابقة، وأن يستعين بمطالعاته المتقدّمة، فيبعثه ذلك على تذكّر أمر قد استوقفه يوماً ما، أو الظفر بعنوان كان قد استهواه لقربه من نفسه، وتعلقه باهتمامه، فإذا لم يستطع الباحث اختيار الموضوع بهذه الطريقة، فليقرأ كتب الفهارس وكتب المكتبة ربما يجد موضوعاً يناسب بحثه، وله أن يستعين بمشايخه وإخوانه الباحثين والله أعلم.

(١) وهذا الشرط كما لي فيما يظهر، يقول الإمام الوادعي رحمه الله في المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح (ص/ ١١٤): "وطالب العلم المحب للعلم والذي لديه غيرة يستطيع أن يكتب، ويستفيد من مكتبته الصغيرة، فقد كنت في مكة وكان عندي مكتبة في دولا ب صغير من الخشب، والحمد لله كتبت (الطليعة في الرد على غلاة الشيعة)، والله المستعان، فإن تيسّر توفير الكتب فيها ونعمت، وإن لم يتيسر فينبغي أن تستفيد من مكتبتك الصغيرة، وأن تصبر، إلا أنه فرق بين توفر الكتب وبين عدم توفرها، فتوفر الكتب يوفر عليك وقتك."

(٢) انظر مقالات في علوم القرآن والتفسير لمساعد الطيار (١/ ٥٣٥) استفدنا منه هذه الفوائد.

(٣) ففي السير للذهبي (١٤/ ٢٧٤) عن محمد بن جرير الطبري أنه قال: "استخرت الله وسألته العون على ما نويته من تصنيف التفسير قبل أن أعمله ثلاث سنين، فأعاني".

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٢): "فقد استخرت الله عز وجل في عمل هذا المصنف، ورتبته على حروف المعجم حتى في الآباء، ليقرب تناوله".

الثاني: أن يكون جاداً في تحصيل الموضوع الذي يستفيد منه، ويبنى به نفسه في هذه الفترة التي سيقضيها مع بحثه، إذ يمكن أن تكون هذه المرحلة مرحلة تأسيس علمي له، لكثرة ما سيطلع عليه من المعلومات والمراجع. ^(١)

الثالث: أن يحرص على الموضوع الذي تتوقع أن تكون فوائده الجانبية كثيرة، بحيث تستفيد من المسائل التي تطرأ عليك أثناء البحث، وهي ليست من صلبه، وتجعلها بحوثاً للترقية، أو للنشر عموماً. ^(٢)

الرابع: ألا يتكاسل أو تنقطع عن البحث، فإن وجدت في نفسك فتوراً عن الكتابة، فاحمل أوراقاً مما كتبت من بحثك واقراها، وصحح ما يحتاج إلى تصحيح، وقم بتعديل ما يحتاج إلى تعديل، وبهذه الطريقة تكون متصلاً ببحثك نشيطاً له في كل آن. ^(٣)

(١) وإياك إياك من سماع بعض العاجزين الذين يهونون عليك البحث، ويحسبونه مجرد قص ولزق، فإن من يصور البحث بهذه الطريقة لم يستفد من بحثه، ولم يتفاعل معه، ولا تلذذ به، وغالباً ما يكون من هذا رأيه ممن ليس له هم علمي، فتراه مشغولاً بغير العلم لا محالة. من المقالات (١/ ٥٣٥).

(٢) وهذه الفائدة مما يحسن بطالب الدراسات العليا الحرص عليها؛ لأنها من أكبر ثمن بحثه، وهي فوائد يلقاها ملقاة أمامه كما يلقي كنزاً متناثراً في طريقه؛ لذا عليه أن يقيدها، ويصنّفها ليستفيد منها.

وفي نظري: أن من لم يستفد من بحثه إلا مسائل بحثه فقط، فإن الأمر لا يخلو من أن يكون لعدم تنبه الباحث لهذه الفوائد، فتضيع عليه، أو أن البحث مما لا ثمرة فيه أكثر مما فيه. من المقالات (١/ ٥٣٥).

(٣) ولا تنس نفسك من راحة، فأنت بحاجة لذلك، فإذا أخذت لنفسك وقت راحة، وسافرت مثلاً فتمتع بسفر، وانس ببحثك، فلا يشغلك في وقت راحة، فإنك إذا فعلت ذلك عدت نشيطاً متلهفاً له، أما إذا حملته معك وقت سفرك، فإنك لن تستطيع النظر فيه، وسيكون عبؤ النفسى عليك ثقيلاً، وسيقع في نفسك أنك لم تنجز في فترة راحتك شيئاً في هذا البحث، فتتحسر فيما لا يحتاج إلى تحسر. من المقالات (١/ ٥٣٥).

الخامسة: الجمع والتّقيّشُ

عبارة التّقيّش ظهرت في القرون المتقدمة، فقد كان المحدثون يقولون: «إذا كتبت فقمّش، وإذا حدثت ففتّش».

ومعنى التّقيّش في الأصل: هو جمع الشيء من هنا وههنا، ثم صار مصطلحا شائعا يراد به مرحلة جمع موادّ البحث، وفوائده، وقد يعبرون بها تدوين المعلومات، وهو جمعها واستيعابها.

وهذه الخطوة من أهمّ خطوات البحث وأكثرها فائدة؛ فإن الباحث إذا قرأ شيئا من كتب موضوعه، وحدّد الموضوع الذي يبحث، فلم يبق له إلا أن يجمع المعلومات ويدوّنّها بطريقة مرتّبة يستطيع أن يدركها بعد بدون أن يضيع عنه وقت. وطريقة تدوين المعلومات: أن ينقل الطالب ما يجيء في المصادر مما يتعلّق ببحثه في دفتر خاصّ أو أوراق خاصّة، ينسّق فيه النقل، يكتب على وجه واحد من الورقة، أو يترك هامشا كبيرا، يستغله لكتابة موضوع الفائدة، والعنوان الذي تدخل فيه من أبواب موضوع،^(١) وليست مرحلة الجمع مرحلة تتوقّف بحيث يكون لها وقت معيّن، بل لا بدّ أن تكون مفتوحة لا تغلق أبوابها، ولو بعد إكمال البحث.^(٢)

وعلى الباحث أن يراعى عند تدوين المعلومات بعض الأمور منها:

(١) وليس بالازم أن تستعمل البطاقات على طريقة الجذاذات التي يثنونها في كتب المنهجية، إذ القصد منها التسهيل فقط، وقد تكون عند بعضهم تكلفا، والله أعلم.

(٢) انظر منهج البحث الأدبي للدكتور علي جواد الطاهر (ص/ ٨٣).

الأول: أن يعتمد على نفسه في تدوين الفوائد، فيكتسب فوائد جمّة، منها الوعي لما يأخذه ويتركه، ومنها ما يثير الجمع من أفكاره، واستنباطاته.

والثاني: أن يكتب الفائدة أو المعلومة في صفحة وحدها، حتى لا تختلط بأخرى، ولا بأس أن يجمع بعض الفوائد في ورقة إذا كان موضوعها واحداً.

والثالث: أن يعنون لها قبل كتابتها، لكي يفهم مقصوده عند الرجوع إليها، من أول وهلة.

والرابع: أن يستعمل من الأقلام أكثر من لون واحد، لكي يكتب الموضوع بلون، والهامش بلون ثان، وصلب الكتاب بلون آخر.

والخامس: أن يكتب مصدر المعلومة أو الفائدة، بعد أن ينتهي من كتابتها، فيذكر اسم المؤلف، وعنوان المصدر مختصراً إذا لم يخش اللبس، ورقم المجلد والصفحة، فمثلاً إذا أخذت المعلومة من منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية، يكتب تحت النقل: (ابن تيمية/ منهاج السنة/ ٣/ ١١٠).

ولا أرى بأساً أن يبدأ الباحث بذكر القائل مع المصدر فيكتب مثلاً: قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٥/ ٣١) والله أعلم.^(١)

(١) يقول الخطيب البغدادي في تاريخه (٥٤٨/٢): "وسمعت علي بن عبيد الله بن عبد الغفار اللغوي

المعروف بالسّمسماني يحكي: أن محمد بن جرير مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم منها أربعين ورقة."

وفي تاريخ بغداد أيضاً (٦٥٦/٤) أن أبا زكريا يحيى بن محمد الذهلي قال: "دخلت على أبي في الصيف الصائف وقت القائلة، وهو في بيت كتبه وبين يديه السراج، وهو يصنف، فقلت: يا أبت هذا وقت الصلاة ودخان هذا السراج بالنهار، فلو نفست عن نفسك؟ فقال لي: يا بني، تقول لي هذا وأنا مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه والتابعين؟".

السَّادِسَةُ: اخْتِيَارُ الْأَسْمِ الْمُطَابِقِ لِلْبَحْثِ

إذا جمع الباحث الفوائد والمعلومات شيئاً كثيراً، فإنه ينبغي عليه أن لم يفعل قبل ذلك. وضع عنوان على بحثه، يتناسب مع الموضوع الذي سيبحث، لأن العنوان يحدد هدف الباحث دائماً بسرعة ويسر.

وليجتهد باختيار العنوان الجميل لبحثه المطابق له، لا لغو فيه ولا غلو، وكم من قارئ أقبل على شراء كتاب لإعجابه بعنوانه مع أنه لا يعلم عن مضمونه شيئاً.^(١) ويشترط في العنوان:

الأول: أن يكون معبراً عن مضمون البحث، ولا يصلح أن يكون مفهوم العنوان أكبر منه، كأن يجعل عنوان البحث (العلم) وهو لا يتضمن سوى فضل العلم.

والثاني: أن يكون العنوان مختصراً إلا للحاجة، مع مراعاة شيء من السجع إن أمكن بدون تكلف، لأنه تزيين، ويكفي من القِلادة ما يحاط به العنق.^(٢)

والثالث: ألا يكون في العنوان كلمة غريبة، ليفهم القارئ مضمونه في أول وهلة.

(١) لما سَمَّى الرازي كتابه (مفاتيح الغيب) أنكر عليه بعض أهل العلم، فقال السكوني رحمه الله: "وكذلك

يوهم تسمية كتابه: ((مفاتيح الغيب)) المشاركة فيما عند الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا

يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [سورة الأنعام: ٥٩]، فليجتنب هذه التسميات، وما شاكلها من الموهومات".

انظر معجم مناهي اللفظية (ص/ ٥٠٩).

(٢) قلت: قد فعل ذلك بعض السلف رضوان الله عليهم، كالطبري، فإنه سَمَّى كتابه: (جامع البيان عن

تأويل آي القرآن). وأكثر كتب أئمة التوحيد في الردود مسجّعة. انظر المثل السائر لابن الأثير (١/ ١٩٥).

السَّابِعَةُ: خُطَّةُ الْبَحْثِ

الخطّة: هي رسم الخطوط التي سيسير عليها الموضوع، والصورة التي سيكون عليها، والمراد بها كتابة العناوين التي سيتناول البحث بهيئة جميلة متناسبة. وليس المراد منها إلا تحديداً لكلّ ما يتناول البحث؛ حتى لا يخرج الباحث عنها إلى أمور أخرى، ويحدد فيها الخطّة المنهجية التي يصل بها الباحث إلى غايته. وهي مرحلة مهمّة في البحث، لأنها الأساس الذي سيقوم عليها البحث، ولا تقلّ عن البحث نفسه، ولا تنتهي بحدّ معيّن، فتحتاج في كلّ وقت التعديل بحذف وزيادة، كلما تقدّمت في الموضوع، تبعاً لما يتجدّد لك من علم ورأي، وقد يؤدّي ذلك إلى حذف باب كامل، أو زيادة باب أو فصل.

وإن أهمّ ما يستوجبه الخطّة تقسيم الموضوع وتجزئته، لكي يمكن توزيع المادّة المجهّزة على هذه الأجزاء، بحيث يستوعب الموضوع ويستوفي كلّ مكانه المناسب، وأن يرتبط بما قبله ما بعده ارتباطاً متماسكاً. ^(١)

ولكلّ موضوع خطّة تخصّه فلا ينبغي تقليد الباحث غيره في وضع الخطّة، وبها تظهر ذكاء الباحث وقوّته العلميّة.

وقد اشتهر عندهم تقسيم الخطّة العامّة كالتالي:

(أ) المقدّمة، ويسمّى خطبة الكتاب.....

(ب) التمهيد، ويسمّى المدخل.....

(١) انظر منهج البحث الأدبي (ص/ ٦٠).

جـ) الباب الأول..... الفصل الثاني:

الفصل الأول..... (١)

١).....العناصر..... (٢)

٢)..... (٣)

٣)..... (٤)

٤)..... (٥)

دـ) الباب الثاني:

أ)

بـ)

هـ) الخاتمة

وـ) الفهارس (١)

وَادَّعَى بعضهم أنه يشترط عند تبويب الموضوع إلى فقر أو فصول أو أبواب التقارب النسبي في الحجم أي المساحة إن شئت، فإذا بلغ عدد صفحات الفصل الأول عشر صفحات وجب أن تكون فصول الأخرى في حوالى هذا العدد، وأنه ليس من المعقول أو المقبول أن يكون فصل في عشر صفحات، وآخر في صفحتين أو ثلاث. (٢)

(١) ونحو ذلك مما يلائم كل بحث، فيكثر التبويب أو يقل وهكذا الفصول على ما يراه الباحث، والله أعلم بالصواب.

(٢) منهج البحث الأدبي للدكتور علي جواد الطاهر (ص/ ٦٢).

ولا أجد ما يمنع ذلك إذا اقتضى البحث إلا الاستحسان البارد، وذاك يقابل باستحسان آخر، فليس استحسان أحد حجة على الآخر، وعادة أهل العلم في ذلك أن يؤخر ما يطول الكلام فيه، ويقدم ما الكلام فيه قصير، والله أعلم. ^(١)

(١) قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ١٧٠): "وعادتهم تقديم ما الكلام فيه قصير؛ ليتفرغوا لغيره".

وقال ابن هشام في شرح القطر (ص/ ٨٥): "وختم بالكلام على (أن) من النواصب لطول الكلام عَلَيْهَا".

الثَّامِنَةُ: الْمُسَوَّدَةُ

معنى المسوَّدة هو كتابة البحث وتنظيمه كاملاً بأوراق مرتَّبة يسوِّد فيها الأقلام، بعد أن كانت المعلومات متناثرة متفرقة في الدفاتر والأوراق، وهي الصورة الأولى لتدوين المصنف، وتعرف بكثرة ما فيها من خلط ومحو، واستدراكات وحواش. ^(١)

وكيفية كتابتها أنه يحضّر الباحث عنده جملة من الأوراق الأبيض المسمّى (a4) أو الدفتر الملائم للبحث، ثم يبدأ كتابة البحث على الخطة التي وضعها تحت العناوين السابقة، ويذكر أول كلّ باب أو فصل العناصر التي يريد أن يبحث فيه. فمثلاً إذا أراد كتابة المقدّمة ويريد أن يشير فيها إلى مهمّة البحث، وسبب اختياره له، والشكر والتقدير لمن تعاون معه، كتبت العناصر أولاً هكذا:

المقدّمة: وفيها:

- مهمّة البحث.....

- سبب الاختيار لهذا البحث...

- الشُّكر.....

(١) يقول الدكتور مساعد الطيّار في كتابه مقالات في علوم القرآن (١/ ٥٣٦): "من المهمّ جدّاً ألا تتأخّر في كتابة البحث، ولو كانت المعلومات ناقصة، فإنها ستزداد شيئاً فشيئاً، ويمكنك آنذاك أن تعدل وتضيف، أما إذا لم تمارس الكتابة فإنك ستشعر بأنك لم تبحث، بل قد يصل الحدّ بك أن تحسّ بأنك غير قادر على البحث، **وتلك مرحلة مررت بها**، فأرشدني فيها المشرف جزاه الله خيراً إلى هذا، فوجدت غبّ ذلك حسناً وسلاماً، وعلمت أن البحث الحقيقي يبدأ بالكتابة.

أما القراءة وجمع المعلومات فلا تعدو -مع أهميتها- أن تكون مرحلة أولية، والمعلومات ستظهر لك وتتجدد، ولو كنت في آخر الوقت من بحثك، فاستعن بالله ولا تتأخّر".

ثم تشرع العمل فتجعل الكلمة جملة، والجملة جملا، مع تهذيب الأسلوب بصياغة جيّدة، ودقة في العبارة، ووضوح في الكلمات، ليظهر سلامة المنطق، ونقاء الذهن، وتمضي هكذا في الكتابة، إلى أن تنتهي منه، مميّز الأبواب والفصول، مع ترتيب جميل يناسب الموضوع، تاركا أكبر هامش معقول إلى أسفل الصفحة أو يمينها، لكي يعطى الزيادة والتعليق مجالا. ^(١)

وإذا أكمل الباحث فصلا من فصول بحثه، راجعه مراجعة دقيقة، وقابل النقول بالبطاقات التي تحمل هذه النقول، وراجع الهوامش وأرقامها، كما يراجع المعلومات التي يكتبها عن كل مصدر، ثم ينتقل إلى الفصل الذي يليه، وهكذا حتى يفرغ من البحث. ^(٢)

وأهم ما يعينك في هذه الخطوة هو نقل ما في أوراقك مما جمعته في بحثك، إن ناسب الموضوع، وهذه ليس خطوة جمع، بل خطوة تهذيب وتنقيح، فلا ينقل إلا ما يناسب الموضوع، ويحلّ المشكلة، وإن احتيج إلى حذف أو زيادة أو تعليق فعلته. والباحث هو المسؤول عن كلّ ما يورده في بحثه، ولا يعذر له أنه أخذ عن عالم آخر، وأنه كلام فلان وعلان، فإن عليه ألا ينقل في كتابه إلا ما تحقق من صحّته، راجحا عنده بعد تفكّر وتأمل، يظهر به عقله وقصارى فهمه. ^(٣)

(١) يقول النووي رحمه الله في مقدمة المجموع (١/٦٣٤): "وَلْيُحْرِصْ عَلَى إِضَاحِ الْعِبَارَةِ وَإِيجَازِهَا، فَلَا يُوضَّحْ إِضَاحًا يَنْتَهِي إِلَى الرِّكَائِكَةِ، وَلَا يُوجِزُ إِيجَازًا يُفْضِي إِلَى الْمُحِقِّ وَالْإِسْغَاقِ."

(٢) انظر مقدمة في أصول البحث العلمي لأرزق الطويل (ص/ ٣٠).

(٣) قال الخطيب كما في السير للذهبي (١٨/ ٢٨١): "مَنْ صَنَّفَ فَقَدْ جَعَلَ عَقْلَهُ عَلَى طَبَقٍ يَعْرِضُهُ عَلَى النَّاسِ".

ومن أهميّة هذه الخطوة:

الأوّل: أنها تقرّب لك شكل الكتاب، وتميّن لك النظرة الإجمالية.

والثاني: أن تدرك بها ما هو زائد أو ناقص، وما يجب أن تنطب فيه أو توجزه.

والثالث: أن تمتحن الخطة في ضوء المادّة والفكر، فتعدّلها بمقتضى ذلك مرّة

أخرى.^(١)

وينبغي للباحث أن يتشبّت فيما ينقله، فيعتمد على مرجعها ومصدرها لا على مرجع ثان نقلها عنه، وذلك لأن المعلومات ربّما تعرّضت خلال النقل التحريف أو

التصحيف أو الوهم، فلا يجعل في بحثه مظنة الشكّ بأن يشكّ صحة ما ينقله.^(٢)

وعليه أن يقرأ ما ينقله أكثر من مرّة حتى يفهمه جيّداً،^(٣) وألا يسجّل من

المعلومات إلّا ما كان مهماً، وأن يشير إلى مصادرها في الحواشي على ما سيأتي بيانه.^(٤)

(١) انظر منهج البحث الأدبي (ص/٩٦).

(٢) قال السيوطي في كتابه الجميل المزهري في علوم اللغة (٢/٢٧٣) في فصل شكر العلم عزوه إلى قائله: "قلت: ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء، مبيناً كتابه الذي يذكر فيه".

(٣) قال السبكي رحمه الله: "فكثيراً ما رأيت من يسمع لفظة، فيفهمها على غير وجهها، فيغير على الكتاب والمؤلف، ومن عاشره واستنّ بسنته، مع أن المؤلف لم يرد ذلك الوجه الذي وصل إليه ذلك الرجل". انظر قاعدة في الجرح والتعديل (ص/٩٣).

(٤) قال الخطيب البغدادي في الجامع (٢/٢٨٢): "يُنْبَغِي أَنْ يُقَرَّعَ الْمُصَنِّفُ لِلتَّصْنِيفِ قَلْبُهُ، وَيَجْمَعَ لَهُ هَمَّهُ، وَيَصْرِفَ إِلَيْهِ شُغْلَهُ، وَيَقْطَعَ بِهِ وَقْتَهُ، وَكَانَ بَعْضُ شُيُوخِنَا يَقُولُ: مَنْ أَرَادَ الْفَائِدَةَ فَلْيَكْسِرْ قَلَمَ النَّسْخِ، وَلْيَأْخُذْ قَلَمَ التَّخْرِيجِ".

التَّاسِعَةُ: الْخَاتَمَةُ

إذا فرغ الباحث من كتابة البحث كاملاً، فقد استكمل له أهمّ النتائج التي توصل إليها الباحث، فيحسن له أن يعرض نتائج بحثه للقراء في خاتمة الكتاب، وقد يسميه بعضهم: (خلاصة البحث)، ويبدأ بما يحتوي الفصل الأول من نقاط أساسية فيكتب العناصر المهمة إلى أن ينتهي الفصل الأخير، هذا إذا كان البحث موضوعاً فقهياً أو نازلة أو ترجمة إمام، أو نحو ذلك.

ومن المستحسن ألا يطيل الباحث فيها، بل المفضل ألا تزيد صفحاتها على خمس صفحات أو قريب منها، لأنها بمثابة التلخيص بما في الكتاب. وجدير بأن يذكر هنا أنه لا ينبغي للباحث كثرة التبعّجات، فيسند نتائج البحث كلها إلى نفسه، بل يتضرّع إلى الله ويشكر له بأن وفقه لهذا البحث إن كان محموداً، ويشكر كذلك معلّميه وأساتذته الذين ساعدوا معه. ^(١)

(١) ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: كما في مجموع الفتاوى (١٠/٦٥٦): "وَقَدْ أَوْعَبَتِ الْأُمَّةُ فِي كُلِّ فَنٍّ مِنْ فُنُونِ الْعِلْمِ إِيْعَابًا فَمَنْ نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ هَدَاهُ بِمَا يَبْلُغُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ أَعْمَاهُ لَمْ تَزِدْهُ كَثْرَةُ الْكُتُبِ إِلَّا حَيْرَةً وَضَلَالًا".

وليس معنى ذلك أنه يحرم على المؤلف ثناء كتابه، بل لا بأس به إذا دعت الحاجة إليه، ولم يكن في قلبه العجب والغرور، وقد كان كثير من العلماء يثنون على كتبهم كالترمذي، وابن الأثير في جامع الأصول، وابن القيم في طريق المهجرتين وحادي الأرواح، ولذلك يقول العلامة ابن عثيمين في شرحه على القواعد الحسان في تفسير القرآن للسعدي (ص/١٣): "ثناء أهل العلم على مؤلفاتهم لا يقصدون به الفخر أو التفاخر على الخلق، وإنما يقصدون شدّ الناس إلى قراءتها والالتفاف حولها".

فمن الباحثين من يفتخر عند الخاتمة، ويقول: (رأينا) و(فعلنا) و(حققنا) و(لم يسبق إلينا أحد)، ولا حرج أنه إذا تنبه لشيء لم يره لغيره أن يقول: (هذا لم أره لغيري حسب علمي) مع لزوم التواضع والحذر من طغيان (أنا) و(لي) و(عندي) مما تجده عند كثير ممن فتح الله عليه في بعض العلوم، والله المستعان. ^(١)

ثم يكتب الباحث في آخر البحث تاريخ انتهاء البحث، التاريخ الهجري، ولا ينبغي الالتفات إلى التاريخ الميلادي، اعتزازا بما عند أهل الإسلام. ^(٢)

(١) يقول العلامة ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد (٢/٤٣٤): "وَلْيُحَذَرْ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ طُغْيَانِ (أَنَا)، (وَلِي)، (وَعِنْدِي)، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافِ الثَّلَاثَةَ ابْتُلِيَ بِهَا إِبْلِيسُ وَفِرْعَوْنُ، وَقَارُونُ، ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [سورة الأعراف: ١٢]، لِإِبْلِيسَ، وَ﴿الَّذِينَ لِي مُلْكٌ وَمَصْرَ﴾ [سورة الزخرف: ٥١]، لِفِرْعَوْنَ، وَ﴿إِنَّمَا أَوْتَيْتَهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾ [سورة القصص: ٧٨]، لِقَارُونِ. وَأَحْسَنُ مَا وُضِعَتْ (أَنَا) فِي قَوْلِ الْعَبْدِ: أَنَا الْعَبْدُ الْمُذْنِبُ، الْمُخْطِئُ، الْمُسْتَغْفِرُ، الْمُعْتَرِفُ وَنَحْوِهِ، وَ(لِي) فِي قَوْلِهِ: لِي الذَّنْبُ، وَلِي الْجُرْمُ، وَلِي الْمُسْكَنَةُ، وَلِي الْفَقْرُ وَالذُّلُّ: وَ(عِنْدِي) فِي قَوْلِهِ: (اغْفِرْ لِي جِدِّي، وَهَزْلِي، وَخَطِيئِي، وَعَمَلِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي).

(٢) وكيفية كتابة التاريخ عند أهل العلم المتقدمين على قسمين:

الأوّل: تاريخ النحويين، وهي أقيس؛ لأنهم يحاسبون على ما مضى، وذلك لأنهم يستعملون للفظ (خلت أو خلون)، فيقولون: (لليلة خلت من شهر رمضان مثلاً)، أو (كتبتهَا لعشر خلون من شهر رمضان، أو لعشرين ليلة خلت من شهر رمضان)، وهكذا، ولا يستعملون لفظ (بقيت، أو بقين)، لأنهم لا يدرون أينصرم الشهر من ثلاثين ليلة، أو عن تسع وعشرين ليلة، فيكونون قد حكموا على مجهول، ولذلك صار قولهم أقيس.

والثاني: تاريخ اللغويين، وهي أوسع، لأنهم يحاسبون على ما مضى، وعلى ما بقي، لأنهم يقسمون الشهر على نصفين: فالنصف الأول يستعملون لفظ (خلت أو خلون)، فيقولون: (لليلة خلت من شوال، أو لعشر خلون من شوال، أو ثلاث عشرة ليلة، أو للنصف من شوال).

والنصف الثاني يستخدمون لفظ (بقيت أو بقين)، فيقولون: (لأربع عشرة ليلة بقيت من شوال، أو ثلاث بقين من شوال، أو لليلة بقيت من شوال). انظر كشف المشكل في النحو للحيدري (ص/ ٢٤٦-٢٤٨).

العاشرة: طرق ترتيب المصادر والمراجع

من المعلوم أن الباحث اعتمد لبحثه على كتب كثيرة، ومصادر غزيرة، فبالإتالي ينبغي له أن يذكر هذه المراجع في آخر الكتاب لكي يسند العلم إلى أهله، فلا يترك مرجعا أو كتابا استفاد منه إلا ذكره أو أثبتته في الحاشية. ^(١)

والمصادر جمع مصدر وهو لغة: من الصدر وهو أعلى كل شيء وأوله، فيقولون: صدر النهار أو الليل، وصدر الأمر، وصدر كل شيء أوله. وأما اصطلاحا: فهو أصل المعلومة ومنبعها، ونحوه **المرجع فهو لغة** من (رجع الشيء إلى مكانه). ^(٢)

وقد ذكر الباحثون لترتيب المصادر والمراجع طرقا كثيرة أهمها ما يلي:

الأول: الترتيب التاريخي:

ويريدون به أن يرتب المصادر والمراجع على حسب التاريخ الأقدم فالأقدم.

(١) قال الشيخ جمال الدين القاسمي في مقدمة كتابه قواعد التحديث (ص/ ٤٠): "لا خفاء أن من المدارك المهمة في باب التصنيف، عزو الفوائد والمسائل والنكت إلى أربابها تبرؤا من انتحال ما ليس له، وترفعاً عن أن يكون كلابس ثوبي زور. لهذا ترى جميع مسائل هذا الكتاب معزوة إلى أصحابها بحروفها وهذه قاعدتنا فيما جمعناه ونجمعه."

(٢) فرّق بعضهم بين المصدر والمرجع بأن المصدر هو المستند أصل المعلومة، أي الكتب الأصلية في ذلك الفن، وأما المرجع فهو الدّراسات التي كتبت عن موضوع ما، استقصى صاحبه مادته من مصادر مختلفة، فالمصدر أشدّ ارتباطا بالموضوع، وهذا تكلف محض لا يحتاج إليه، وليس فيه كبير فائدة بل فيه مشقة، بحيث يختلفون في بعض الكتب هل هي مصادر أو مراجع والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب. يقول الدكتور محمد البدوي في المنهجية في البحوث والدّراسات الأدبية (ص/ ١٢): "ليس هناك حدود واضحة ونهائية بين المصدر والمرجع".

وهذا الترتيب من الأهمية بمكان، إذ يستفيد الباحث عن طريقه معرفة تامة بكل كتاب وتاريخه التي أُلّف فيها حتى يقع ترتيبها كلها حسب تسلسلها في الزمن. ويفيد هذا الترتيب في دراسة بدراسة الأشياء تجدها ونموها مع ما يحمل هذا النمو وزيادة من دلالات مختلفة،^(١) وقد لا يعرف لبعض الكتب تاريخ تأليفها، وهذا نقص لا يشتغل الباحث بمعالجتها، والله أعلم بالصواب.

الثاني: الترتيب على حسب القيمة:

إن لكل بحث وموضوع كتباً يلتقط منها، ويستفيد منه الباحث أكثر من غيرها، ولذلك يمكن للباحث أن يرتب مراجعه بحسب القيمة، باعتبار أن بعضها أساسي والأخرى فرعي، ولكن قد يشكل على القراء بتقديم كتاب على الآخر، لأن مفهوم القيمة تختلف من باحث إلى آخر فقد يرى البعض في كتاب أنه مهم في هذا البحث، والبعض الآخر لا يروونه فيتساءل القارئ لماذا قدم هذا وآخر ذاك؟. ولذلك أرى أن الأحسن أن يترك الباحث هذه الطريقة خروجاً من هذه الإشكالات، والله أعلم بالصواب.

الثالث: الترتيب الأبجدي:

وهو أن يرتب المصادر والمراجع على حسب حروف المعاجم المتفق عليها، باعتبار عنوان الكتاب لا باسم المؤلف، لأن فيه مشابهة الكفار، وذلك لا يجوز.^(٢)

(١) وهذا يفيدك عند تصوّر المسائل على حقيقتها حتى يعرف مبدأها ومنتهاها.

(٢) لأن هذا الذي عليه عمل الباحثين الغربيين، كما أفاده بعضهم.

وهذه الطريقة أسهل من غيرها وهي التي عليها عمل كثير من أهل العلم والباحثين؛ لما فيها من السهولة على الباحث والقارئ، إلا أن هذه الطريقة لا يستطيع أن يميّز بين جيّد الكتب وغيرها.

ولكن قد يقال بأن المصلحة الراجحة اقتضت ذلك كما فعلوا في ترتيب الرجال في كتب التواريخ والتراجم فإنهم يقدّمون بهذا الترتيب من حقه التأخير إما من جهة الزمن أو المرتبة والقدر وهكذا العكس. ^(١)

هذه أهم طرق ترتيب المصادر والمراجع عموماً، وأما ترتيب الكتاب نفسه فيحسن أن يكون كالتالي:

الأوّل: ذكر عنوان الكتاب كاملاً، أو جزء منه، بشرط أن يكون واضحاً معبراً عن الكتاب، دون أن يلتبس بغيره من العناوين.

والثاني: ذكر اسم المؤلف الكامل مع لقبه وكنيته ونسبته، إذا احتيج إلى ذلك، وأرى أن يقدم ما اشتهر به المؤلف اقتداءً بالله جل وعلا في تقديمه لقب المسيح على عيسى بن مريم لاشتهاره به، والله أعلم.

(١) يقول ابن خلكان في وفيات الأعيان (٢/١): "فاضطرت إلى ترتيبه، فرأيت على حروف المعجم أيسر منه على السنين، فعدلت إليه، والتزمت فيه تقديم من كان أول اسمه الهمزة، ثم من كان ثاني حرف من اسمه الهمزة أو ما هو أقرب إليها، على غيره، فقدمت إبراهيم على أحمد لأن الباء أقرب إلى الهمزة من الحاء، وكذلك فعلت إلى آخره، ليكون أسهل للتناول، وإن كان هذا يفضي إلى تأخير المتقدم وتقديم المتأخر في العصر وإدخال من ليس من الجنس بين المتجانسين، لكن هذه المصلحة أحوجت إليه."

وقال الإمام الشوكاني في البدر الطالع (٤/١): "وقد جعلته على حُرُوف المعجم مقدماً لمن قدّمته حُرُوف اسمه وإن كانَ غَيْرَه أقدم منه"

والثالث: ذكر اسم المحقق، (في الكتب المحققة)، ويرمز له بـ: (ت).

والرابع: دار النشر، نحو دار ابن الجوزي، ويرمز بـ: (ن)، أو: (ط).

والخامس: عدد الطبعة، الأولى أو الثانية أو الثالثة أو العاشرة إن أمكن.

والسادس: مكان النشر، ويعني به المدينة التي نشر بها الكتاب مثل دماج، أو القاهرة، أو الحامي، ونحوها.

والسابع: تاريخ النشر، وهي من الأمور الدقيقة، فقد لا يوجد لبعض الكتب تاريخ نشر والله المستعان.^(١)

ولو اقتصر الباحث بالأول والثاني لا بأس به عندي، ولو زاد الثالث والرابع فأمر طيب، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

(١) انظر المنهجية في الدراسات الأدبية لمحمد البدوي (ص/ ١٣-١٤).

الحَادِيَّةُ عَشْرَةُ: تَرْتِيبُ الْفَهَارِسِ

الفهرس هو باب يذكر في آخر البحث يتضمن ذكر ما في البحث، من الأبواب والفصول والفوائد المعتمدة وغير ذلك.

وتجمع على فهارس وهي كلمة فارسية، وقد تستخدم بالكلمة العربية (قائمة) أو (مسرد) وهي خطوة مهمة لا ينبغي للباحث إهمالها، بل يضع فيها محتوى البحث ليسهل الرجوع إلى أي جزئية من جزئيات البحث، مما يوفر الوقت للقارئ.^(١)

وقد ذكر أهل الشَّأنِ أنواعا كثيرة للفهارس، لكنها تختلف باختلاف البحث فليس بلازم أن يوجد كلها في البحث، وأهمُّ أنواع الفهارس التي ذكروها ما يلي:

الأول: فهرس المصادر والمراجع، وقد مر الكلام عليه.

والثاني: فهرس الآيات القرآنية:

وكيفية ترتيبه **حسب ورودها في سور القرآن** ابتداء من الفاتحة، ثم البقرة، ثم آل عمران، وهكذا إلى سورة الناس، ولا يرتب حسب ما وردت واستعملت في البحث.

وعندما يكتبها الباحث: يذكر السورة ورقمها، ثم الآية ورقمها، ثم الصفحة التي وردت الآية في الكتاب والبحث.

(١) يقول الدكتور أميل يعقوب في رسالته كيف تكتب بحثا (ص/ ٨١): "وهذه الفهارس جليلة النفع كثيرة الفائدة، وتعدُّ معيارا مهما من معايير تقويم البحث نفسه، ذلك أنها تساعد القارئ من ناحية على الرجوع إلى ما يريده دون أن يضطر إلى قراءة الرسالة بأكملها، وهي من ناحية أخرى تدلُّ على قدرة الباحث في تنظيم البحث، وتطبيق مقتضيات المنهجية العلمية الرصينة".

والثالث: فهرس الأحاديث والآثار:

وترتيبها يكون حسب الترتيب الألفبائي ووفق أوائلها، والله أعلم.

والرابع: فهرس المحتويات ويسمى الفهرس العام:

وهو أهمّ الفهارس المستخدمة، ويتضمن ذكر أنواع البحث وفصوله، وفقره مع ذكر صفحاتها، ولا بد أن يكون شاملا لكل ما ورد في البحث وترتيبه يكون بحسب ترتيب البحث المقدمة ثم الباب الأول ثم الذي يليه وهكذا إلى النهاية، والله أعلم.

والخامس: فهرس الأشعار ويسمى فهرس القوافي:

وكيفية ترتيبه الترتيب الألفبائي باعتماد حرف الروي مع ذكر بحر القصيدة والصفحة التي وردت في الكتاب، وإذا تشابه في الروي فيرتب حسب الحركة من الأضعف إلى الأقوى: السكون فالفتحة فالضمة فالكسرة والله أعلم.

والسادس: فهرس الأعلام الواردة في الكتاب:

فيدخل فيه أسماء الأشخاص والقبائل والأماكن ونحوها، ومنهم من يقسمها فيجعل كلا منها نوعا مستقلا، ويرتب على نظام الألفبائي باعتماد اسمه الأول أو الذي اشتهر به، والله أعلم.^(١)

(١) انظر المنهجية في الدراسات الأدبية (ص/ ١٩) وكيف تكتب بحثا (ص/ ٨٣).

الثَّانِيَّةُ عَشْرَةُ: الْحَاشِيَّةُ وَكِتَابَتُهَا

إن الدَّقَّةَ في صنع الحواشي والهوامش، والتزام طريقة معينة في ترتيبها دليل على ما لدى الباحث من ميل إلى الإجادة، وحرص على الإتقان؛ لأن الغاية المستفادة من صنع الحواشي هو تجنب إدخال شيء في المتن لو كان فيه لاختلت أسلوبه وطريقته كالشرح والتوضيح، وذكر المصادر والمراجع ونحو ذلك. ^(١)

والحاشية: هي ما يخرج عن النصِّ إما شرحاً أو إشارة إلى مصدر أو غيره، سواء جعل في أسفل النص أو أحد جوانبه، وقد فرّق بعضهم بين الهامش والحاشية والذيل، وما أظن أن هذا التفريق كان معروفاً بين الأئمة، والله أعلم بالصواب. واستخدام الحواشي ليست خطوة مستقلة، وإنما أفردت لها الذكر لأنه بعض المواضع التي تستخدم بها، ومن هذه المواضع:

الأوّل: أسماء المصادر والمراجع التي نقلناها منها.

والثاني: الإحالة على صفحات الرسالة نفسها منعاً من التكرار.

والثالث: الإشارة إلى قول ضعيف لا دليل عليه.

والرابع: التنبيه على ما يتعلق بالبحث من قيد أو استثناء أو بيان بعض أخطاء الأئمة وأوهامهم.

والخامس: التأكيد للمسألة بالشرح والتوضيح وذكر الشواهد والأمثلة لها. ^(٢)

(١) مقتبس من إعداد البحث الأدبي (ص/ ٣٠).

(٢) من المستحسن ذكره أنه قد يقصد الحاشية بمعنى الشرح للكتاب، فيختار الشارح أن يذكر في الحاشية كل ما يتعلق بتوضيح الفقرة التي يشرحها، وهي طريقة حسنة نعمل بها كثيراً.

وأما **كيفية كتابتها** فتكتب في أسفل الصفحة، وبعضهم يكتبها في آخر الفصل أو عند نهاية البحث، وفي حال إثباتها في أسفل الصفحة **يجب الفصل بينها بخط عريض** يمتد إلى منتصف السطر،^(١) وتكتب نصوصها بخط أصغر من خط المتن والنص، ويستخدم الأرقام كثيرا في الإشارة إليها.

وعند ذكر المصادر والمراجع في الحواشي يذكر عنوان الكتاب، ثم المؤلف، ثم المجلد ورقم الصفحة.^(٢)

وإذا استعان الباحث بمصدر واحد أكثر من مرة في صفحة واحدة، فيكتب في المرة غير الأولى (نفس المصدر) أو (المرجع السابق).^(٣)

وإذا كان نص الحاشية كبيرا بحيث أن ذيل الصفحة لم يتسع له، نضع علامة المساواة (=) في آخر السطر الأخير من الذيل، وتكرره في أول السطر من ذيل الصفحة التالية ثم تكمل النص.^(٤)

(١) المراد بالوجوب هنا: الوجوب الصناعي، لا الوجوب الشرعي. انظر طرق البحث (ص/ ٣٣).

(٢) يقول الدكتور علي جواد الطاهر في منهج البحث الأدبي (ص/ ١٠٠): "وأما اسم المطبعة ومكانها وتاريخ الطبع فليس معقولا أن يذكر لدى الإشارات، وإن كان بعضهم يرى ذكر هذه الأشياء لدى أول إشارة ترد إلا أن هذا الرأي لا داعي له..." الخ.

(٣) وهنا ملاحظة هامة إذا تصرف الباحث أي تصرف في النص المنقول لا بد أن يشير إلى أن ذلك (بتصرف) بعد ذكر بيانات المرجع المعروفة. مقدمة في أصول البحث العلمي للطويل (ص/ ٣٠).

(٤) مقتبس من رسالة: كيف تكتب بحثا (ص/ ٧٠) للدكتور إميل يعقوب، ومنه استفدت أكثر هذا المبحث.

الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: الْمُبَيِّضَةُ وَيُسَمَّى نِهَايَةَ الْمَطَافِ

إذا فرغ الباحث من كتابة البحث، وعرف النقص والخلل الذي فيه بأن قرأه أكثر من ثلاث مرات متباعدة، وعلق عليها بزيادة، وشرح، وتوضيح، وتبديل للعبارة، فيحسن له أن يكتبه مرّة أخرى، وهذا الذي يسمونه المبيضة، أي: كتابة البحث مهذباً في آخر المرحلة.

وعند كتابته الأخيرة فلا بدّ أن يقسم البحث بهذه الأقسام التالية:

الأوّل: صفحة العنوان: وهي الصفحة الأولى للبحث أو ما يسمّى بالغلاف، فيكتب فيها عنوان الكتاب واسم المؤلف، ومن راجع الكتاب وقرّظه إن وُجد. ^(١)

والثاني: الإهداء: ^(٢)

(١) ويرى بعضهم أن يكتب في صفحة العنوان الجامعة التي خرج منها هذا البحث، وأنا أرى أن يكتب الدار التي كتب فيها هذا البحث كدار الحديث بدماح، ولو ترك ذلك فلا بأس به.

(٢) الإهداء الذي يذكر في هذا الوطن على قسمين:

الأوّل: إهداء يقصد به نشر العلم، فهذا له أصل عند سلف هذه الأمة من أصحاب رسول الله ﷺ، فقد روى البخاري (٣٣٧٠) ومسلم (٤٠٦) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: لقيني كعب بن عُجرة فقال: ألا أُهدي لك هديّة سمعتها من النبي ﷺ؟ فقلت: بلى! فأهديها لي، فقال: سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا: يا رسول الله! كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإن الله قد علّمنا كيف نسلم؟ قال: قولوا: «اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد، كما صلّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ».

والثاني: إهداء يقصد وصول ثواب الكتاب وأجر البحث إلى المهدي إليه، يقول شيخنا العلامة الناصح الأمين يحيى بن علي الحجوري: "الإهداء لا دليل يصحّ على وصول ثوبه، وقد أنكره بعض السلف رضوان الله عليهم، فهو عمل غير مشروع".

انظر الانتصار لأهل السنة والحديث للعلامة العباد (ص/ ١٠) وتحقيق إصلاح كتاب المجتمع (ص/ ٥).

بأن تكتب في الورقة التي تلي الغلاف من يهدي إليه هذا البحث، ممن بذل جهداً وتعاون في كتابة البحث أو من رباك وعلمك من الوالدين والمشايخ وغيرهما. وإهداء العلم النافع له أصل عند سلف هذه الأمة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنه ليس بلازم، بل لو ترك كتابته وشكر من يهدي إليهم في آخر المقدمة لكان أحسن، كما يفعله أهل العلم الكبار. ^(١)

والثالث: المقدمة:

ولا بد أن تكون مختصرة يفهم من مطلعها موضوع البحث، وإذا كان البحث من باب التحقيق فممكّن أن يرقم صفحاتها بالحروف الأبجدية، وإلا فهي من البحث ترقياً وموضوعاً.

ويذكر في المقدمة عادة:

- (١) أهمية البحث. (٢) أسباب اختيار البحث.
- (٣) منهج البحث وخطته، ويظهر فيه الترابط بين الأبواب
- (٤) صعوبات البحث التي توجّهت إلى الباحث. (٥) مصطلحات البحث إن وجد.
- (٦) الشكر والتقدير. ^(٢)

(١) قد رأيت بعض بحوث الشيخ العلامة أحمد بن يحيى النجمي يكتب الإهداء في آخر البحث، كما فعله في رسالته: (تنزيه الشريعة عن إباحة الأغاني الخلية) والله أعلم بالصواب.

(٢) يستحسن أن تبدو متواضعاً صادقاً في تواضعك، فلا تدعي أو تتكبر، فالخير أن تشير إلى جهدك المبذول تاركاً للقارئ تقديره وتقويمه، بل يحسن أن تنصّ على أن جهدك هذا لم يحقق إلا قدراً محدوداً، راجياً أن تتكفل الأيام المقبلة باستكمال الباقي بإذن الله تعالى. انظر منهج البحث الأدبي (ص/ ١١٦).

والرَّابِعُ: صُلب الموضوع أو صَمِيم المادة أو هَيْكَلِيَّة البحث:

إذا كنت قد ورَّعت بحثك على الأبواب، فاكتب الباب الأول ويفضَّل أن تخصص ذلك صفحة كاملة، وتكتبه بحرف ذي حجم كبير، ثم تبدأ صفحة جديدة تكتب في أسفل ربعها الأعلى: الفصل الأوَّل بحرف كبير، ولكنه أصغر من حرف الباب، وتكتب تحت الفصل عنوان المادة ستبحث عنها، وتبدأ الفقرة الأولى تاركا بياضا قليلا، من أول السطر ونسير النقل... إلى أن تنتهي من تبييض الفصل الأول، ثم تبدأ صفحة جديدة للفصل الثاني وتحت عنوان مادته.

وهكذا حتى تصل الباب الثاني، فتكتبه بحرف كبير على صفحة خاصَّة، وتبدأ فصوله الأول والثاني حتى تصل الباب الثالث إن وجد، وهكذا.^(١)

وحين يكتب **الباحث رسالته** لا بدَّ أن يلاحظ فيه بعض الأمور منها:

الأوَّل: الاعتناء بتنقيح البحث تنقيحا بالغا على حسب قدرته وطاقته.^(٢)

والثَّاني: ذكر الحجج في المسائل مع مراعاة الأصول، لأنه ليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة النص والإجماع والقياس.^(٣)

(١) مقتبس من منهج البحث الأدبي للدكتور علي جواد الطاهر (ص/ ١١٨).

(٢) يقول الإمام النووي رحمه الله في المجموع (١/ ٦١١): "وَلْيُحَذَّرْ مِنْ إِخْرَاجِ تَصْنِيفِهِ مِنْ يَدِهِ إِلَّا بَعْدَ تَهْذِيبِهِ وَتَرْدَادِ نَظَرِهِ فِيهِ وَتَكْرِيرِهِ".

(٣) من أهم أسباب الاهتمام بكتب الإمام الشافعي ثلاثة، أولها: حسن الترتيب كما قال الإمام البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٢٦٠): "وذلك لانفراده من بين فقهاء الأمصار بحسن التأليف؛ فإن حسن التصنيف يكون بثلاثة أشياء: أحدها: حسن النظم والترتيب. والثاني: ذكر الحجج في المسائل، مع مراعاة الأصول. والثالث: تحرِّي الإيجاز والاختصار فيها يؤلفه. وكان قد خُصَّ بجميع ذلك، رحمه الله عليه ورضوانه".

والثَّالِثُ: أن يحذف ما لا علاقة له بالبحث، وإن كان فيه فائدة، وقد يشمئز كثير من الطلاب حذف بعض الفوائد التي بذله جهدا في جمعها، فيختار إثباتها مع أنه لا حاجة إليها. ^(١)

والرَّابِعُ: أن يراعي في بحثه الشمول والاستيعاب، وألا يترك قولاً لقائل وتفسيرا وتعليلا وبيانا، فيما يتعلّق في بحثه إذا كان البحث يقصد به أن يكون مرجعا، وبهذا يفوق البحث ويجد القبول بين أهل العلم مع توفيق الله جل وعلا له. ^(٢)

والخَامِسُ: الاحتراز من الخطأ النحوي والصرفي، والخطأ الإملائي لاسيما الهمزة. **والسَّادِسُ:** استعمال علامات الترقيم في أماكنها كالنقطة والفاصلة والتعجب وعلامة السؤال.

والسَّابِعُ: وضع أرقام الإحالات صغيرة وواضحة، وجعلها بين قوسين.

والثَّامِنُ: استعمال أكثر من لون واحد.

والتَّاسِعُ: الدقّة في استعمال الأقواس بدلالاتها:

(١) «» تحصر بينها ما تقتبسه كاملا.

(١) يقول الدكتور أميل يعقوب في رسالته منهجية البحث (ص/ ٥٩): "وكثيرا ما يجب الاستغناء عن بعض ما كتبه الباحث في البطاقات، فيعزّ عليه عدم تسجيله، وقد بذل جهدا ووقتا في جمعه وتبويبه من مصادره ومراجعته، فيميل إلى إثباته، وهنا يجب التذكير بأن حشر ما هو غير ضروري في البحث يؤثر سلبا في قيمته، ولا شك أن الطالب استفاد مما جمع، وهو إن لم يكن لازما في البحث لازم في حياته العلمية، وفي أبحاث مستقبلية، قد يقوم بها".

(٢) المجموع للنووي (١/ ٤).

(٢) () لتفسر بما بينهما كلمة سابقة أو مدينة أو مصطلحات، وإذا رأيت في النص الذي أمامك خطأ في النحو أو في المعنى لا يعود إلى المطبعة أو المحقق، وضعت وراء الكلمة (كذا) بين قوسين.

(٣) ❖ للآيات القرآنية.

(٤) [] لما تضيفه أنت كإقامة النص أو غيرها.

والخامس: الخاتمة: وهي تعتبر من المهمات في البحث، وقد تقدّم الكلام عليها.

والسادس: الفهارس: ولا بدّ من التحري فيها أكثر، والله أعلم بالصواب.

وتَرْقِيم الصفحات يبدأ من الأوراق التي تكتب عنوان البحث بعد الغلاف، وتعطى كل صفحة رقماً ولو كانت الكلمات فيها قليلة، ويجوز أن تكتب الأرقام في أعلى الصفحة وفي أسفلها، وبعض المحققين لا يجعل للمقدمة أرقاماً، بل يرقمها بالحروف الأبجدية. (١)

وينبغي أن ننبه أنه لا يحسن أن يشتغل الباحث نفسه بالتفكير في حجم البحث وعدد صفحاته ومدة بحثه، فليست هناك قاعدة يحتكم إليها في هذا الشأن، بل المعول عليه في هذا هو أن ينال البحث حقه من الدرس والتمحيص، وأن يكون نسيجه محكماً لا لهلهلة في بنائه ولا نوم في أطرافه. (٢)

(١) الحروف الأبجدية: حروفها تبدأ بالتسلسل الحرفي: أْبْجَد، هَوَز، حُطِي، كَلْمُن، سَعَفَص، قَرَشَتْ، ثَخَذْ، ضَظْغْ.

(٢) إعداد البحث الأدبي (ص/ ٢٨).

تَهْيئة البَحْث

إذا أكمل الباحث بحثه وفرغ منه ينبغي له أن يهيئ بحثه للنشر والطباعة، وذلك يكون بأمور:

الأول: أن يكتب بحثه في الكمبيوتر، أو يطلب من كاتب أن يكتب له، والأولى أن يتعلم الطالب الكمبيوتر فيكتب بحثه بنفسه.

والثاني: أن يكثر في مراجعة بحثه وقراءته أكثر من مرة في مجالس متعددة.^(١)

والثالث: أن يقرأ بحثه مع زملائه أو يجعل بعض طلابه يعرضون عليه.^(٢)

(١) لأنه لا بدّ وإن بذل المؤلف ما بذل أن تقع فيه أخطاء، ولذلك يقول الإمام عبد الرزاق الصنعاني: سَمِعْتُ مَعْمَرًا يَقُولُ: «لَوْ عُرِضَ الْكِتَابُ مِائَةً مَرَّةً مَا كَادَ يَسْلَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ سَقَطٌ» أَوْ قَالَ: «خَطَأً». انظر جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٣٨).

(٢) يقول علاء الدين البخاري في كشف الأسرار (٤/ ١): "ثم إني، وإن لم آل جهداً في تأليف هذا الكتاب وترتيبه، ولم أدر جدّاً في تسديده وتهذيبه، فلا بد من أن يقع فيه عشرة وزلل، وأن يوجد فيه خطأ وخطل، فلا يتعجب الواقف عليه عنه، فإن ذلك مما لا ينجو منه أحد ولا يستكفه بشر، وقد روى البويطي عن الشافعي رحمه الله أنه قال له: إني صنفت هذه الكتب فلم آل فيها الصواب، فلا بد أن يوجد فيها ما يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه السلام قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء: ٨٢]، فما وجدتم فيها مما يخالف كتاب الله وسنة رسوله فإني راجع عنه إلى كتاب الله وسنة رسوله.

وقال المزي: "قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة، فما من مرة إلا وكنا نقف على خطأ فقال الشافعي: هيه أباي الله أن يكون كتاب صحيحاً غير كتابه"، فالمأمول ممن وقف عليه بعد أن جانب التعصب والتعسف ونبذ وراء ظهره التكلف والتكلف، أن يسعى في إصلاحه بقدر الوسع والإمكان، أداء لحق الأخوة في الإيمان، وإحرازاً لحسن الأحذوثة بين الأنام، وإدخاراً لجزيل المثوبة في دار السلام، والله الموفق والمثيب عليه أتوكل وإليه أنيب".

والرابع: أن يقدم لمشايخه وومدرّسيه لكي يصبّوه ويصحّحوا له،^(١) ويجعل الباحث ملاحظاتهم عين الاعتبار، ولا يقلّد، وقديما قال إبراهيم الصولي: «المتصفح للكتاب أبصر بمواقع الخلل فيه من منشئه».^(٢)

يقول أبو جعفر العقيلي: «لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة الا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة».^(٣) وقال مكّي بن عبد الله: «سمعت مسلم بن الحجاج يقول عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته».^(٤)

ولقد أحسن الفاضل عبد الرحيم البيساني رحمه الله حين قال: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».^(٥)

(١) ليس معنى ذلك أن يطلب المؤلف من كلّ أحد يقرأ كتابه أن يقدم له، لأن من كان واثقا بعلمه لا يحتاج إلى مقدّمات كثيرة، ولذلك قال الشيخ عبد المحسن العباد في رده على رسالة (افعل ولا حرج) (ص/٣): "ومن اطمأنّ إلى كتابه لا يحتاج إلى الاستكثار من التقرّيات".

(٢) الإعلام للزركلي (١/٤).

(٣) مقدمة فتح الباري لابن حجر (١/٧).

(٤) مقدمة فتح الباري (١/٣٤٧).

(٥) كشف الظنون لحاجي خليفة (١/١٤).

مَنْهَجِيَّةُ الْبَحْثِ فِي الْفُنُونِ

كثرت الفنون العلميّة، وتوسّعت الدّراسات الإسلاميّة، ولكن أصل العلوم الشرعيّة: معرفة الله جلّ وعلا بأسمائه وصفاته، والامتثال بأمره ونهيه، وتصديق أخباره، ومعرفة جزائه في الدنيا والآخرة.^(١)

وهذه موجودّة في الكتاب والسنة والإجماع وآثار الصّحابة.^(٢)
والفنون الدينيّة والعلوم الشرعيّة تنقسم إلى قسمين:

الأوّل: علوم الغاية، وهي أربعة: تفسير القرآن ودراية الحديث والعقيدة والفقه.^(٣)

والثاني: علوم الآلة، وتسمى العلوم الصناعية لأنها كانت اصطلاحية، وهي العلوم التي يتوصّل بها إلى فهم تلك العلوم، فهي تجري مجرى الآلات، وهي كثيرة، مجملها أربعة:

الأوّل: ما كان آلة لجميع العلوم الغائيّة، وهي اللغة العربيّة، وهي (١٢) علماً، أهمّها: النحو، والصرف، والبلاغة، والأدب، والإملاء والعروض والقوافي واللّغة.

(١) انظر نونية ابن القيم (ص/ ٢٦٦) والطريق إلى النبوغ العلمي (ص/ ١٠٥).

(٢) قال الحافظ في مقدمة الفتح (٣/١): "فإن أولى ما صرفت فيه نفائس الأيام وأعلى ما خص بمزيد الاهتمام: الاشتغال بالعلوم الشرعيّة المتلقاة عن خير البريّة، ولا يرتاب عاقل في أن مدارها على كتاب الله المقتفى، وسنة نبيه المصطفى، وأن باقي العلوم إما آلات لفهمها وهي الضّالة المطلوبة، أو أجنيّة عنها وهي الضّارة المغلوطة".

(٣) المتأمل في هذه العلوم الأربعة يجد الارتباط بينهما، فإن مصدر العقيدة والفقه: الكتاب والسنة، وكون الإجماع دليلاً أو القياس دليلاً في الأحكام فقد دلا عليه، وما ورد في الكتاب والسنة إما أن يكون حكماً خبرياً ومنه القصص فبابه العقيدة، وإما أن يكون حكماً طلبياً فبابه الفقه، والله أعلم بالصّواب.

والثاني: ما كان آلة للفقه، وفهمه، ويدخل في ذلك: أصول الفقه وقواعده، وعلم مقاصد الشريعة، وقد يدخل في ذلك الحساب أو الرياضيات.

والثالث: ما كان آلة للحديث، ويدخل فيه: علم المصطلح، والعلل، وعلم الرجال المسمّى بعلم الجرح والتعديل، وعلم التخريج.

والرابع: ما كان آلة لفهم القرآن وتعلمه، ويدخل في ذلك: التجويد، ومعرفة أوجه القراءات، وأصول التفسير، وعلوم القرآن، ونحوها. ^(١)

وأما علم السّير والتّاريخ والأخبار والغرائب وتراجم أهل العلم والمناظرات فهذه علوم تُسمّى عند بعض أهل العلم بـ (علم الملح). ^(٢)

والبحث في علوم الآلة لا يتأتّى إلا لمن درس العلم الذي يبحث فيه، إذ لا يمكن أن يبحث عن مسألة إلا وهو يعلم الباب الذي تدخل فيه، وموضعها من ذاك الباب، وهذه كيفية البحث في علوم الآلة.

فمثلاً: إذا أردت أن تبحث عن إعراب جملة الصّلة، وما يشترط فيها، فلا بدّ أولاً أن تدرس علم النّحو لتعلم بابها من علم النحو، وموضعها من هذا الباب. وإذا أردت أن تبحث عن معنى تحقيق المناط، فلا بدّ أن تدرس علم الأصول أولاً، لتعلم موضع هذه المسألة من هذا العلم.

(١) مقدمة ابن خلدون (ص/ ٤٠٣) ومختصر منهج القاصدين لأحمد ابن قدامة (ص/ ١٧) وزاد بعضهم علم المنطق، والعجب كيف جعله بعضهم من العلوم الغائية.

(٢) انظر الموافقات للشّاطبي (١/ ١٠٧).

وهذا يقال في **غالب العلوم**، ولهذا لم نعرِّج في هذه الرسالة المختصرة على الكلام في كفية البحث في علم النحو أو علم الأصول، أو علم الصَّرف، أو المصطلح، وعلوم القرآن، وأصول التفسير، وغير ذلك من علوم الآلة.

ويستثنى من ذلك: علم اللغة، لأنَّ البحث عن مفردات اللُّغة في المعاجم يصعب على كثير من الطلاب، وله كَيْفِيَّاتٌ معيَّنة، ومثله: علم التَّخريج، يقال فيه ما قيل في علم اللُّغة، لذلك ذكرناهما في هذه الرسالة. ^(١)

وأما عُلُومُ الغَايَةِ فإنَّ الكلام في **كَيْفِيَّةِ الْبَحْثِ** عن مَسَائِلِهَا قريب من ذاك، إلا أنَّنا أَحْبَبْنَا زيادة التَّوْضِيحِ ورسم خطوات معيَّنة في البحث عنها، لكونها علوم غَايَةٍ، ولكونها واسعة كثيرة الكتب والمراجع، ولأنَّ كثيرا من الطلاب يذهب عنهم أوقات كثيرة قبل بلوغ مرادهم، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ^(٢)

(١) الحقيقة أن هذه الصعوبة ذهبت بوجود الشواغل، إذ المقصود مما يذكر معرفة كيفية الوصول إلى المقصود، وهذه الشواغل نوصِّلُك إلى المقصود في أقرب وقت بدون تعب، إلا أنه لا ينبغي الاعتماد عليها، ولا نأمن أنها تذهب سريعا كما جاءت، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(٢) قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله في حفظ العلم (ص/ ٤٧): "وَجَمْعُ الْعُلُومِ مَمْدُوحٌ إِلَّا أَنَّ أَقْوَامًا أَذْهَبُوا الْأَعْمَارَ فِي حِفْظِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِهَا غَرِيبُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَمَا يُفْضَلُ عَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَمْدُومٍ غَيْرَ أَنْ غَيْرَهُ أَهَمُّ مِنْهُ. وَإِنَّ أَقْوَامًا أَذْهَبُوا أَزْمَانَهُمْ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ فَاسْتَغْلَوْا بِمَا غَيْرَهُ أَصْلَحَ مِنْهُ مِنَ الشَّوَادِّ الْمُهْجُورَةِ، وَالْعُمُرُ أَنْفُسَ مِنْ تَضْيِيعِهِ فِي هَذَا.

وَإِنَّ أَقْوَامًا أَذْهَبُوا أَعْمَارَهُمْ فِي طُرُقِ الْحَدِيثِ، وَلَعَمْرِي إِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّ تَقْدِيمَ غَيْرِ ذَلِكَ أَهَمُّ. فَتَرَى أَكْثَرَ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ لَا يَعْرِفُونَ الْفَقْهَ الَّذِي هُوَ الزَّمُ مِنْ ذَلِكَ".

فائدة: الطريق الصحيح للتخصص في علم من العلوم: التفرغ له في حب وحماس والانشغال به، فالعلم إذا أعطيته كلك أعطاك جزأه. انظر منهج البحث في الفقه الإسلامي للزبير (ص/ ٤).

كَيْفِيَّةُ الْبَحْثِ فِي عِلْمِ الْعَقِيدَةِ

العقيدة **لغة:** مأخوذ من مادة عقد التي تدلّ على الرّبط والإحكام والشّد بقوة، وهو نقيض الحلّ، ومنه عقد اليمين والنكاح، يقول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [سورة المائدة: ٨٩].

واصطلاحاً: هو الحكم الذّهني الجازم القاطع الذي لا يتطرّق إليه شكّ، وهي ما يؤمن به الإنسان، ويعتقد إليه ضميره، ويتخذ مذهباً يذهب وديناً يدين. ^(١)

و**العقيدة المحمودّة** هي عقيدة أهل الإسلام والسنة، وهي مبنية على فهم أركان الإيمان الستّة، وهي: الإيمان الجازم بربوبية الله تعالى وألوهيته وأسمائه وصفاته، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وسائر ما ثبت من أمور الغيب، وأصول الدّين، وما أجمع عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم.

وكان السلف يسمّون هذا الباب: الإيمان والسنة والشرعية والتوحيد ونحو ذلك.

وهذا العلم هو أجلّ العلوم وأعلاها منزلة، وأشرفها نتيجة؛ إذ به يعرف العبد خالقه جلّ وعلا وما يتعلق به، وشرف العلوم يكون بشرف المعلوم به. ^(٢)

(١) قال ابن حزم في الإحكام (١/ ٣٩): "والاعتقاد هو استقرار حكم بشيء ما في النفس إما عن برهان أو اتباع من صح برهان قوله فيكون علماً يقيناً، ولا بد، وإما عن إقناع فلا يكن علماً متيقناً ويكون إما حقاً أو باطلاً، وإما لا عن إقناع لا عن برهان، فيكون إما حقاً بالبحث وإما باطلاً بسوء الجد".

(٢) انظر شرح الطحاوية (١/ ٥) والفوائد لابن القيم (ص/ ٨٣) ومدارج السالكين (٣/ ١٨) وفضل علم السلف على علم الخلف (ص/ ٦٧) ومصباح الظلام (ص/ ١٣٦).

ولم يرتَّب الأئمة المتقدمون مباحث علم الاعتقاد، ولكن استقرَّ الأمر بعد ذلك أن تكون مباحث علم العقيدة كالتالي تسهيلا على الطلاب: ^(١)

المبحث الأول: أصول الإيمان الستَّة، وهو أول مبحث في كتب العقيدة، والمراد به الإيمان بالله، ويدخل فيه الإيمان بوجوده وربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاتها، ثم الإيمان بملائكته إجمالا وتفصيلا، ثم الإيمان بكتبه إجمالا وتفصيلا، ثم الإيمان برسله إجمالا وتفصيلا، ثم الإيمان باليوم الآخر، وما يحصل فيها من جنة ونار، وعذاب القبر، والبعث ونحو ذلك مما يقع بعد الموت، ثم الإيمان بالقدر خيره وشره، وما يتفرَّع من هذه المسائل من الرد على بعض المخالفين فيها. ^(٢)

المبحث الثاني: مصادر التلقِّي والاستدلال، فيبحثون في هذا المبحث عما تعتمد عليه العقيدة الصحيحة، ومن تؤخذ عنه؟ ولا شك أنها تعتمد على الكتاب والسنة والإجماع على فهم السلف، ولا إجماع في باب العقيدة إلا بدليل، والله أعلم. ^(٣)

(١) انظر شرح الأصبهانية (ص/٤٣).

وأما بعض المسائل المتعلقة بالجوارح وذكر في كتب الاعتقاد كالمسح على الخفين، والصلاة خلف كل بر وفاجر، فليس المقصد منها إلا إثبات أنها من الدين، والرد على منكريها، والله أعلم.

(٢) يقول العلامة ابن باز رحمه الله في مجموع فتاواه (١٣/١): "وقد دل كتاب الله المبين وسنة رسوله الأمين عليه من ربه أفضل الصلاة والتسليم على أن العقيدة الصحيحة تتلخص في: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، فهذه الأمور الستة هي أصول العقيدة الصحيحة التي نزل بها كتاب الله العزيز، وبعث الله بها رسوله محمدا عليه الصلاة والسلام".

(٣) انظر مجموع الفتاوى (١٣/١٥٧) وشرح السنة للبرهاري (ص/٤٥) وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢/١٩٣ - ١٩٦) ومباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة للعقل (ص/٢٨).

المبحث الثالث: مسائل الأسماء والأحكام، والوعد والوعيد، وتسمّى بمسائل الإيمان والتكفير، ويدخل في ذلك: بيان حقيقة الإيمان ودخول الأعمال فيه، وعن زيادته ونقصانه، وتفاضل أهله فيه، وعدم تكفير صاحب الكبيرة دون الكفر والشرك بالله، وأنه لا يخلد في النار، وغير ذلك. ^(١)

المبحث الرابع: الكلام في الصّحابة وأهل البيت والثناء عليهم وموقف أهل السنة منهم وما وقع بينهم، وترتيبهم في الفضل والخلافة، ووجوب احترام أهل البيت، وتعظيمهم المقيد بالكتاب والسنة.

المبحث الخامس: المعجزات والكرامات، فيبحثون فيه عن معجزات النبوة، كالقرآن والإسراء والمعراج، وتصديق كرامات الأولياء أي: أولياء الله جل وعلا، والتفريق بينها وبين الخرافات والاستدراجات والخوارق الشيطانية.

المبحث السادس: سمات أهل السنة وخصائصهم، وعلامات أهل البدع وصفاتهم، وهو آخر مبحث في كتب الاعتقاد، ومن علامات أهل السنة حب أئمة السنة، ولزوم الجماعة، وطاعة ولاية الأمور والصلاة خلفهم ولو كانوا فجاراً، والتحري بالصدق والخير واجتناب الكذب والشرّ، ونحو ذلك. ^(٢)

(١) قال العلامة ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/١١٤): "وهذه المسائل - أعني مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق - مسائل عظيمة جداً، فإن الله علق بهذه الأسماء السعادة والشقاوة، واستحقاق الجنة والنار، والاختلاف في مسمياتها أول اختلاف وقع في هذه الأمة، وهو خلاف الخوارج للصحابة".

(٢) وبهذا يتم خلاصة مباحث أهل السنة وترتيبهم في كتب الاعتقاد.

والغرض من البحث في مسائل الاعتقاد يكون إما لتقرير مسألة عقدية، أو شرح متن في العقيدة، أو جمع عقيدة إمام من الأئمة، أو دراسة منهجه في العقيدة، أو الرد على مخالف في مسألة عقدية.

ومنهج المسلم في دراسة العقيدة الإسلامية والرد على خصومها يمكن أن نجمل ذلك في أمورٍ مهمّة: ^(١)

الأوّل: أن يلتزم في استدلاله طريقة القرآن والسنة وسلف الأئمة، وذلك بأن يجمع في استدلاله بين النقل والعقل المؤيّد له، فإن الله سبحانه وتعالى ضرب الأمثال في كتابه وبين بالبراهين العقلية توحيده وصدق رسله، وأمر الميعاد وغيرها. ^(٢)

والثاني: أن يلتزم بالكتاب والسنة، وذلك بأن يأتي إليهما بدون مقررات عقلية سابقة، حتى يستطيع أن يصل إلى الحق كما يريد الله، ويستمد من النصوص الحقائق التي يريدّها، وهذه ناحية مهمة وخطيرة لكل من يتطرق لدراسة العقيدة الإسلامية، وهذا البلاء يأتي كثيرا من بعض العلماء؛ لأنهم اعتقدوا قبل أن يستدلوا فحاولوا ليّ أعناق النصوص إلى ما يعتقدون. ^(٣)

والثالث: أن يكون ثابتا على مسلك واحد وطريقة واحدة في دراسته للعقيدة الإسلامية، وفي الرد على خصومها، وهي الطريقة النبوية المحمدية السلفية

(١) القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة لعبد الرحمن المحمود (ص/١٩).

(٢) درء التعارض (١/ ٢٣١) وحاشية الإسرافيلي على التدمرية (٢/ ١٦٦).

(٣) الشرح المتمتع لابن عثيمين (٦/ ١٩٦).

الشرعية، وإنما يناظر الخصوم من كان خيرا بها وبأقوالهم التي تناقضها، فيعلم حينئذ فساد أقوالهم بالمعقول الصريح المطابق للمنقول الصحيح^(١).

والرابع: أن يلتزم الأدب مع ربه تبارك وتعالى، وذلك بأن يقتصر في كلامه في العقيدة الإسلامية على ما ورد في الكتاب والسنة، ولا يستعمل الألفاظ والمصطلحات التي يستخدمها المنحرفون عن عقيدة السلف إلا إذا كانت هناك ضرورة لذلك، فإنه حينئذ يرد على الخصم بنفس الأسلوب الذي يستدل به الخصم في إثبات مذهبه واعتقاده، وهذا خاص في الرد ليس غير^(٢).

والخامس: أن يكون عارفا بمذاهب الخصوم، مدركا لأصولها، حتى يستطيع نقضها والرد عليها، ومعرفة أصول مذهب ما من المذاهب المخالفة، وكيف نشأ؟ وما هي أدلته؟ وكيف يستدل أصحابه عليه؟ وما هو منهجهم في الاستدلال؟ كل ذلك يعين في الرد على هذا المذهب المخالف، وبيان ما يشتمل عليه من باطل.

والسادس: أن يعترف بما عند الخصم من حق، فلا يأخذه العناد وحب الخصام إلى إنكار الحق، لأن من المعلوم أن كثيرا مما يأتي به الخصوم يشمل الحق والباطل، وهم يزعمون أن أقوالهم تؤيدها النصوص الشرعية، ولذلك ترى فيها أحيانا بعض الحق، فلا بد من الاعتراف به مع بيان ما في الأقوال كلها من ضلال وفساد^(٣).

(١) درء التعارض (١/١٦٤).

(٢) هذه المسألة أوضحها ابن تيمية في مواضع من كتبه. انظر درء التعارض (١/٢٠) (١/٢٣١-٢٣٢).

(٣) انظر منهاج السنة (٥/١٢٦) ومجموع الفتاوى (٢٨/١٦-١٧) والقضاء والقدر للمحمود (ص/٢٣).

وإذا تَبَيَّنَ ذلك فإنَّ الباحث في علم العقيدة عليه أن يَعْلَمَ أموراً:

الأوَّل: أن مَنهج أهل السنَّة في العقيدة مبنِيٌّ على التسليم، وأن الذي يجب على العبد اعتقاده ما اعتقده الصحابة رضوان الله عليهم، فإن أصول العقيدة ليست أموراً اجتهادية، بل هي أشياء مسلَّمة، اعتقدها رسول الله ﷺ ومن بعده. ^(١)

ولذلك لم يختلفوا في مسألة كلية تعتبر أصلاً في العقيدة، وإن حصل اختلاف في بعض الجزئيات، فهم لم يختلفوا في إثبات الأسماء والصفات، ولا أمور التوحيد ولا مسائل الأسماء والأحكام والوعد والوعيد، ولا هجر أهل الأهواء، ولا عدم الخروج على أولياء الأمور، ونحو ذلك.

وذلك لأن **الاختلاف في العقائد** لأنه يوجب التناحر والعداوة والبغضاء ويفرق الكلمة، ولأن العقيدة توقيفية ليست محلاً للاجتهاد، فإذا كانت كذلك فليس فيها مجال للتفرق، فالعقيدة مأخوذة من الكتاب والسنة، لا من الآراء والاجتهادات. ^(٢)

والثَّاني: أن مذهب السلف في المسألة يثبت بأمرين: ^(٣)

الأوَّل: أن يستفيض هذا القول ذكرًا عند الأئمة ولا يذكر غيره.

(١) قال شيخ الإسلام: "ليس الاعتقاد لي ولا لمن هو أكبر مني؛ بل الاعتقاد يؤخذ عن الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ وما أجمع عليه سلف الأمة، يؤخذ من كتاب الله تعالى، ومن أحاديث البخاري ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة وما ثبت عن سلف الأمة". انظر مجموع الفتاوى (٢٠٣/٣).

(٢) التعليقات المختصرة على الطحاوية للفوزان (ص/٢٥٥) ومجموع الفتاوى (٢٧٤/١٩) (٧١/٥) (٥٠٩/٦) وإعلام الموقعين (٨٣/١) ومختصر الصواعق (ص/٢٨).

(٣) شرح لمعة الاعتقاد للنفيس (٥/٤) الشاملة ومجموع الفتاوى (١٥١/٤) وقال ابن تيمية في بيان التلبيس (٥٣٧/٨): "مذهب السلف يعرف بنقل أقوالهم أو نقل من هو خير بأقوالهم".

والثاني: أن يحكي من عرف بالتحقيق أن هذا إجماع للسلف، كالإجماع الذي يذكره محمد بن نصر، وأبو عمر بن عبد البر، وابن تيمية وأمثال هؤلاء.

والثالث: أن الإجماع الذي يذكر في العقيدة ليس كالإجماع الذي يذكر في كتب الفقه، لأن **ضابط الإجماع في أصول الاعتقاد:** أن يتتابع العلماء على ذكر المسألة العقدية، بدون ذكر خلاف، فيقال حينئذ: أجمع أهل السنة والجماعة على ذلك.

وهو يتحقق بتتابع ذكر علماء الاعتقاد السلف لهذا الأصل في كتبهم ورسائلهم، ونقلهم عن علماء الأمصار المعتبرين بغض النظر عن مخالف لهذا الأصل، سواء نصوا على أن هذا المخالف مبتدع، أم لم ينصوا ذلك.^(١)

والرابع: أن من أراد أن يبحث عن مسألة عقدية فلا بدَّ له من الرجوع أولاً إلى كتب الاعتقاد لا إلى كتب الشروح والتفسير والفقه، ونحوها؛ لأن هذه الكتب تجمع الأقوال ولو لم يكن القول على مذهب أهل السنة والجماعة، وقد ضلَّ أناس كثير بسبب هذا، كما بيَّنته في الرد على الشيخ محمود الشبلي الصومالي.^(٢)

ويدخل في ذلك **الرجوع إلى المصادر الموثوقة المعتبرة المعتمدة، ونقل النصوص** العقدية بالفاظها، كما يفعل شيخ الإسلام كثيراً،^(٣) **والدقة في نسبة الآراء إلى**

(١) انظر تفاصيل ذلك في رسالتي: الرد على الشيخ الشبلي في مسألة الخروج على وليِّ الأمر (ص/ ٢٢).

(٢) الرد على الشيخ الشبلي في مسألة الخروج على وليِّ الأمر (ص/ ٢٦).

(٣) قال ابن تيمية في الجواب الصحيح (١/ ٩٩): "وَأَنَا أَذْكُرُّ مَا ذَكَرُوهُ بِالْفَاطِظِ بِأَعْيَانِهَا فَضْلاً فَضْلاً، وَأُتْبِعُ كُلَّ فَضْلٍ بِمَا يُنَاسِبُهُ مِنَ الْجَوَابِ فَرْعاً وَأَصْلاً، وَعَقْداً وَحَلّاً".

انظر المجموع (٣/ ٢٢٩) (٧٥/ ١٧).

قائلها، وأما نسبة الأقوال إلى الناس من غير طريق صحيح، أو من طريق مشكوك في صحتها، فهذا باطل. ^(١)

وكيفية البحث في علم العقيدة كالتالي:

الأولى: الرجوع إلى كتب المتون المرتبة المختصرة، مع شروحاتها، لأنها كتب تأصيلية مقررّة لأصول مسائل الاعتقاد، ككتب شيخ الإسلام وأئمة الدعوة. ولعلّ من أحسن هذه الكتب: الواسطية وشروحها، والطحاوية وشروحها، ولمعة الاعتقاد وشروحه، وكتاب التوحيد للإمام النجدي وشروحه. ^(٢) وفائدة هذه الخطوة اثنتان:

الأولى: سهولة معرفة موضع المسألة، لأنها مرتبة على الترتيب الذي أشرنا إليها. **والثانية:** تصوّر المسألة تصوّراً دقيقاً، لأنّ في هذه الكتب تيسير لعرض المسألة وجعلها على صورة قاعدة منتهية؛ لأن أصحاب هذه المتون صاغوا كلام السلف المتقدمين في قالب واحد على صورة قاعدة، ومتى ضبطت شروح الكتب المتأخرة فإنّ مسائل كتب المتقدمين ستُنزّل كلّ مسألة منزلةً لها، وستُعرف في بابها. ^(٣)

(١) مناهج البحث في العقيدة (ص/ ٢٨٨).

(٢) من مصادر ذلك: أصول السنة للإمام أحمد وابن حميد، وشرح السنة للبرهاري وصریح السنة للطبري، واعتقاد أهل السنة للإسماعيلي، والسفارينية مع ما فيها، وغيرها كثير.

(٣) انظر الطريق إلى النبوغ العلمي للشيخ صالح آل الشيخ (ص/ ٢٠٦).

أما إذا أَخَذَ طَالِبُ الْعِلْمِ الْمَسْأَلَةَ مُبَاشَرَةً مِنْ كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ، دُونَ النَّظَرِ وَالرُّجُوعِ إِلَيْهَا فِي شُرُوحِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَسَيَكُونُ هُنَاكَ خَلَلٌ فِي تَصَوُّرٍ وَمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَعْرِفَةِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السَّنَةِ فِيهَا. ^(١)

والثَّانِيَّةُ: الرُّجُوعُ إِلَى الْكُتُبِ الْعَقْدِيَّةِ الْمَفْرَدَةِ لِبَعْضِ الْمَسَائِلِ الْعَقْدِيَّةِ، وَذَلِكَ عِنْدَ الْبَحْثِ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمُؤَلَّفَةِ فِيهَا، وَهَذِهِ خُطْوَةٌ مُهِمَّةٌ، لِأَنَّ مِنْ أَلْفِ فِي مَسْأَلَةٍ مُعَيَّنَةٍ يَجْتَهِدُ فِي إِتْقَانِهَا وَعَرْضِهَا وَبَيَانِ تَفَاصِيلِهَا، وَتَصَوُّرِهَا تَصَوُّرًا صَحِيحًا. وَلَعَلَّ مِنْ أَحْسَنِ هَذِهِ الْكُتُبِ: خَلْقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ لِلْبَخَارِيِّ، وَالْإِبْرَانِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ. ^(٢)

(١) مثاله: مَا وَرَدَ فِي كُتُبِ أَهْلِ السَّنَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الطَّعْنِ وَالْكَلامِ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ، فَلَوْ نَظَرَ أَحَدٌ فِي كُتُبِ أَهْلِ السَّنَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ لَوَجَدَهُمْ هَجَرُوا هَذَا الْكَلَامَ، وَتَرَكُوهُ. فَلَا تَجِدُ فِي كُتُبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مَقَالََةً سَيِّئَةً فِي الْإِمَامِ، مَعَ أَنَّ كُتُبَ أَهْلِ السَّنَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِيهَا ذَمُّ لَهُ، وَلَمَّا قَالَهُ وَفَعَلَهُ. أَمَّا كُتُبُ الْمُتَأَخِّرِ فَلَا تَجِدُ فِيهَا ذَمًّا لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْفَتَوَى كَانَ لَهَا وَقْتُهَا وَظُرُوفُهَا، لِذَا لَا تَجِدُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ بِعَامَّةٍ، وَلِذَا أَلَّفَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كِتَابَ رَفْعِ الْمَلَامِ عَنِ الْأُتَمَةِ الْأَعْلَامِ. مِنْ أَيْنَ يَأْتِي الْخَلَلُ فَيَمُنُّ بِقِرَاءَةِ الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ قَبْلَ قِرَاءَةِ الْكُتُبِ الْمُتَأَخَّرَةِ؟ يَأْتِي الْخَلَلُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ كَلَامَ السَّلَفِ لَهُ بَسَاطَةٌ حَالٌ قَامَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَرِيعِ الْمُتَأَخِّرُ بَسَاطَةَ الْحَالِ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ كَلَامُ السَّلَفِ فَإِنَّهُ لَنْ يَفْهَمَ كَلَامَ السَّلَفِ، بِمَعْنَى أَنْ تَعْرِفَ حَالَ ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ فِتْنٍ، وَمَذَاهِبٍ، وَأَقْوَالٍ، فَيَنْبَنِي كَلَامَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَلَكِنْ إِذَا جَاءَ الْمُتَأَخِّرُ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَتَرَكَ ذَلِكَ الْكَلَامَ عَلِمْنَا أَنَّهُ تَرَكَهُ لِسَبَبٍ وَمَنْهَجٍ يَسِيرُ عَلَيْهِ.

وَلِذَا لَمَّا طَبَعَ بَعْضُ أُتَمَةِ الدَّعْوَةِ كِتَابَ (السَّنَةِ) لِابْنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَرَوْا بَأْسًا مِنْ انْتِزَاعِ بَابٍ كَامِلٍ فِي ذَمِّ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ. انْظُرِ الطَّرِيقَ إِلَى النُّبُوغِ (ص/١٣٧) وَشَرْحَ الطَّحَاوِيِّ لَهُ (١٢).

(٢) **من المصادر:** الْإِيمَانُ لِابْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَلِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَالْقَدَرُ لِلْبَيْهَقِيِّ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ لِابْنِ الْقَيْمِ، وَالْعُلُوُّ لِلذَّهَبِيِّ. مَعَ مَخْتَصَرِهِ لِلْأَلْبَانِيِّ، وَالنُّزُولُ وَالرُّؤْيَا كِلَاهُمَا لِلدَّارَقُطْنِيِّ، وَالْحُمُومَةُ، وَالتَّدْمِيرَةُ، وَشَرْحُ حَدِيثِ النَّزُولِ وَالنَّبَوَاتِ كُلُّهَا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَمِنْهَا كُتُبُ الشَّفَاعَةِ وَكُتُبُ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ، وَكُتُبُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ، وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ. وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ **الرسائل الجامعية العقدية** المفيدة.

والثالثة: الرجوع إلى كتب السلف العقدية المسندة، لمعرفة كلام الصحابة وآثار السلف في المسألة التي تبحث عنها، ومعرفة كيف خاضوا فيها، وما موقفهم منها؟. ولعلَّ من أحسن هذه الكتب وأجمعه: شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي^(١).

والرابعة: الرجوع إلى كتب الردود على المخالفين، إذا كان البحث يقتضي ذلك، لأن فيها بيان الحق وتوضيحه وتفصيله، وتحقيق الفرق بين الحق والباطل.

ولعل أحسن كتاب رد في باب الصفات: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية^(٢).

والخامسة: الرجوع إلى كتب الفرق وكتب أهل البدع والأهواء مع التنبه لشبهاتهم، إذا كان البحث يقتضي ذلك، لأنه لا يسوغ أن ترد على مردود عليه بعامة دون أن تسمع أو تقرّ كلام المردود عليه، إلا إذا كان الناقل له ثقة فهذا يكفي^(٣).

ولكن قراءة الكتب التي أخذت منها الأقوال تُوضِّح لطالب العلم المراد.

(١) من المصادر: الإبانة الكبرى لابن بطة، والشريعة للأجري، وكتب السنة للخلال وللمروزي ولابن أبي عاصم ولعبد الله بن حنبل، وكتاب التوحيد لابن خزيمة، وابن مندة، وغيرها كثير.

(٢) من هذه الكتب: الرد على الجهمية والزنادقة للدارمي وللإمام أحمد وابن مندة، ونقض الميسي للدارمي، وأكثر كتب شيخ الإسلام كمنهاج السنة، وبيان تلبيس الجهمية، وأوائل مجموع الفتاوى له، وبعض كتب ابن القيم كالصواعق المرسلة واجتماع الجيوش الإسلامية وهداية الحيارى، والصارم المنكي لابن عبد الهادي، وكتب ردود علماء نجد على دعاة الشرك، وهي كثيرة منها: كشف ما ألقاه إبليس، ومصباح الظلام، والضياء الشارق، وصيانة الإنسان، وغاية الأمان في الرد على النبهاني، وغيرها كثير.

(٣) مثاله: قال فلان كذا، ومذهب الأشاعرة في المسألة كذا، وإذا نظرت كتب القوم وجدت فيها تفصيلا لم يذكره المؤلف في هذا الوطن، لكن القارئ فهمه على الإطلاق فوقع اللبس في منهج القوم، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة المائدة: ٨].

انظر الطريق إلى النبوغ العلمي (ص/ ١٣٧).

ولعلَّ من أحسن كتب الفرق: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري، والمثل والنحل للشهرستاني.^(١)

ولا يقتصر الباحث في العقيدة على كتب العقيدة فقط، بل لا بدَّ أن ينظر بعد النظر في كتب العقيدة: كتب التفسير وكتب شروح الحديث، في الآيات والأحاديث المتعلقة بالاعتقاد، لا سيما الكتب المتعلقة بالعقيدة التي في داخل الجوامع الحديثية ككتاب الإيمان والتوحيد من صحيح البخاري وغيرهما، والله أعلم.^(٢)

(١) منها: الفصل في المثل والنحل لابن حزم، والفرق بين الفرق للبغدادى، ودراسات في أهل الأهواء والفرق للدكتور ناصر العقل وغيرها كثير، وقد خرجت قريبا موسوعة في المثل والأديان.

(٢) ومن أهم كتب التفاسير السلفية تفسير ابن جرير وابن كثير والبغوي والسعدي والشنقيطي. ومن أهم كتب شروح الحديث التمهيد لابن عبد البر.

وهكذا ينظر الباحث بعض أبواب الفقه المتعلقة في الاعتقاد كباب الردة والمسح على الخفين وصلاة التراويح ونحو ذلك.

وهكذا يهتم كتب الآيات والأحاديث التي ظاهرها التعارض لا سيما في نصوص الاعتقاد، ككتاب دفع إيهام الاضطراب، وكتاب أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، وكتاب أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين كلاهما للدكتور سليمان بن محمد الذبيخي.

وهكذا كتب التعريفات المتعلقة بالعقيدة ككتاب التعريفات العقيدية للدكتور سعد بن محمد بن علي آل عبد اللطيف، وكتاب مصطلحات في كتب العقائد لمحمد بن إبراهيم الحمد، والله أعلم بالصواب.

كَيْفِيَّةُ الْبَحْثِ فِي عِلْمِ الْفِقْهِ

الفقه في اللغة: فهم مراد المتكلم من كلامه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَحْلَلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي

﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٢٨﴾ [سورة طه: ٢٧-٢٨]، قوله تعالى: ﴿وَلَكِن لَّا نَفْقَهُونَ تَسْيِيحَهُمْ﴾ [سورة

الإسراء: ٤٤]، وقوله: ﴿قَالُوا يَسْعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا نَقُولُ﴾ [سورة هود: ٩١]. (١)

والفقه في الاصطلاح له إطلاقان:

الأول: إطلاق عام، وهو إدراك الشريعة وفهم مقاصدها وأبوابها، فيشمل الأحكام التي تتعلق بالشريعة كالأخلاق والعقيدة والعبادات والمعاملات، وهذا هو معنى الفقه عند المتقدمين، وهو المراد بقوله ﷺ في الصحيحين من حديث معاوية: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». (٢)

والثاني: إطلاق خاص، وهو معرفة الأحكام الشرعية العملية بأدلتها التفصيلية. (٣) وهذا هو الذي استقرَّ الأمر عليه مؤخرًا، وهو مقصودنا هنا، وهو من أهم علوم الشريعة، وقوام دين الإسلام، يحتاج إليه الخاص والعام، وأربابه فاقوا العلماء، لعظم ثمرته ولافتقار جميع الناس إليه في جميع الحالات، مع أنه تكاليف محضة. (٤)

(١) انظر أعلام الموقعين (١/ ١٦٧) ومختصر منهاج القاصدين لابن قدامة (ص/ ١٨).

(٢) يقول الشيخ العثيمين في الشرح الممتع (١/ ١٥): "الفقه في الشرع ليس خاصًا بأفعال المكلفين، أو بالأحكام العملية، بل يشمل حتى الأحكام العقديّة، حتى إن بعض أهل العلم يقولون: إن علم العقيدة هو الفقه الأكبر. وهذا حق، لأنك لا تتعبّد للمعبود إلا بعد معرفة توحيد بربريّه وألوهيّته وأسمائه وصفاته، وإلا فكيف تتعبّد لمجهول؟! ولذلك كان الأساس الأول هو التوحيد، وحق أن يُسمّى بالفقه الأكبر".

(٣) انظر الشرح الممتع للشيخ ابن عثيمين (١/ ١٥) وفتح القريب المجيب في ألفاظ التقريب (ص/ ١٢).

(٤) انظر فتاوى ابن تيمية (٤/ ٤٠٩) وروضة الطالبين (١/ ٤) وصيد الخاطر (ص/ ١٦٢).

وموضوع علم الفقه: أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والتدبب والكراهة والإباحة، وهي متلقاة من الكتاب والسنة وما نصبه الشارع لمعرفة من الأدلة، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة **قيل لها:** فقه. ^(١)

ولقد أحسن الفقهاء المتأخرون في تقسيم أبواب الفقه، فقسموه إلى قسمين: ^(٢)
الأول: العبادات، وهي ما ينظم العلاقة بين العبد وربّه، ويسمونه معاملة الخالق، ويدخل فيها خمسة: الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وقدموا العبادات اهتماماً بالأمر الديني.

والثاني: المعاملات: وهي ما ينظم العلاقة بين الأفراد والجماعات بعضهم ببعض، ويسمونه: معاملة المخلوقين، وهذه تنقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: المعاملات المالية كالبيع والشراء والقرض، والإجارة، والرهن، والضمان. ^(٣)

والثاني: أحكام الأسرة كالنكاح والطلاق، والظهار، واللعان، والفرائض. ^(٤)

والثالث: العقوبات والجنايات، كالحدود والقصاص، ويدخل في هذا المرافعات كالشهادات واليمين. ^(٥)

(١) مقدمة ابن خلدون (ص/ ٤١٢).

(٢) انظر الثمر الداني في كيفية البحث في علم الفقه الإسلامي الدكتور أحمد بن سبالك.

(٣) يسمونه في هذا العصر: القانون المدني. وقدموه على الثاني لأن من أسبابها الأكل والشرب ونحوه من الضروري الذي يحتاج الجميع، وشهوته مقدمة على شهوة النكاح، وقدموه على الجنايات، والحدود والمخاصمات، لأن وقوعها في الغالب بعد الفراغ من شهوة البطن والفرج. الروض المربع (١/ ٥٥).

(٤) يسمونه: نظام البيوت.

(٥) يسمونه: قانون العقوبات.

والرَّابِع: السير والمغازي كالأحكام الخاصة بصلة الدولة بغيرها في السلم والحرب كالمعاهدات، ولعله يدخل في هذا السياسة الشرعية كالأحكام التي تتناول نظام الدَّولة، كالشورى والعدالة. ^(١)

وهناك أبواب كثيرة تبحث في أمور متفرقة، لكن هذه رؤوس الأقسام.

وينبغي للباحث أن يعرف المصادر الفقهية المعتمدة، ومتونها ومراجعها، ليسهل له الرجوع إليها على حسب أهميتها، ويمكن أن نجمل ذلك **فيما يلي:**

الأوَّل: الرُّجُوع إلى كتب المذاهب الفقهية المعتمدة، **وهذا أول ما يبدأ به الباحث،** لأن هذه الكتب تعينك على تصوُّر المسألة ففيها بيَّنت صورة المسألة وضوابطها وشروطها، ولأنه لا يؤخذ عزو الأقوال إلى أصحاب المذاهب إلا من كتبهم، وكثيرا ما يحصل الخطأ لأصحاب شروح الحديث في ذلك. ^(٢)

ولعلَّ من أحسن **كتب الحنفية:** حاشية ابن عابدين، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن علي الحنفي الزيلعي الصَّومالي (المتوفى: ٧٤٣ هـ). ^(٣)

(١) يسمونه في هذه الأيام: (العلاقات الدولية).

(٢) انظر الطريق إلى النبوغ العلمي لآل الشيخ (ص/ ١٤١).

(٣) من مصادر الفقه الحنفي: كتب الإمام محمد بن الحسن الشيباني، وهي معتمدة، وهي: المبسوط أو الأصل، والجامع الكبير، والجامع الصغير، والزيادات، والسير الكبير، والسير الصغير، والحجة على أهل المدينة، ومن المصادر: المبسوط للسرخسي، ومختصر القدوري، وتحفة الفقهاء لأبي بكر السمرقندي، والهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناي، والمختار في فروع الحنفية للموصلي وشرحه، وشرح فتح القدير للكمال بن الهمام، وملتقى الأبحر لإبراهيم الحلبي، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق، والفتاوى الهندية أو الفتاوى العالمية شارك فيه بعض علماء الحنفية من المفتين والقضاة. انظر كيفية البحث في الفقه لأحمد سبالك.

ومن أحسن **كتب المالكية**: المدوّنة، ومختصر خليل وشروحه. ^(١)

ومن أحسن **كتب الشافعية**: الأم، والمحزر للرافعي، والمجموع للنووي، والمنهاج وشروحه، وكتب البيهقي. ^(٢)

ومن أحسن **كتب الحنابلة**: المغني لابن قدامة، والإنصاف للمرداي، وكشاف القناع عن متن الإقناع، والمحزر لابن تيمية الجد. ^(٣)

ومن أحسن **كتب الظاهرية**: المحلّ لابن حزم.

والثاني: الرّجوع إلى كتب الفقه المقارن، لمعرفة أصل الخلاف والراجع في المسألة بعد تصوّر المسألة ومعرفة أقوال المذاهب فيها.

ولعلّ من أحسن **الكتب في ذلك**: المحلّ لابن حزم، ومجموع فتاوى ابن تيمية، وكتب الإجماع والخلاف، كالإجماع لابن المنذر وأوسطه، والموسوعة الفقهية الكويتية، وكتب الشوكاني، وكتب الإمام الألباني.

(١) من مصادر الفقه المالكي: رسالة أبي زيد القيرواني، والتعريفات لابن الجلاب، والذخيرة للقرافي، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير لابن عرفة، والمجموع الفقهي في مذهب مالك للسنهاوي الأمير، وشرح مختصر خليل كثيرة معروفة.

(٢) من مصادر الفقه الشافعي: مختصر المزني، والتنبيه للشيرازي، ونهاية المطلب للجويني، والبسيط والوسيط والوجيز للغزالي، وروضة الطالبين للنووي، وشرح المنهاج كثيرة ومعرفة.

(٣) من مصادر الفقه الحنبلي: المسائل للخلال، ومختصر الخرق وشروحه، ورواسي المسائل لعبد الخالق الهاشمي، والتذكرة لأبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي، والعمدة والمقنع والكافي لابن قدامة، والفروع لابن مفلح، وتصحيح الفروع للمرداوي، وعمدة الطالب للبهوتي، وحاشية الروض المربع لابن قاسم، وشرح ابن عثيمين على زاد المستقنع.

والثالث: الرُّجوع إلى مَصادر آيات وأحاديث الأحكام على اختلاف مذاهب أصحابها، وآثار الصَّحابة فيها، ويدخل في ذلك:

الأوّل: كتب أحكام القرآن كأحكام القرآن لابن العربي وللجصاص وللقرطبي.

والثاني: كتب أحاديث الأحكام وشروحها كشروح عمدة الأحكام، وشروح بلوغ المرام، وشروح المنتقى كنيل الأوطار للشوكاني.

والثالث: الأمّهات الستّة وشروحها، كشروح البخاري ومسلم وغيرها.

والرابع: كتب تخرّيج أحاديث الأحكام، ولعلّ من أحسنها: البدر المنير لابن

الملقّن، ونصب الرّاية للزّيّلعي، والتلخيص الحبير لابن حجر.^(١)

والرابع: الرُّجوع إلى معاجم المصطلحات الفقهية على اختلاف مذاهب أصحابها،

لأنه يعينك على معرفة ألفاظ الفقهاء ثم معرفة التركيب لهذه الجملة.

ولكلّ مذهب مصطلحات فقهية تعلم بمراجعة ما ألف في ذلك، وبقراءة

مقدمات كتبهم الفقهية، وبالاستقراء والتتبع للمذهب.^(٢)

والخامس: الرُّجوع إلى كتب الفتاوى على اختلاف مذاهبهم، لأن الفتاوى تعتبر

تطبيقاً لما في كتب الفقه على الواقع، وتعينك على فهم وتقريب كثير من المسائل

الواقعيّة، ومعرفة ما عليه علماء العصر.

(١) من هذا النوع: تخرّيج أحاديث الأم للبيهقي، وتنقيح التنقيح لابن عبد الهادي، والدراية في تخرّيج الهداية لابن حجر، وغيرها كثير.

(٢) من مصادر هذا النوع: أنيس الفقهاء للقونوي، طلبة الطلبة للنسفي، والحدود لابن عرفة، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري والمطلع على أبواب المقنع للبعلي.

ولكلّ مذهب فتاوى من أئمتهم، ولعلّ من أحسن الفتاوى فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وفتاوى الشيخ ابن عثيمين.

وإذا تبَيَّنَ ذلك فإنَّ الباحث في علم الفقه لا ينبغي له أن يزجَّ بنفسه في بحر الاستدلال حتى يجمع أموراً: ^(١)

الأوّل: الإخلاص ومحبة الحق وتطهير النفس من الهوى والتعصب وحب الجاه والشهرة والغلبة، وأن يكون أعظم همّه موافقة الحق وإن خالف آباءه ومشايخه وعاداه أكثر الناس، ويكون مع ذلك محافظاً على الطاعات متنزّهاً عن المعاصي بقدر الاستطاعة، ويبتهل إلى الله عزّ وجلّ في كلّ وقت أن يهديه ويرشده ويوفّقه ويسدده.

والثاني: كثرة تدبر كتاب الله عزّ وجلّ وتفهم معانيه، وليختبر فهمه له ويكرر امتحان نفسه حتى يحصل له الوثوق التام بأن فهمه فهم العلماء، وليكن اعتماده على الفهم المطابق للقواعد العلمية ولا يقتصر على (قال فلان وقال فلان).

والثالث: كثرة مطالعة كتب الحديث وتفهم معانيه، ومعرفة صحيحة من سقيمه، والممارسة لذلك إلى أن تكون له ملكة صحيحة في معرفة العلل والتوفيق بين المختلفات والترجيح بين المتعارضات.

والرابع: إتقان العربية وطول ممارستها؛ فإن من قواعد فهم اللغة ما لا يُعرَف إلا بالممارسة التامة وتربية الذوق الصادق، بل إن القواعد المبسوطة المحرّرة لا يُستطاع تطبيق أكثرها بدون ممارسة وحسن ذوق.

(١) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله للعلامة العلّمي البياني (١/ ٣١٥-٣١٧).

والخامس: المعرفة بالمعاني والبيان مع حظٍّ من معرفة أشعار العرب وفهم معانيها ولطائفها وتطبيقها على قواعد المعاني والبيان ممارسًا لذلك.

والسادس: معرفة أصول الفقه والتمكن فيها على وجه التحقيق لا التقليد، وكثرة الممارسة لتطبيق الفروع على الأصول.

والسابع: معرفة مصطلح الحديث والتمكن فيه، وطرف صالح من معرفة الرجال ومراتبهم وأحوالهم.

والثامن: معرفة القواعد الفقهية، وعدم التناقض في استعمال القواعد الفقهية، وذلك بأن يستدل بقاعدة على إثبات حكم في مسألة، ثم يستدل بنقيضها في مسألة أخرى، وسبب ذلك النظر في المسألة مجردة بأدلتها، دون بقية ما يستدل به في المسألة، مع عدم مراعاة مقاصد الشريعة، وهذا يسبب تناقض، وليس معنى ذلك تقديم القواعد على الأدلة الشرعية^(١).

(١) يقول ابن القيم في إعلام الموقعين (٤/ ١٧٢): "أما أن نقعد قاعدة ونقول: هذا هو الأصل ثم نرد السنة؛ لأجل مخالفة تلك القاعدة، فلعمرو الله لهدم ألف قاعدة لم يؤصلها الله ورسوله أفرض علينا من رد حديث واحد! "وقال في (٤/ ٢٣٦): "وإنما يؤتى مَنْ يؤتى هناك من قِبَل فهمه وتحكيمه آراء الرجال وقواعد المذهب على السنة؛ فيقع الاضطراب والتناقض والاختلاف، والله المستعان".

ولا يفهم من كلام ابن القيم أن القواعد لا يعتبر بها، بل **عند البحث في المسألة تحتاج إلى تصوورها**، والتحقيق في ذلك **ومعرفة تفاصيلها** ونظائرها، ثم **معرفة الخلاف** فيها، ثم **معرفة الراجع** منها.

وذلك يكون: **بمعرفة أدلتها**، ووجه **الاستدلال** بها، أو معرفة تعليلها، أو إرجاع حكم المسألة إلى أصل أو قاعدة أو نحو ذلك من الحجج التي تعرف بالممارسة وكثرة البحث.

والمسائل الفقهية على ثلاثة أقسام لا غير: الأول: المسائل المجمع عليها، فلا يجوز المخالفة فيها، والبحث فيها سهل جدا، **والثاني:** المسائل الخلافية. **والثالث:** المسائل الاجتهادية. وبيان هذا في غير هذا الموضع.

وإذا تصوّر الباحث المسألة الفقهية التي يبحث عنها، فعليه أن يمرّ بمراحل أربعة: **المرحلة الأولى:** مرحلة الجمع، أي: جمع ما يختص بهذه المسألة، وهي: أدلة الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة، وأقوال السلف من بعدهم، ثم أقوال العلماء من المذاهب، وتعليقات المسألة، وقواعدها المتعلقة بها.

وطريقة جمع الأدلة والأقوال عند الفقهاء اثنان:

الأولى: الطريقة الفقهية وهي: أن يقوم الباحث بجمع الأقوال المختلفة، أو المتفقة، مع أدلتها الشرعية من خلال تتبع ما في كتب الفقه، على اختلاف مذاهبها ومناهجها، فيبدأ مثلاً بكتب الشافعية الأولين منها والمتأخرين، ثم الحنفية ثم المالكية ثم الحنابلة، ثم الظاهرية، ثم كتب المحققين، مع النظر في كتب الأحكام وشروح الحديث وكتب الإجماع وغيرها، ويكون البحث فيها بحسب المواضيع والفهارس.

والثانية: الطريقة الحديثية: وهي: أن يقوم الباحث بجمع الأدلة في الباب من مظانها الحديثية، ثم يقسمها بحسب ما تدل عليه الأخبار من مذاهب لأهل العلم، وذلك كالبحث في الكتب التسعة: الكتب الستة، ومسند أحمد والدارمي وموطأ مالك، ثم المصنفات كمصنف بن أبي شيبة، وعبد الرزاق، وهكذا كتب التخريج ككتاب الزيلعي، وابن حجر، وغيرهما والله أعلم.^(١)

(١) انظر الدربة في الملكة لعمر بن عبد المنعم (ص/ ٤١) وما بعدها.

المرحلة الثانية: التدقيق والتنقيح، والمراد منها البحث في ثبوت الأدلة الواردة في المسألة من جهة، والبحث في صحة الاستدلال من جهة أخرى، واستقصاء ما لم يثبت لضعف سنده، وما ليس له وجه دلالة. ^(١)

المرحلة الثانية: النظر، والمراد بها: أن يمعن النظر في الأدلة، فيقضي الأدلة الضعيفة، إذ الحجة لا تقوم إلا بالصحيح الثابت، ويبحث أوجه الدلالة في الأدلة الصحيحة الثابتة.

المرحلة الرابعة: الترجيح والاختيار: أي أن يرجح الباحث بين الأقوال المختلفة بحسب ضعف الأدلة وقوتها، ويختار القول الذي ترجحه الأدلة. ^(٢)

(١) إثبات المسألة بدليلها تحقيق، وبدليل آخر تدقيق، والتعبير عنها بفائق العبارة ترفيق، وبمراعاة علم المعاني والبديع في تركيبها تنميق، والسلامة فيها من اعتراض الشرع توفيق، ونسأل الله بأسائه الحسنى الهداية والتوفيق، لما اختلف فيه من الحق إلى أقوم طريق. حاشية ابن قاسم على الروض المربع (١/٩).

(٢) الترجيح في الدراسات الفقهية على قسمين:

الأول: الترجيح بين الأدلة الشرعية من كتاب وسنة، ومجاله الاجتهاد.

والثاني: ترجيح بين آراء الفقهاء، وبخاصة أئمة المذاهب الفقهية، هذا كائن فيما يبدو من تعارض في آراء إمام المذهب.

والاتفاق في الحكم بين المذاهب الفقهية لا يعني ضرورة الاتفاق في الدليل، والتعليل، ومنهج الاستدلال، فلكل مذهب أدلته المستقلة، وطرقه في الترجيح، قد نتفق وقد نختلف مع المذاهب الأخرى، التوصل إلى الحكم في كل منها مختلف تماما.

وأكثر الناس يتخطون في هذا، فيقولون: هذا قول شيخ الإسلام وقول فلان، والحجة التي لأجلها قال شيخ الإسلام هذا القول ربما لا يوافق الباحث عليها.

وقد يجد الباحث أحيانا اتفاقا بين مذهبين في حكم فيعثر على أدلة أحدهما دون الآخر، فيجعل ما عثر عليه من أدلة ذلك المذهب أدلة أيضا للمذهب الآخر. انظر منهج البحث في الفقه الإسلامي للزير (٢/٢٠).

والطريقة المعتادة في ترتيب الأقوال: أن يقدّم ذكر المذاهب الأربعة، ثم الصحابة والتابعين، ثم المذاهب المندثرة كالأوزاعي والثوري، ثم المحققين، كابن تيمية والشوكاني، وإنما أخرج ذكر أقوال الصحابة والتابعين عن المذاهب، لأن المذاهب حفظت وضبطت وقيدت، بخلاف أقوال الصحابة والتابعين.

وهذه هي طريقة **المحققين من أهل العلم** فيما يعرضونه في البحث كما تراه في المغني والمجموع والمحلى وغيرها. ^(١)

(١) الطريق إلى النبوغ العلمي للشيخ صالح آل الشيخ (ص / ١٩٠).

كَيْفِيَّةُ الْبَحْثِ فِي التَّفْسِيرِ

التفسير لغة: الإيضاح والبيان وكشف المغطى، يقال: فسر الشيء يفسره بالكسر

والضم، إذا أبانه وأوضحه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ

وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [سورة الفرقان: ٣٣].^(١)

واصطلاحاً: هو علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.^(٢)

وعلم التفسير أوسع العلوم وأعظمها، بل هو رأس العلوم وغايتها ونهايتها؛ لأن المراد من علوم الآلات معرفة معاني كلام الله جل وعلا الذي هو علم التفسير، وإليه ترجع جميع العلوم، لأنه يشمل على جميع العلوم الشرعية، فإن العقيدة مأخوذة من القرآن والفقه مأخوذ من القرآن، وكثير من مباحث علوم الآلات من النحو والصرف والبلاغة وأصول الفقه وغيرها مستنبطة من القرآن، وقصصه أرفع القصص، وأخباره عن الأيام الماضية أعظم الأخبار لأنه الحق لا ريب فيه.

(١) قال ابن خلدون في المقدمة: (ص/ ٤٠٦): "وأما التفسير فاعلم أنّ القرآن نزل بلغة العرب وعلى أساليب بلاغتهم فكانوا كلّهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه. وكان ينزل جملاً جملاً، وآيات آيات لبيان التوحيد والفروض الدينيّة بحسب الوقائع. ومنها ما هو في العقائد الإيانيّة، ومنها ما هو في أحكام الجوارح، ومنها ما يتقدّم ومنها ما يتأخّر ويكون ناسخاً له."

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ١٣). وما وقع في التحرير والتنوير (١/ ١٢) فيه نظر.

ومن أصغى إلى كلام الله وكلام رسوله بعقله، وتدبره بقلبه، وجد فيه من الفهم والحلاوة والبركة والمنفعة ما لا يجده في شيء من الكلام لا منظومه ولا مثوره.^(١)

وطريقة تفسير القرآن عند أهل السنة والجماعة على مراتب:^(٢)

الأولى: أن يفسر القرآن بالقرآن لأنه ما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر وما اختصر من مكان، فقد بسط في موضع آخر.^(٣)

والثانية: أن يفسر القرآن بالسنة الصحيحة، لأنها شارحة للقرآن وموضحة له، ولأن الرسول ﷺ مبلّغ عن الله تعالى، وهو أعلم الناس بمراد الله تعالى في كتاب الله. ولذلك قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ﴾ [سورة النحل: ٤٤].^(٤)

والثالثة: أن يفسر القرآن بأقوال الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنهم عاينوا التنزيل، وعلموا معنى ما أنزل الله على رسوله ﷺ تلقيا عنه، ولأنه نزل في عصرهم.^(٥)

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢٧٠). وقد ذكر ابن عبد الهادي في العقود الدرية (ص/ ٤٤) أن شيخ الإسلام كان يقول وهو في السجن: "قد فتح الله عليّ في هذه المرة من معاني القرآن ومن أصول العلم بأشياء كان كثير من العلماء يتمنونها، وندمت على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن أو نحو هذا." وهو القائل أيضا: "ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير" انظر العقود الدرية (ص/ ٥١٩).

(٢) فصول في أصول التفسير لمساعد الطيار (ص/ ٨٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٣١/ ٣٣٦).

(٤) أصول في التفسير لابن عثيمين (ص/ ٤).

(٥) مختصر الصواعق المرسلة (ص/ ٥٣٢).

والرابعة: أن يفسّر القرآن بأقوال التابعين رضوان الله عليهم لأنهم تلامذة الصحابة، ولأنهم بلغوا عن الرسول ﷺ وعن الصحابة ما لم يصل إلينا إلا عن طريقهم.^(١)

والخامسة: أن يفسّر القرآن بلغة العرب، لأنه نزل بلغتها، واعتمد على أساليبها في الخطاب، وهذا على قسمين:

الأوّل: تفسير الكلمة القرآنية بمعرفة معانيها اللغوية، واشتقاقاتها الصرفية، وسياقاتها البلاغية. **والثانية:** تفسير الكلمة بمعرفة إعراب الكلمة وموقعها.^(٢)

وكيفية البحث في علم التفسير سلوك الخطوات التالية:

الأولى: أن يتعرّض لبيان معاني المفردات من الكلمات بأوضح لفظ وأسهل عبارة، لا سيما الكلمات الغريبة، وذلك **يكون بأمور:**

الأوّل: الرجوع إلى كتب معاني القرآن والمفردات، لمعرفة أصول الكلمات واشتقاقاتها، ومصادرها، ككتاب المفردات للرّاجب الأصفهاني.^(٣)

ولعلّ **أفضل كتاب** لمعرفة الأصول **معجم مقاييس اللغة**، فهو وإن كان معجماً في اللغة لكنه أفاد وأجاد في بيان أصل المعنى الذي تدور عليه الكلمة.

(١) بغية المرتاد لابن تيمية (ص/ ٣٣٢).

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي (٢/ ١٦٥).

(٣) **من مصادر هذا النوع:** معاني القرآن للكسائي، وللغزالي، وللأخفش، ولأبي عبيد، ولابن قتيبة، وللمبرد، ولثعلب، وللزجاج، ولابن الأنباري، ولابن النحاس، وغريب القرآن لابن الجوزي، وللعراقي نظم، وتفسير الجلالين، ويتنبه لما يقع في هذه الكتب من **الانحراف العقدي**.

والثاني: الرجوع إلى كتب الوجوه والنظائر، لمعرفة المفردات التي يكثر ورودها في القرآن، وهذا الأمر يسهل في تفسير كثير من الكلمات القرآنية، لأن من الكلمات ما له وجه، ومنها ما له وجهان، ومنها ما له (١٥) وجهاً، ومنها ما له (١٢) وجهاً، ومنها ما له غير ذلك، فضبطك لهذه الكلمات إحكام منك جزء من التفسير.^(١)

ومن أحسن الكتب في ذلك: **الوجوه والنظائر** لابن الجوزي.^(٢)

والثالث: الرجوع إلى كتب إعراب القرآن إذا احتيج إلى ذلك كأن تكون الكلمة تتغير معناها بتغير إعرابها، أو كانت الكلمة مشكلة من ناحية الإعراب.

ولعل أفضل كتاب في ذلك: الدر المصون للسمين الحلبي.^(٣)

والرابع: الرجوع إلى كتب البيان والبلاغة، للاطلاع على النكت البلاغية واللطائف الجميلة، وهذا من أعظم أركان المفسر؛ لأنه لا بد له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يدرك بهذه العلوم. كما في الإتيان في علوم القرآن (٢١٤/٤).

ولعل من أحسن الكتب في ذلك: **التحرير والتنوير** لابن عاشور.^(٤)

(١) مأخوذ من محاضرة للشيخ صالح آل الشيخ بعنوان: (كيفية دراسة علم التفسير).

(٢) من مصادر هذا النوع: نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي، والوجوه والنواظر للدماغاني، ولابن البناء المقرئ الحنبلي، وبصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي.

(٣) مصادر هذا النوع كثيرة منها: كتاب أبي البقاء العكبري، والدرويشي، وابن النحاس، وأبي حيان النحوي، ومحمد صافي، وغيرها كثير. وكلهم أشاعرة، ولذا يراجع: الأثر العقدي في التوجيه الإعرابي للسيف.

(٤) من مصادر هذا النوع: روح البيان لإسماعيل حقي الحنفي، وتفسير المراغي، وتفسير البضاوي مع حواشيه، والكشاف للزخشري إلا أنه لا ينصح لطالب العلم أن يقرأ إلا بعد نبوغه في باب الاعتقاد. والكتب التي اعتنت بالنحو لم تهمل هذا الجانب ككتاب السمين وأبي حيان والدرويس وغيرها.

والخامس: الرجوع إلى كتب القراءات لضبط الفروق بينها، لا سيما القراءات التي يترتب عليها تغيير المعنى، وربما تفسر القراءة بقراءة أخرى.

ومن أحسن الكتب في ذلك: **الشاطبية وطيبة النشر** مع شروحيهما.^(١)

والثانية: أن يتعرّض لبيان معاني الآيات وموضوعها والمقصود منها: بأن يفسر القرآن بالقرآن أو بالحديث، أو بأقوال الصحابة والتابعين، بدءاً من سبب نزول الآية إن كان لها سبب، ويستأنس بأقوال الأئمة المجتهدين، وذلك يكون بأمور:

الأول: الرجوع إلى كتب التفسير بالمأثور، وهي الكتب التي تعني بالنقل عن السلف غالباً، لتنظر كيف فهم السلف رضوان الله عليهم هذه الآية؟.

وهذا أول ما ترجع إليه في تفسير معاني الآيات، ومن هذه التفاسير: صحفية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وتفسير ابن جرير الطبري وتفسير ابن أبي حاتم.^(٢)

والثاني: الرجوع إلى كتب التفاسير المجملة، وهي التي اعتنت بتفسير الرأي والاجتهاد مع النقل عن السلف غالباً، وما مالأت إلى باب معيّن، بل تهتم بجميع جوانب التفسير من لغة وفقه وعقيدة غالباً.^(٣)

(١) قد لا يحتاج الباحث إلى الرجوع إلى كتب القراءات لأن المفسرين يتعرّضون لذكر القراءات أو بعضها، ولكن مرادنا الإشارة إلى أن هذه الخطوة مهمّة، والمفسّر قد يخطئ في العزو فيتأكد من هذه الكتب.

(٢) **من مصادر هذا النوع:** تفسير سعيد بن منصور، وعبد الرزاق الصنعاني، وتفسير ابن حميد، وتفسير النسائي المطبوع في السنن، والدر المنثور للسيوطي وتفسير الإمام أحمد، قد نقل عنه ابن القيم.

(٣) هذا غالب كتب التفسير: تفسير البغوي، وزاد المسير لابن الجوزي، وفتح القدير للشوكاني، وتفسير ابن كثير، وأضواء البيان للشنقيطي، وروح المعاني للألويسي، ومحاسن التأويل للقاسمي، وتفسير ابن عطية، وتفسير ابن عاشوراء، وتفسير السعدي، وتفسير ابن عثيمين، وتفسير البيضاوي، وغيرها كثير.

والثالث: الرجوع إلى كتب تفاسير الأحكام، إن كانت الآية من آيات الأحكام، وهي الكتب التي اعتنت بالجانب الفقهي من القرآن، وهي كثيرة.

ولعل من أحسنها: أحكام القرآن لابن العربي وأحكام القرآن للقرطبي.^(١)

والثالثة: أن يتعرّض لمتّمات التفسير، لا سيّما التي لا يستغنى عنها المفسّر، ويدخل في ذلك أمور:

الأوّل: البدء بفضائل القرآن، ثم فضائل كل سورة إن ورد ذلك.

والثاني: التعرّض لذكر الناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، والعام والخاص، من الآيات عند تفسيرها.^(٢)

والثالث: التعرّض للمسائل التي يقتضي المقام الكلام عليها، كما يفعله أئمة التفسير، فإن كان الآية تدل على مسألة معيّنة سواء كانت عقدية، أو فقهية أو تاريخية أو غيرها، فإنه يتكلم عليها، مع الرجوع إلى مصادرها.^(٣)

والرابع: التعرّض للمشكلات من الآيات، وتوضيح الإشكال والجواب عنه، سواء كان الإشكال لغويا أو معنويا، ويدخل في ذلك الجمع بين الآيات التي يتوهم فيها التعارض.

(١) منها: أحكام القرآن المنسوب للإمام الشافعي، وهو من جمع البيهقي، وللجصاص، ولالكياهراسي الشافعي، ونيل المرام لصديق حسن خان، والشنقيطي يعنني بهذا كثيرا كما ذكر في مقدمة الأضواء (٨/١).

(٢) **يراجع** في ذلك كتب التفسير وما ألف في الناسخ والمنسوخ، وللسيوطي أبيات جميلة في الإتيان (٣/٧٧) لخص الآيات المنسوخة في القرآن.

(٣) كما كانت مجالس الشنقيطي في التفسير. انظر العذب المنير (١/٢٢).

ولعلَّ من أحسن ما أُلِّف في ذلك: تفسير ما أُشكلت لابن تيمية، ومشكل القرآن لابن قتيبة، ودفع إيهام الاضطراب للشنقيطي.

والخامس: الاستفادة من بعض الإسرائيليات التي لا تخالف الشرع، وليست متونها منكرة، وكذلك ما يذكر في السير والتاريخ، لأنها من باب المعاضدات والقرائن التي قد تساعد على فهم الآية، ولكنها ليست حجة في التفسير.

والسادس: الإشارة إلى بعض تفاسير أهل البدع وتحريفاتهم للقرآن إذا كان الآية مما يتعلق به بعضُ المبتدعة، ثم الرد عليهم، وعلى احتجاجهم بالآية.

والسابع: ربط معاني الآيات وفهمها بالواقع وما يناسب الزمن الذي نعيش فيه، لأن القرآن أنزل هداية للناس وموعظة وذكرى للمؤمنين، ولم ينزل لتقرير علوم نظرية أو فرعية، فيعتنى بالوعظ والتذكير بالاستعداد للآخرة والتحذير من الفتن.

وهذه الخطوات التي نشير إليها هنا هي أكمل طريقة في البحث في التفسير، وذلك لأن أحوال المفسرين في التفسير على ثلاثة: **الأولى:** الإسهاب والتوسُّع. **والثاني:**

التوسُّط. **والثالثة:** الاختصار الشديد، وهي المرور السريع على بعض المفردات في

الآية، والإشارة إلى بعض معانيها. ^(١)

وكل باحث يختار الحالة التي يريد، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) العذب المنير في مجالس الشنقيطي في التفسير (٢٠ / ١) الحالة الأولى للكتابة، والثانية لتدريس الكبار، والثالثة لتدريس المبتدئين، ويختار في ذلك تفسير الجلالين، مع التنبيه لأخطائه العقدية.

كَيْفِيَّةُ الْبَحْثِ فِي دِرَايَةِ الْحَدِيثِ

عِلْمُ الْحَدِيثِ: علم يتعلق بما أضيف إلى النبي ﷺ: من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي،^(١) من حيث الرواية والدراية، وهو على قسمين:

الأول: علم رواية الحديث، وهو العلم المسمى في هذا العصر (مصطلح الحديث)، أو (علوم الحديث) وهي القواعد التي يعرف بها حال الراوي والمروي قبولاً ورداً، وهذا من علوم الآلة.^(٢)

والثاني: علم دراية الحديث، وهو علم يبحث فيه عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها مبنياً على قواعد العربية، وضوابط الشريعة، ومطابقاً لأحوال النبي ﷺ.^(٣)

(١) انظر شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (ص/ ٥٣) ونزهة النظر لابن حجر (ص/ ١٤٠).

(٢) ويسمى بعضهم بعلم الدراية، ولا مشاحة في الاصطلاح. انظر روافد حديثية (ص/ ٢٢).

(٣) انظر كشف الظنون (١/ ٦٣٥).

قال الإمام الشوكاني في أدب الطلب (ص/ ١٤٩): "إذا عرفت ما ينبغي لمن أراد أن يكون من أهل الطبقة الأولى فاعلم أن أعظم العلوم فائدة وأكثرها نفعا وأوسعها قدرا وأجلها خطراً علم السنة المطهرة فإنه الذي تكفل ببيان الكتاب العزيز، ثم استقل بها لا ينحصر من الأحكام، ولست أقول إن الطالب يشتغل به في وقت معين، ولا أقول إنه يقدمه على هذه العلوم المتقدمة أو يؤخره عنها... ويكون هذا الاشتغال بهذا العلم الجليل مصاحباً لاشتغاله بجميع العلوم المتقدمة من البداية إلى النهاية".

وطريقة دراسة هذا العلم أن يتدنى الطالب بالأربعين النووية ثم عمدة الأحكام، ثم بلوغ المرام، ثم رياض الصالحين، ثم ينتقل إلى الطالب إلى دراسة الأمهات الستة، بدء بالصحيحين، ثم الكتب الستة، والطالب يجرد ما بعدها جرداً كقراءة مسند الإمام أحمد ونحوه من المطولات. ومن درس ما تقدم فقد سمع كثيراً من أحاديث النبي ﷺ، ونسأل الله أن يفتح علينا وأن يوفقنا لمرضاته.

وفهم المنقول إن كان من كلام الله تعالى فعلم تفسير القرآن، أو من كلام الرسول ﷺ فعلم دراية الحديث،^(١) وهو من علوم الغاية، وثمره النوع الأول، وبه قوام الشريعة، ومعرفة معاني ألفاظه أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة.^(٢)

وثبت عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «نَصَّرَ الله امرأَ سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، قُرْبَ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ».^(٣)

قال الإمام أبو زرعة رَحِمَهُ اللَّهُ: «تَفَكَّرْتُ لَيْلَةً فِي رِجَالٍ، فَأَرَيْتُ فِيْمَا يَرَى النَّائِمُ كَأَنَّ رَجُلًا يُنَادِي يَا أَبَا زُرْعَةَ: فَهَمْ مَتْنِ الْحَدِيثِ خَيْرٌ مِنَ التَّفَكُّرِ فِي الْمَوْتَى».^(٤)

وموضوعه: أحاديث الرسول ﷺ من حيث دلالتها على المعنى المفهوم، أو المراد، وما يتعلق بذلك.^(٥)

وطريقة **شرح الأحاديث** عند أهل العلم كالتالي:^(٦)

-
- (١) انظر إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد لابن الإكفاني (ص/ ٤٣).
 - (٢) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص/ ٦٣) ومجموع الفتاوى (١٧/ ٣٥٣).
 - (٣) أخرجه أبو داود (٣٦٦٠) والترمذي (٢٦٥٦) وابن ماجه (٢٣٠) وهو في الجامع الصحيح للإمام الوادعي (١/ ١٥٨).
 - (٤) انظر تاريخ ابن عساكر (٣٨/ ٣٤) وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ٣٦).
 - (٥) انظر كشف الظنون (١/ ٦٣٥) ومختصر الصواعق (٢/ ٣١٣) ومجموع الفتاوى (١/ ٢٤٦).
 - (٦) روافد حديثية (ص/ ١٥٠).

الأولى: أن يشرح الحديث بالحديث، فما أجمل أو اختصر في رواية فُسر في رواية أخرى، أو يفسر الحديث بحديث آخر في الباب، وهذه أعلى طرق شرح الحديث، وأفضلها على الإطلاق. ^(١)

وقد نصَّ أهل العلم على أن أعظم ما يبيِّن الألفاظ الغريبة في الحديث ما جاء مفسراً بها في بعض روايات الحديث، ويستفاد منها معرفة سبب ورود الحديث، وتبيين ما أجمل، والكشف عن مبهمات المتن، والوقوف على الجزم في حال الشك. ^(٢)

والثانية: أن يشرح الحديث ويفسر بكلام الصحابة رضي الله عنهم، لأنهم اطلعوا على قرائن الأحوال ما لم نطلع، ولا سيما راوي الحديث، فإنه أدري بمرويه. ولذلك فمن فسر الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين بحيث يكون مخالفاً له فهو مفتر على الله ملحد في آيات الله محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد. ^(٣)

والثالثة: أن يشرح الحديث بكلام التابعين، لأن سمعوا الأحاديث من تلامذة النبي ﷺ، وعرفوا من أحوالهم ما لم نعرفها، وقد كان الدين والعلم يتلقاه التابع عن المتبوع سماعاً وتعلماً وتأديباً، واقتداءً. ^(٤)

(١) انظر المحلى لابن حزم (٢٤٠/٣) وفتح الباري (٤٧٥/٦) (٢٧٠/١١) وطرح الشريب (١١٩/٤) وإحكام الأحكام (١١٧/١) ومنهجية فقه الحديث عند القاضي عياض (ص/١٩٣).

(٢) انظر تدريب الراوي (١٨٦/٢) وفتح المغيث (٣١/٤) وروافد حديثية (ص/١٥٤).

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٤٣/١٣). وإذا اتسعت دلالة الحديث لمعنى لا يخرج به عن أقوالهم، ولا يضادها، فهذا لا يعد خروجاً على أقوالهم. روافد حديثية (ص/١٦٢).

(٤) رسالة ابن رجب: (جميع الرسل كان دينهم الإسلام) (ص/٣٩) بواسطة روافد حديثية (ص/١٦٦).

والرابعة: أن يشرح الحديث بحسب الاجتهاد واللغة، مع مراعاة قواعد أصول الفقه وضوابط الشريعة، واستنباطات أئمة الدين، التي تنقلها عادة كتب الشروح، لأنه لا يستنبط من الأحاديث بدون معرفة ما قاله أئمة الدين الراسخين في العلم.^(١)

والخلاصة أن أفضل العلوم في **معاني الحديث** ما كان مأثورا عن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى زمن أئمة الإسلام المشهورين المقتدى بهم، وضبط ما روي عنهم في ذلك أفضل العلوم مع تفهّمه وتعقّله والتفقه فيه.^(٢)

وكيفية البحث في معاني الحديث اتباع الخطوات التالية:^(٣)

الأولى: أن يتعرّض لرواه الحديث قليلا، لا سيما ترجمة الصّحابي، كما هي العادة.

والثانية: أن يعتنى بمفردات الحديث، لا سيما الكلمات الغريبة، وذلك بالرجوع إلى طرق الحديث والروايات المختلفة، وكتب معاجم اللغة، وكتب غريب الحديث.^(٤)

ولعلّ **من أحسنها:** غريب الحديث لابن قتيبة وللخطابي والنهاية لابن الأثير.

(١) الاتباع لابن أبي العز الحنفي (ص/٤٣).

(٢) فضل علم السلف على علم الخلف (ص/٥).

(٣) قال الصدر القانوني: غالب ممن يتكلم على الأحاديث إنها يتكلم عليها من حيث إعرابها والمفهوم من ظاهرها، بما لا يخفى على من له أدنى مسكة في العربية، وليس في ذلك كبير فضيلة ولا مزيد فائدة، إنها **الشأن في معرفة مقصوده** ﷺ وبيان ما تضمنه كلامه من الحكم والأسرار بيانا تعضده أصول الشريعة وتشهد بصحته العقول السليمة. وما سوى ذلك ليس من الشرح في شيء.

انظر فيض القدير للمناوي (٢/١).

(٤) قال الحافظ في الفتح (٦/٤٧٥): "المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها ثم يجمع ألفاظ المتن إذا صحت الطرق ويشرحها على أنه حديث واحد فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث".

والثالثة: أن يعتنى بالمعنى الإجمالي التركيبي للحديث ومعرفة المقصود منه، وذلك بأن يفسّر الحديث بالحديث وبكلام الصحابة والتابعين وتابعيهم، وذلك بالرجوع إلى المصادر الحديثية وتبويات أهل العلم، وشروح الأحاديث. ^(١)

ويدخل في ذلك:

الأول: بيان المعنى المطابق للحديث، أو بما يكون لازماً للمعنى المطابق.

والثاني: بيان سبب ورود الحديث وقصّته إن كان له ذلك.

والثالث: بيان بلاغته وفصاحته تركيبه وجوامع كلماته ﷺ.

والرابعة: أن يعتنى بمتعلقات الحديث، وذلك يكون ببيان مجمله، وتقييد مطلقه، وتخصيص عمومه، وبيان سلامته من المعارض، والتوفيق بين الأحاديث المختلفة، وبيان ناسخه إذا كان منسوخاً. ^(٢)

(١) من مراجع شروح الحديث: شرح السنة للبغوي، فتح الباري لابن حجر، ولابن رجب، ومعالم السنن وأعلام الحديث كلاهما للخطابي، والتمهيد والاستذكار كلاهما لابن عبد البر، والمعلم لفوائد مسلم للمازري، وإكمالہ للقااضي عياض، وشرح النووي، وتحفة الأحوذى للمباركفوي، وعارضة الأحوذى لابن العربي، وعون المعبود لعظيم آبادي، ومن الشروح الجميلة المؤصلة: شروح ابن دقيق العيد: كشرح الأربعين، والإمام، وإحكام الأحكام، وجامع العلوم والحكم لابن رجب، وسبل السلام للصنعاني، ونيل الأوطار للشوكاني، والكاشف عن حقائق السنن للطبي، وطرح الثريب للعراقي، وفيض القدير للمناوي، وشروح الشيخ العلامة محمد بن علي الإتيوبي لا نظير لها في العصر كشرحه لمسلم وللنسائي وغيرهما.

(٢) أشار إلى أهمية هذه الخطوة نظم الدين الطوفي في التعيين في شرح الأربعين (ص/٣) فقال في مقدمته: "إني أعمد إلى كل حديث فَأَكَلِّمُ عليه لفظاً ومعنى من جهة اللغة، والفروع والأصول، والمعقول والمنقول، وأرُدُّ معناه إلى ما يُنَاسِبُهُ من أي الكتاب مُتَوَحِّجاً للتحقيق والصواب مُتَصَرِّفاً في ذلك بقانون أصول الفقه من تخصيص عام، وتعميم خاص، وتقييد مطلق، وإطلاق مُقَيَّد، وتبيين مجمل، وغير ذلك، وإن عارض الحديث معارض من كتاب أو سنة تَلَطَّفْتُ في دفع التناقض وكشف شبهة التعارض إلى غير ذلك من الفوائد التي تَسَنِّحُ في مواضعها وتَجْمَعُ القريحة إلى تقريب شاسعها".

والخامسة: أن يعتنى بالفوائد المستنبطة من الحديث من الحكم والأسرار والأحكام المستخرجة، ووجه دلالة عليها، وبيان مذاهب علماء الأمصار، والترجيح بينها، مع وجه الترجيح بينها، كما يفعله شرّاح الحديث.^(١)

(١) وهذه الخطوة يحصل به التمييز بين أهل الفهم في النقل وغيرهم ممن لا يهتدي لتحصيل ذلك، مع أن العين المستنبط منها واحدة، لكن من عجائب اللطيف الخبير أنها تسقى بهاء واحد، ونفضل بعضها على بعض في الأكل. انظر فتح الباري لابن حجر (١٠ / ٥٨٤).

ومن أهم الكتب التي عنيت بذلك فتح الباري لابن حجر، و(طرح الشريب في شرح التقريب) لزين الدين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) وابنه أبي زرعة المتوفى سنة (٨٢٦ هـ)، فإنه يذكر عند كل حديث الفوائد المستنبطة منه مسرودة، وأول حديث فيه حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (إنما الأعمال بالنيات)، وقد اشتمل على ثلاث وستين فائدة.

أهمية العناية بالتفسير والحديث والفقهاء للعلامة العباد (ص / ١٤).

كَيْفِيَّةُ الْبَحْثِ فِي الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ

اللُّغَةُ هِيَ الْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لِلْمَعْنَى، وَهِيَ أَصَوَاتٌ يَعْبُرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ.^(١)

والمُرادُ بها: عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لسانی ناشئة عن القصد لإفادة الكلام، فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان.^(٢)

وطريق معرفة اللغة اثنان:

الأوّل: الأخذ عن أفواه أئمة اللغة، أو الرواية عنهم بسند معتبر.

والثاني: التفتيش في المعاجم وقواميس اللغة المطولة.^(٣)

وألّف أهل العلم كتب المعاجم لما فسدت اللغة، واستعمل كثير من كلام العرب في غير موضعه عندهم، أو فهم منه ما لا يعرفونه، كما فعل أهل البدع والأهواء، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتابة والتدوين خشية الدّروس، لأنّه ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث، فشمر كثير من أئمة اللسان لذلك وأملوا فيه الدّواوين.^(٤)

والباحث في معاجم اللغة وقواميسها عليه **ثلاثة أمور:**

(١) الخصائص لابن جني (١/ ٣٣).

(٢) مقدمة ابن خلدون (ص/ ٤٠٢).

(٣) جواهر البلاغة (ص/ ٢٢).

(٤) مقدمة ابن خلدون (ص/ ٤٠٢). وانظر تاريخه (١/ ٧٥٦).

الأول: أن يعلم أن المعاجم اللغوية ليست قرآناً ولا حديثاً، بل يوجد فيها الخطأ والصواب، ويوجد فيها بعض الكلمات أو المعاني الدخيلة، وليست من لغة العرب، فليس كل ما في المعاجم يتلقى بالقبول، بل يتأكد: هل يوجد معارض من الأئمة على ما ذكره صاحب المعجم، وقول الأئمة مقدّم على المعاجم.

فمن الكلمات الدخيلة: أستاذ، وساذج، وصولجان، ونحوها.

ومن **المعاني الدخيلة** لسوء الاعتقاد: تفسير الاستواء بالاستيلاء. ^(١)

ومن **المعاني الدخيلة** لغلبة الاصطلاح: تفسير الكلمة باللفظ المفرد، وتفسير القضاء بأداء العبادة في غير وقتها، مع أن المعنى الأصلي للقضاء إتمام العبادة في وقتها، والعرب لا تعرف لمعنى الكلمة إلا الجملة التامة. ^(٢)

ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث، فيريد أن يفسر كلام الله وكلام رسوله ﷺ وكلام العرب بذلك الاصطلاح ويحمله على تلك اللغة التي اعتادها. ^(٣)

(١) منهاج السنة (٨/ ٢٩٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٠٥-١٠٦).

(٣) قال الشيخ الألباني في تحذير الساجد (ص/ ٤٤): "إن من الواجب على أهل العلم أن يتنبهوا للمعاني الحديثة التي طرأت على الألفاظ العربية، التي تحمل معاني خاصة معروفة عند العرب هي غير هذه المعاني الحديثة؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب فيجب أن تفهم مفرداته وجملة في حدود ما كان يفهم العرب الذين أنزل عليهم القرآن، ولا يجوز أن تفسر بهذه المعاني الاصطلاحية الطارئة التي اصطلح عليها المتأخرون، وإلا وقع المفسر بهذه المعاني في الخطأ والتقول على الله ورسوله ﷺ من حيث لا يشعر".

والثاني: أن يعرف تسلسل كتب اللغة، لأن بعض الكتب قد تدخل في غيره، فمثلاً كتاب لسان العرب لابن منظور قد جمع فيه ستة كتب وهي: تهذيب اللغة للأزهري، والمحكم لابن سيدة، والصّحاح للجوهري، وحواشي الصحاح لابن بري، وجمهرة اللغة لابن دريد والنهاية لابن الأثير، وليس له إلا الجمع والترتيب.^(١)

والثالث: أن يكون متقناً للعمليات التالية:

(١) تجريد الكلمة من حروف الزوائد. (٢) إعادة الحروف المحذوفة.

(٣) إرجاع الحروف اللينة إلى أصلها.

وأما **كيفية البحث في المعاجم** فتلاثة على المشهور:

الأولى: أن تعتبر أصل الكلمة، ثم تبحث عنها من الكتاب على الحرف الذي تبدأ منه الكلمة، وذلك هو الكتب المرتبة على الترتيب الأبجائي القائم على ترتيب الكلمات حسب أوائل حروفها على الحروف الهجائية.

وهي المرموزة في أوائل كلمات هذه الأبيات:^(٢)

أبدر بني تيم ثنياك جوهر	حوت خندريسا دائماً دفر رياه
زهيت سناء شاق صدري ضياؤه	طبعت ظلوما عذبتني غواياه
فديتك قلبي كله لك مرتع	نهاراً وليلاً هائماً يتمناه

(١) ولذلك قال الشيخ صالح آل الشيخ في الطريق النبوغ العلمي (ص/ ١٩٩): "إذا قال طالب العلم: قال ابن منظور في لسان العرب كذا، كان كلاماً لا معنى له عند أهل العلم الذين يفهمون اللغة، إذ لم يؤلف تأليفاً مستقلاً". قلت: وله أن يقول: في لسان العرب كذا وكذا.

(٢) انظر حاشية ابن حمدون على شرح بحرق على لامية الأفعال (ص/ ١٤).

ولا شك أن البحث من هذه الكتب سهل جداً، فمثلاً: (دحرج) و(استنصر)

نبحث الأول في باب الدال، والثاني في النون، ومن **تلك الكتب**:

(١) مختار الصحاح. (٢) مصباح المنير للفيومي.

(٣) النهاية لابن الأثير. (٤) مفردات القرآن للراغب.

(٥) لسان العرب (الطبعة الجديدة) (٦) المعجم الوسيط. ^(١)

والثانية: أن تعتبر أصل الكلمة، ثم تبحث عنها من الكتاب على آخر الحرف للباب، وأول حرف للفصل، وذلك هو الكتب المرتبة بنظام القافية، الذي يرتب المواد حسب أواخر أصولها، جاعلاً لكل حرف من الحروف الهجائية باباً خاصاً به، ومقسماً إياه إلى ثمانية وعشرين فصلاً، ومتبعاً في الفصول كما في الأبواب الترتيب الألفبائي لحروف الهجائية، مع مراعاة الحرف الثاني، فالثالث فالرابع من الكلمة.

فكلمة (أسد) مثلاً: تجدها في باب الدال فصل الهمزة، وكلمة (استخرج) تجدها

في باب الجيم في فصل الخاء، وهكذا فقس، وإلى هذا أشار من قال:

إذا رمت للقاموس كشفاً للفظه فأخرها للباب والبدء للفصل

ولا تعتبر في بدئها وأخيرها مزيداً ولكن اعتبارك بالأصل

ومن **تلك الكتب**:

(١) الصحاح للجوهري. (٢) لسان العرب (الطبعة القديمة).

(٣) القاموس المحيط وشرحه المسمى بتاج العروس للزبيدي.

(١) ينتقد عليه بأنه أكثر فيه صور ذات الأرواح.

والثالثة: أن تعتبر أصل الكلمة، ثم تبحثها من الكتاب على حسب مخارج الحروف، وذلك هو الكتب المرتبة على نظام التقليلات، القائم على ترتيب المواد حسب مخارج الحروف على البدء بحروف الحلق، والانتهاى بحروف الشفة، وهي أصعب كتب اللغة بحثا، بل قد لا يفهم نظامه.

فمثلا: كلمة (وغد) و(سقى) نبحت عن معنى الأولى في كتاب الغين، لأن الغين أسبق من الواو والبدال، وعن المعنى الثاني في كتاب القاف للسبب نفسه. وقد نظم بعضهم ترتيبهم بقوله: ^(١)

يا سائلي عن حروف العين دونكها	في رتبة ضمها وزن وإحصاء
العين والحاء ثم الهاء والحاء	والغين والقاف ثم الكاف أكفاء
والجيم والشين ثم الضاد يتبعها	صاد وسين وزاي بعدها طاء
والدال والتاء ثم الطاء متصل	بالظاء ذال وطاء بعدها راء
واللام والنون ثم الفاء والباء	والميم والواو والمهموز والياء

ومن تلك الكتب:

(١) العين للخليل بن أحمد. (٢) تهذيب اللغة للأزهري.

(٣) المحكم لابن سيدة. (٤) البارع للقالبي.

فهذه كتب متقاربة في الترتيب، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

(١) الأبيات ذكره السيوطي في المزهر (١/ ٧٠).

بَعْضُ اصطِلَاحَاتِ أَهْلِ الْمَعَاجِمِ

لأصحاب المعاجم اصطلاحات خاصة، لا بد من معرفتها لدى الباحث، ومن باب الفائدة أذكر بعض اصطلاحاتهم:

❖ (من باب ضرب): يريدون به أن ماضيها مفتوح العين ومضارعه مكسور العين.

❖ (من باب نصر): يريدون به أن ماضيها مفتوح العين ومضارعه مضموم العين.^(١)

❖ (من باب منع): يريدون به أن ماضيها مفتوح العين ومضارعه مفتوح العين.

❖ (من باب عتل): يريدون به أن ماضيها مفتوح العين ومضارعه يجوز فيها الوجهان الضم والكسر.

❖ (من باب علم): يريدون به أن ماضيها مكسور العين ومضارعه مفتوح العين.

❖ (من باب حسب): يريدون به أن ماضيها مكسور العين ومضارعه يجوز فيه الوجهان الفتح والكسر.

❖ (من باب ورث): يريدون به أن ماضيها مكسور العين ومضارعه مكسور العين.

(١) فائدة: صاحب القاموس إن ذكر المصدر مجرداً من فعله فمضارعه بالضم، كما قال بعضهم:

من دون ذكر فعله أو ذكر
أولاً فمن باب نصر—.

إن ذكر الفيروزبادي المصدر
ماضيه دون المضارع ذكر مصدره

❖ (من باب كرم أو ظرف): يريدون به أن ماضيها مضموم العين ومضارعه مضموم العين.

❖ (و): ما لامه واو، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

❖ (ي): ما لامه ياء، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

❖ (يو): ما لامه واو أو ياء، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

❖ (م): معروف، استعمله صاحب القاموس ومن بعده. ^(١)

❖ (ع): موضع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

❖ (ج): جمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

❖ (جج): جمع الجمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

❖ (ججج): جمع جمع الجمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

❖ (ة): قرية، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

❖ (د): بلد، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.

❖ وغيرها كثير، وقد يعرف الشخص بالممارسة وكثرة الاطلاع. ^(٢)

(١) قال بعضهم:

ومافيه من رمز فخمسة أحرف	فميم لمعروف وعين لموضع
وجيم لجمع ثم هاء لقرية	وللبلد الدال التي أهملت فع

(٢) راجع كتب الإملاء **المعتنن** بالرموز. ككتاب قواعد الإملاء وعلامات الترقيم لعبد السلام هارون.

مَعْنَى التَّخْرِيجِ وَمَوْضُوعُهُ

التخريج لغة: مصدر «خَرَجَ» ومعناه إظهار الشيء وإبرازه، يقال: خَرَجْتَ الشيء أي: أظهرته وأبرزته. ^(١)

واصطلاحًا: عزو الحديث أو الأثر إلى مصادره الأصلية المسندة، وإلا فإلى الفرعية المسندة، وإلا فإلى الناقلة عنها بأسانيدها، مع بيان درجة الحديث غالباً. ^(٢)

ولا يعزى إلى المصادر الفرعية أو الناقلة إلا في حالة تعذر الوصول إلى الأصل المسند أو ما يلحق بذلك.

والمصادر المُسندة: هي التي يروي أصحابها الحديث بأسانيدهم كصحيح البخاري وصحيح مسلم ومسند الإمام أحمد.

^(١) فرَّق بعض أهل العلم بين الإخراج والتَّخْرِيج، فالإخراج عندهم رواية الحديث بسنده، فإذا عزوت الحديث إلى أحد المسندين مثل أصحاب الكتب الستة، وأحمد والشافعي، ومالك، في مؤلفاتهم الحديثية نقول (أخرج) البخاري، ولا نقول خَرَجَه، أما الذين يعزون الحديث إلى من سبقهم كالزليعي في نصب الراية، والحافظ بن حجر في بلوغ المرام، والتلخيص الحبير، فيقال: (خَرَجَه) _بتشديد الراء_ الزليعي ونحو ذلك، أي نسبته إلى من أخرجه، وقد استعمل أحدهما مكان الآخر. وذلك استعمل الحافظ ابن رجب رحمه الله التخريج بمعنى الإخراج، والله أعلم.

ومن الباحثين من يفرِّق كذلك بين (أخرجه) و(رواه) فيستعمل الأول في متن الحديث، فيقال مثلاً: أخرجه البخاري، والثاني في السند، نحو رواه الثوري بسنده، وعمل أهل العلم على خلاف هذا التفريق.

انظر الحوالة للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (ص/ ١٥).

^(٢) وقد أشار إلى نحو هذا المناوي رحمه الله في فيض القدير (١ / ١٧) في شرحه لقول السيوطي في مقدمة الجامع الصغير: (وبالغت في تحرير التخريج) فقال: "بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مُحَرِّجِها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله، وإن جَلَّ كعطاء المفسرين".

وأما **الفرعية**: فهي التي يسوق أصحابها الحديث إسنادهم الموصل إلى مصادر أقدم منها، ككتب البيهقي، وكتب الزوائد ككشف الأستار، وكتب أطراف الحديث، مثل: تحفة الأشراف.

وأما الناقلة عنها: فهي التي لا يروي أصحابها الأحاديث بأسانيدهم فيها، بل ينقلون عن الكتب الأصلية أو الفرعية بأسانيدها، كنقل السيوطي عن كتاب مسند مفقود، أو نقل الحافظ ابن حجر في الفتح عن الكتب المسندة التي لم تطبع. ^(١)

والمراد بمرتبة الحديث: درجته من الصحة والحسن أو الضعف أو الوضع وبيان هذه الدرجة، أي: الحكم على الأسانيد ببيان مراتبها من حيث الثبوت وعدمه. ^(٢)

وبيان ذلك: إنما يكون إذا كان الحديث في غير الصحيحين أو لم يكن من الأحاديث المتلقى بالقبول عند أهل الحديث. ^(٣)

وبهذا يظهر أن موضوع التخريج هو الحديث النبوي من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: إبراز سنده.

الجهة الثانية: إبراز موضعه.

الجهة الثالثة: بيان درجته من القبول. ^(٤)

(١) انظر التخريج عند المحدثين معانيه ومصادره للحيدان (ص/ ٢٨).

(٢) علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية لمحمد محمود بكار (ص/ ٦).

(٣) قال ابن كثير في تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: "فما كان في البخاري ومسلم معا أو في أحدهما اكتفيت بعزوه إليها أو إلى أحدهما".

(٤) انظر روافد حديثية لمحمد بن عمر بازمول (ص/ ١١١).

والتخريج له فوائد عظيمة منها:

الأولى: الوقوف على مواضع الحديث من كتب السنة وكتب أهل العلم.

والثانية: الوقوف على طرق الحديث المتعددة: متابعاته وشواهده.

والثالثة: معرفة درجة الحديث وحكمه عند الحاجة. ^(١)

والرابعة: معرفة كلام أهل العلم في الحديث من توضيح معناه وهل هو ناسخ أو منسوخ أو ليس أحدهما؟ وسبب وروده، وهل هو عام على إطلاقه أو عام مخصوص؟ وما إلى ذلك. ^(٢)

والخامسة: حماية السنة من الدخلة والمنتحلين، ذلك بإشاعة الصحيح من السنة، إذ تخريج الحديث من أهم أبوابه كما قال ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه». ^(٣)

يقول الخطيب البغدادي: «كان بعض شيوخنا يقول: من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ وليأخذ قلم التخريج». ^(٤)

(١) يقول الإمام السيوطي رحمه الله في طبقات الحفاظ (ص/ ٥٣٤): "قلت العُمدة في علم الحديث معرفة صحيح الحديث وسقيمه، وعلمه، واختلاف طرقه، ورجاله جرحاً وتعديلاً، وأما العالي والنازل ونحو ذلك، فهو من الفضلات لا من الأصول المهمة." وانظر المجروحون لابن حبان (١/ ١٣).

(٢) الحث على تعلم البحث للشيخ أبي عمار العدني (ص/ ١).

(٣) الميسر في علم تخريج الحديث النبوي للمؤلف أبي ذر المحمدي (ص/ ٥).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٤٢٨).

أنواع التَّخْرِيجِ وطريقته العامة

عزو الحديث نسبته إلى من أخرجه، والقيام باستخراج الأحاديث من مصادرها على ثلاثة أنواع: ^(١)

الأول: التَّخْرِيجُ المَطْوَّلُ: وهو الذي يلتزم فيه المخرِّج ذكر مكان وجود الحديث في الكتاب من خلال ذكر الكتاب الذي أورد فيه الحديث، والباب، ثم يضيف المخرِّج إلى ذلك: رقم المجلد، والصفحة، ورقم الحديث إن وُجد أيضاً.

وهذا أطول عزو مُمكن، وقد يقوم مقام الباب والكتاب، ذكر الترجمة فيما لو كان الكتاب مرتب على التراجم، كتاريخ بغداد، وتراجم الضعفاء، فتقول: في ترجمة فلان، وميزة العزو المطوَّل: أنه تبقى إفادته مهما اختلفت طبعات الكتاب.

وعليه: الطول، خاصة إذا كان الحديث يُعزى إلى مصادر كثيرة جداً. ^(٢)

والثاني: التَّخْرِيجُ المتوسِّطُ: وهي التي يُذكر فيها رقم الحديث إذا كان الكتاب مرقماً، وهي الأفضل؛ لأن الترقيم غالباً لا يختلف بين الطبعات اختلافاً كثيراً.

والثالث: التَّخْرِيجُ المختصر: وهو أن تذكر من أخرج الحديث فقط، فتقول: أخرجه البخاري، من دون ذكر الباب ولا الكتاب ولا الصفحة ولا المجلد ولا أي شيء، كما كان يفعل المتقدمون، انظر (تلخيص الحبير)، و (نصب الراية)، وكتب التَّخْرِيجِ المشهورة.

(١) التَّخْرِيجُ عند المحدثين معانيه ومصادره للحيدان (ص/ ٢٨) والتَّخْرِيجُ والاعتبار عند المحدثين (ص/ ٧).

(٢) التَّخْرِيجُ ودراسة الأسانيد للدكتور حاتم (ص/ ٣-٤).

وهذه الطريقة مفيدة خاصة مع الكتب المشهورة مثل الصحيحين، والتي صنعت لها فهارس متعددة في الوقت الحاضر مما يسهل الرجوع للحديث فيها.

ولتخريج الحديث **خمس مراحل**:

الأولى: معرفة مظان الحديث من كتب السنة الأصلية.

والثانية: جمع طرق الحديث المختلفة مع عمل شجرة للأسانيد إن احتيج إليه.

والثالثة: تحديد اختلاف الطرق باعتبار السند والمتن، ومعرفة موضع التفرد في الإسناد، ومدار الحديث.

والرابعة: ترجمة رجال الإسناد.

والخامسة: الحكم على الحديث. ^(١)

وطريقة المحدثين في تخريج الحديث: أن يساق الحديث مسندا بمتنه، ثم بعد ذلك

يذكر بقية طرف الحديث مسندا إلى مدار الحديث، ويكتفون عن ذكر بقية السند

والمتن، بقولهم: (به) لاتفاق المخرج والمتن. ^(٢)

(١) انظر الميسر في علم تخريج الحديث النبوي (ص/ ١٦)

(٢) يقول الدكتور حمد بن إبراهيم العثمان في التخرّيج والاعتبار عند المحدثين (ص/ ١٠٠): "وعادة العلماء في تخريج الحديث: ذكر الحديث من أحد طرقه الذي تجتمع عليه كلّ الروايات الأخرى، ثم ذكر سائر الطرق بمتابعتها.

والعلماء يُنبّهون على ما في المتابعات من الاختلاف بالزيادة أو النقص من الإسناد، وما يكون في المتن من الاتفاق أو الزيادة أو الاختصار. ويُنبّهون إن كان الحديث فردًا، حتى يعرف سبب الاكتفاء بذكر الطريق الواحد. والأفراد ينبّه العلماء إن كانت صحيحة أو ضعيفة".

وقد يستخدمون (بهذا) أو (بلفظه) أو (بمثله) أو (به سواء) **عند تطابق ألفاظ**

الروايات.

كما أنهم يستخدمون (بوجهه) أو (بنحوه) أو (نحواً) أو (بما يقاربه) **عند تقارب**

الروايتين في اللفظ والمعنى.

و(بمعناه) أو (بألفاظ مختلفة) عند تقارب **الروايتين في المعنى فقط**.^(١)

وينبغي للباحث أن يستعين **بكتب التخریج عند التخریج**، وهي كثيرة، ومن أهمّها: البدر المنير لابن الملقن، وتلخيص الحبير لابن حجر، ونصب الراية للزيلعي، والمغني عن حمل الأسفار للعراقي، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي، وتخریج مسند الإمام أحمد لأصحاب الرسالة، والتبيان لأحاديث بلوغ المرام لخالد السلاحي، وكتب الشيخ الألباني كالصحيحة والضعيفة وإرواء الغليل.

(١) انظر الحث على تعلّم البحث للشيخ أبي عمار العدني حفظه الله. (ص / ٣٤).

طُرُقُ تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ

معنى طرق **التَّخْرِيجِ** هِيَ: سُبُل الدَّلَالَةِ عَلَى إِسْنَادِ الْحَدِيثِ وَمَتْنِهِ، وَمَوْضِعِهِ فِي مَصَادِرِهِ. ^(١)

ويرتبط معنى الطَّرُق بِمَعَانِي التَّخْرِيجِ، وَلِهَذَا جَاءَ مَعْنَاهَا شَامِلًا، فَيَدْخُلُ فِيهَا: مَسَالِكُ الْمُحَدِّثِينَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَسَانِيدِ الْأَحَادِيثِ وَمَتُونِهَا، وَمَسَالِكُ الْوُصُولِ إِلَيْهَا فِي مَوْلَفَاتِهِمُ الْحَدِيثِيَّةِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَى مَوْضِعِهَا فِيهَا. ^(٢)

وَلَقَدْ دَوَّنَ الْعُلَمَاءُ الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ، وَالْآثَارَ السَّلَفِيَّةَ، فِي الْأَزْمَنَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَكَانَ كُلُّ عَالَمٍ يَجْمَعُ الْأَحَادِيثَ عَلَى مَا بَدَأَ لَهُ مِنْ تَرْتِيبٍ جَمِيلٍ، وَتَنْسِيقٍ فَائِقٍ، وَلِذَلِكَ تَنَوَّعَتْ طُرُقُ تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ، وَتَعَدَّدَتْ سَبُلُهَا، وَكَثُرَتْ وَسَائِلُهَا. ^(٣)

(١) كَانَ الْعُلَمَاءُ يَسْتَخْدِمُونَ بَعْضَ هَذِهِ الطَّرُقِ لِتَخْرِيجِ الْحَدِيثِ، أَمَّا الْآنَ فَقَدْ اتَّجَهَ كَثِيرٌ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ إِلَى الشُّوَامِلِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ حَرَامًا عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ الْعَيْبُ أَنْ تَكْتَفِيَ بِذَلِكَ، وَلَا تَطَالُعَ الْمَوْضُوعَ نَفْسَهُ فِي الْكِتَابِ.

(٢) انْظُرْ طُرُقَ التَّخْرِيجِ بِحَسَبِ الرَّائِي الْأَعْلَى لِدُخِيلِ اللَّحِيدَانِ وَرَوَافِدِ حَدِيثِيَّةِ لِبَازْمُولٍ (ص/ ١٢٥).

(٣) يَقُولُ الشَّيْخُ أَبُو عِمَارٍ الْعَدَنِيُّ فِي الْحِثِّ عَلَى تَعَلُّمِ الْبَحْثِ (ص/ ٤): "وَسَبَبُ تَنْوَعِ طُرُقِ التَّخْرِيجِ هُوَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ جَمَعُوا الْأَحَادِيثَ أَوْ أَجْزَاءَهَا، وَرَتَّبُوهَا عَلَى نَحْوِ مَا، وَذَكَرُوا مِنْ أَخْرَجَهَا وَشَيْئًا مِنَ الْمَعْلُومَاتِ عَنْهَا، وَمِنْ اخْتِلَافِهِمْ فِي تَرْتِيبِ الْأَحَادِيثِ كَانَتْ طُرُقُ التَّخْرِيجِ.

فَمِنْهُمْ مَنْ رَتَّبَ الْأَحَادِيثَ عَلَى الْمَعْجَمِ (حُرُوفِ الْهَجَاءِ: أ، ب، ت، ...).

وَمِنْهُمْ مَنْ رَتَّبَ الْأَحَادِيثَ بِحَسَبِ مَوْضُوعَاتِهَا: فَأَحَادِيثُ الصَّلَاةِ جُمِعَ مَعَ بَعْضِهَا، وَأَحَادِيثُ الزَّكَاةِ مَعَ بَعْضِهَا، وَأَحَادِيثُ التَّفْسِيرِ مَعَ بَعْضِهَا، ... وَهَكَذَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ رَتَّبَ الْأَحَادِيثَ عَلَى حَسَبِ الرَّائِي الْأَعْلَى (الصَّحَابِيُّ إِنْ كَانَ الْحَدِيثُ مُتَّصِلًا، أَوْ التَّابِعِيُّ إِنْ كَانَ الْحَدِيثُ مَرْسَلًا) وَهَؤُلَاءُ مِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ الْحَدِيثَ كَامِلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ جِزَاءَهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَلْفَ فِي نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ كَالْقُدْسِيِّ وَالْمُتَوَاتِرِ، وَالْمَرْسَلِ، وَالْمَوْضُوعِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ أَجْزَاءَ الْأَحَادِيثِ بِحَسَبِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي فِيهَا كَطَرِيقَةُ الْمَعْجَمِ."

والطُّرُق التي ذكرها أهل العلم **للتَّخْرِيجِ** يمكن أن نحصرها في مسلكين:

المسلكُ الأوَّلُ: التَّخْرِيجُ عَنِ طَرِيقِ الْمَتْنِ:

أمَّا المسلكُ الأوَّلُ فتحتَه أربع وسائل:

الوسيلة الأولى: التَّخْرِيجُ مِنْ خِلَالِ طَرَفِ الْمَتْنِ: وهي استخراج الحديث عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث الدالُّ على بقيَّته، ولا بدَّ أن يتأكَّد الباحث من معرفة أوَّل الكلمة حتى لا يضيع عنه وقت بدون فائدة.

والكتب التي تخدم هذه الطريقة **ثلاثة أنواع:**

الأوَّل: الكتب التي رُبَّت الأحاديث فيها على حروف المعجم، ككتب الأطراف وكتاب الجامع الصغير للسيوطي رحمه الله. ^(١)

ومن هذا الباب كتاب موسوعة أطراف الحديث النبوي لأبي هجر محمد زغلول.

والثَّاني: الكتب المؤلَّفة في الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، ومنها الصحيح والحسن والضعيف، مثل (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس) للعجلوني، (المقاصد الحسنة) للسخاوي وغيرها كثير.

والثَّالث: الفهارس والكشَّافات التي تصنع في أواخر الكتب الحديثية، والتي تجده في نهاية كلِّ كتاب، وقد أفردت بعضها بالتصنيف، ككتاب دليل القارئ بمواضع الحديث من صحيح البخاري للغنيان.

(١) قام الشيخ الألباني بدراسة أحاديثه فمَيَّز بين الصحيح والضعيف، وجعل كلا منهما كتاباً.

الوسيلة الثانية: التخريج من خلال لفظة من ألفاظ الحديث: وهي استخراج الحديث عن طريق معرفة كلمة من ألفاظ الحديث، ولا سيما الكلمات والألفاظ الغريبة التي يقلّ دورانها على ألسنة الناس، فكلما كانت الكلمة غريبة كلما كان التخريج أسهل وأضبط، **والمراد بالكلمة هنا:** هي الاسم أو الفعل لا الحرف. ومن الكتب التي تخدم هذه الطريقة: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ألفه جماعة من المستشرقين بمشاركة محمد فؤاد الباقي.^(١)

الوسيلة الثالثة: التخريج من خلال موضوع الحديث: وهي استخراج الحديث عن طريق موضوعه الذي يتعلّق به، ولا ينتفع بهذه الطريقة إلا من فهم معنى الحديث، وقد يكون الحديث له أكثر من موضوع فيبحث في أظهر حكم يمكن أن يستفاد منه هذا الحديث.^(٢)

والكتب التي تخدم هذه الطريقة كثيرة منها: الكتب الستة، وكتب المفردة في موضوعات معيّنة، ككتب المسندة في الفقه، والعقيدة، والتفسير، والسيرة والدلائل النبوة والآداب وغير ذلك.

الوسيلة الرابعة: التخريج من خلال صفة المتن: وهي استخراج الحديث من خلال وصف يتعلّق بالمتن، كأن يكون الحديث معلاً أو مشكلاً أو متوتراً أو ناسخاً أو منسوخاً أو قدسياً أو مدرجاً أو موقوفاً أو مشهوراً أو مرسلأ أو موضوعاً أو غير

(١) ومن هذا الباب كتب غريب الحديث، والله أعلم.

(٢) انظر التوضيح العلمي للشيخ تركي (ص/ ٧٧).

ذلك، فتنظر في المؤلف في بابه ككتاب العلل للدارقطني، وكتاب مشكل الحديث، وكتاب الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي، وكتاب الناسخ والمنسوخ، وكتاب الاتحافات السنّية في الأحاديث القدسيّة، وهكذا كتب المدرج والموقوف والمراسيل والموضوعات، من الكتب الموجودة في المكتبة الإسلاميّة، والله الموفق.

المسلك الثاني: التّخريج عن طريق الإسناد: ^(١)

وأما **المسلك الثاني**: وهو التّخريج عن طريق الإسناد فتحتّه عدّة صُور، أشهرها وأنفعها وأوسعها: التّخريج بحسب الراوي الأعلى وهو أقرب الرّواة إلى المتن، سواء كان صحابياً أو تابعياً، أو غيرهما، ويندرج ضمنها عدّة طرق تفصيلية، مِنْهَا:

الأولى: التّخريج من طريق أطراف الأحاديث المرتبة على الرّاوي الأعلى:

الأطراف جمع طرف وهَوَ: الجزء من متن الحديث الدّال على بَقِيَّتِهِ مَعَ ذكر طريقه، يَقُولُ الحافظ ابن حجر: «أو يجمعه على الأطراف، فيذكر طرف الحديث الدّال على بَقِيَّتِهِ، وَيَجْمَعُ أسانيده، إمّا مستوعباً وإمّا متقيداً بكتب مخصوصة». ^(٢)

وَيَقُولُ مُحَمَّد بن جَعْفَر الكتاني عَنْهَا في الرّسالة المستطرفة (ص/ ١٦٨): «هِيَ: الَّتِي يَقْتَصِرُ فِيهَا على ذكر طرف الحديث الدّال على بَقِيَّتِهِ مَعَ الجَمْعِ لَأَسَانِيدِهِ، إمّا على سَبِيلِ الاسْتِيعَابِ أو على جِهَةِ التَّقِيدِ بكتب مخصوصة».

(١) من أحسن من تكلم عليها دخیل بن صالح اللحيان في كتابه طرق التّخريج بحسب الراوي الأعلى.

(٢) نخبة الفكر (ص/ ٢٠٩) وَهَذَا الْمَعْنَى ذكره أَيْضاً: السخاوي في فتح المغيث (٣/ ٣٢٢)، وَزَكَرِيَا الْأَنْصَارِيّ في فتح الباقِي (٢/ ٢٤٧)، والسيوطي في تدريب الرّاوي (٢/ ١٥٥)، والصنعاني في توضيح الأفكار (٢/ ٣٩٠).

ومن كتب الأطراف تحفة الأشراف للإمام المزي رحمه الله، وإتحاف المهرة للحافظ ابن حجر، وأطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي لابن حجر، ويلحق به جامع المسانيد لابن كثير، والكلام على هذه الكتب واصطلاحاتهم ينظر في كتب التَّحَارِيجِ.

والثاني: التَّخْرِيجُ مِنْ طَرِيقِ الْفَهَارِسِ وَالْمُوسُوعَاتِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الرَّأْيِ الْأَعْلَى:

أي: التابعة للفهرسة بحسب الإسناد، ومن أهم الكتب التي تخدم هذه الطريقة: كتاب جمع الجوامع أو الجامع الكبير للإمام السيوطي رحمه الله، وكتاب المسند الجامع لأحاديث الكتب الستة، ومؤلفات أصحابها الأخرى، وكتاب المسند المصنّف المعلّل كلاهما لمجموعة من الباحثين منهم الدكتور بشار عواد.

والثالث: التَّخْرِيجُ مِنْ طَرِيقِ الْمَسَانِيدِ وَالْمَعَاجِمِ: والمسند هو الكتاب الذي يجمع

مؤلفه أحاديث كلّ صحابيٍّ على حدة، وهناك مسانيد مختصة يقتصر مؤلفوها على شيء معيّن كشخص أو بلد أو غيرهما، ومن أهمّ المسانيد مسند الإمام أحمد، والحميدي وأبي داود الطيالسي.

والمعجم ما يذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتّبين على حروف الهجاء، ومن أهمّ المعاجم معاجم الطبراني الكبير والأوسط والصغير، والله أعلم.^(١)

(١) وهذه الطرق إنّما اختصرنا الكلام عليها كما ترى لأنها في الحقيقة صارت الآن مجرد طرق نظرية، وذلك لظهور الشواغل والبرامج المسهّلة للتخريج، مع أنها توفّر لك وقتاً كبيراً، والحمد لله ربّ العالمين.

كَيْفِيَّةُ بَحْثِ الرُّوَاةِ

إن معرفة رجال الحديث _ سلسلة رواة الأسانيد _ من العلوم المهمة الذي ينبغي الاهتمام بها، وذلك لأن «الإسناد مطلوب في الدين، وقد رغب فيه أئمة الشرع المتين، وجعلوه من خصائص سيّد المرسلين، وحكموا عليه بكونه من سنة الدين». (١)

فإن الدين مبني على النقل، وألفاظ رسول الله ﷺ لا بد لها من النقل، ولا تعرف صحتها إلا بالإسناد الصحيح، والصحة في الإسناد لا تعرف إلا برواية الثقة عن الثقة، والعدل عن العدل. (٢)

وأفاد بعضهم أن مسائل هذا العلم _ علم الرجال _ تنحصر في خمسة مسائل: (٣)

الأولى: الاسم والنسب: فيبحث في الراوي من جهة اسمه ونسبه، وما يتعلق بهما من ضبط وتمييز مشتبه، ومجتمع ومفترق.

والثانية: زمن الولادة والوفاة: فيبحث في الراوي من جهة زمن ولادته ووفاته.

(١) من كلام اللكنوي في الأجوبة الفاضلة (ص / ٢١). وفي مقدمة مسلم عن ابن سيرين: «هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم». وانظر الاعتصام (١ / ٢٨٨) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ٥).

(٢) من كلام الإمام أبي سعد السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص / ٣).

(٣) قال الذهبي في الموقظة (ص / ٨٢): "والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلمه، ورجاله. ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عُرف ذلك الإمام الجليل، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة".

والثالثة: الشيوخ: فيبحث في الراوي من جهة شيوخه وطرق التحمل والسماع عنهم، وما يتعلق من ذلك.

والرابعة: التلاميذ: فيبحث في الراوي من جهة تلامذته وطبقاتهم، وخصوصية الواحد منهم في الأخذ منه.

والخامسة: حاله: فيبحث في الراوي من جهة حاله من الجرح والتعديل وكلام أهل العلم فيه. ^(١)

والغالب في ترتيب كتب التراجم: أنها ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف الهجاء باعتبار اسم الراوي بجميع حروفه، وكذا باعتبار اسم أبيه وجدّه فصاعداً. ^(٢)

وطريقهم في ذلك: أن يذكروا أولاً اسم الرّاوي ونسبه وكنيته ولقبه، ونسبته إلى قبيلته وبلدته وحرفته، ونحو ذلك ممّا يميّزه عن غيره؛ فإنّه كثيراً ما يشترك الرّجلان فأكثر في الاسم واسم الأب، ونحو ذلك، فيُخشى الاشتباه. ^(٣)

وكيفية البحث عن الرواة: أن يمرّ الباحث بهذه الخطوات التالية: ^(٤)

(١) روافد حديثيّة للشيخ محمد بازمول (ص/ ٧٩).

(٢) أفاده المعلّم كما في مجموع آثاره (١٥ / ٢٤٠ - ٤٤٢) ثم قال: "وإفادة الترتيب سهولة الكشف واضحة، ولكن ثمّ فائدة أعظم منها، وهي التنبيه على ما قد يقع من سقط، أو زيادة، أو تصحيف، أو تحريف".

(٣) قال المعلّم في المصدر السابق: "ومن عاداتهم أن من عُرفَ باسمه ولقبه فقط أن يذكره آخر الأسماء الموافقة لاسمه".

(٤) انظر هذه الخطوات في كتاب التخريج للدكتور حاتم (ص/ ٥١) وما بعدها.

الخطوة الأولى: تعيين الرواة، والمراد بذلك معرفة أعيانهم وأشخاصهم، حتى يتأتى بعد ذلك الحكم عليهم بما يستحقون، وذلك بالرجوع إلى كتب الرجال.

فإن ظننت أنه صحابي فترجع إلى كتب معرفة الصحابة، من أحسنها الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، وأسد الغابة لابن الأثير، والاستيعاب لابن عبد البر^(١).

وإن لم يكن كذلك فلك أن ترجع إلى كتب الطبقات وأهمها الطبقات لابن سعد، أو إلى كتب رواة الحديث عامة، كالتاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والتاريخ لابن معين، ولابن أبي خيثمة، وللنسائي، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد وغيرها.

وإن كان الراوي من رواة الأمهات الستة فلك أن ترجع إلى تهذيب التهذيب مع أصوله، وفروعه، والبحث في ذلك أمر سهل^(٢).

(١) قال شيخنا يحيى الحجوري حفظه الله: "وقل أن يفوت هؤلاء أحد من الصحابة غالباً".

(٢) ألف في رجال الشيخين كتب يمكن الرجوع إليها إذا كان الراوي من رواة الصحيحين، ويمكن الرجوع إلى تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة، وتراجم رجال الحاكم والدارقطني كلاهما للإمام الوادعي رحمه الله. ويمكن الرجوع إلى كتب الضعفاء كالضعفاء للبخاري، والضعفاء للعقيلي، والمجروحين لابن حبان، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر وغيرها كثير. وهكذا الكتب التي ألفت في الثقات، كالثقات لابن حبان، والثقات للعجلي، وينتبه تساهلها في توثيق الرجال.

وهكذا الكتب التي ألفت في رجال بلاد مخصوصة: كتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وتاريخ نيسابور للحاكم، وتاريخ أصبهان لأبي نعيم.

ويستفاد من كتب التواريخ العامة، كتاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري، وتاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء كلاهما للذهبي.

ولكنه يشكل على الباحث ما إذا كان الراوي مبهما لم يسم، فحينئذ له أن يرجع إلى كتب المبهات، ومن أحسنها كتاب (المستفاد في مبهمات المتن والإسناد) لأبي زرعة العراقي، أو إلى فصل المبهات من كتب تهذيب الكمال للمزي وتهذيب التهذيب لابن حجر.

وأما إذا كان الراوي مهملا فينبغي دراسة تلاميذه وشيوخه مع النظر في الطرق. وقد تجد في السند من هو **مذكور بالكنى** فترجع إلى كتب الكنى ككتاب المقتنى في سرد الكنى للذهبي، وهناك فصل خاص بالكنى في كتب الرجال، وقد يكون **مذكورا باللقب** فترجع إلى الكتب التي تخدم الألقاب ككتاب نزهة الألباب في معرفة الألقاب لابن حجر، وهناك فصل خاص بالألقاب في كتب الرجال. وإذا كان الراوي ذكر نسبته فقط، فترجع إلى كتب الأنساب، ومن أحسنها كتاب السمعاني، كما أنه إذا كان اسم الراوي مشابها باسم راو آخر تماما بالرسم والشكل، فترجع إلى كتب المتفق والمفترق،

وينبغي للباحث ضبط شكل الاسم لأنه قد يشبهه بغيره، والله أعلى وأعلم.

الخطوة الثانية: معرفة **تاريخ مولد ووفاة الرواة أو طبقاتهم**، وهذا من أهم المراحل، لأنه قد يتفق اسمان في اللفظ، فيُظنُّ أنَّ أحدهما الآخر، فيتميز ذلك بمعرفة طبقتيهما، إن كانا من طبقتين، فإن كانا من طبقة واحدة فربما أشكل الأمر.^(١)

(١) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/٣٤٣)، وعلى الباحث أن ينظر في الأحداث والتواريخ وما حصل من الفتن، فقد تكون سببا في الكلام في الرواة بما لا يناسبهم. شرح الحموية لآل الشيخ (ص/٣٣٦).

وَرَبَّمَا عُرِفَ ذَلِكَ بِمَنْ فَوْقَهُ، أَوْ دُونَهُ مِنَ الرِّوَاةِ، فَرَبَّمَا كَانَ أَحَدُ الْمُتَفَقِّهِينَ فِي الْأَسْمِ لَا يَرَوِي عَنْ مَنْ رَوَى عَنْهُ الْآخَرُ، فَإِنْ اشْتَرَكَا فِي الرَّائِي الْأَعْلَى وَفِي مَنْ رَوَى عَنْهُمَا، فَلِلْإِشْكَالِ حِينَئِذٍ أَشَدُّ، وَإِنَّمَا يُمَيِّزُ ذَلِكَ أَهْلُ الْحَفْظِ وَالْمَعْرِفَةِ. ^(١)

وَمِنْ فَوَائِدِ ذَلِكَ: إِمْكَانُ الْإِطْلَاعِ عَلَى السَّقَطِ وَالْإِنْقِطَاعِ وَتَبَيُّنِ التَّدْلِيلِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ الْمَرَادِ مِنَ الْعِنْعِنَةِ. ^(٢)

وَيَنْظُرُ الْبَاحِثُ فِي الْكُتُبِ الَّتِي تَعْنِي بِذِكْرِ الْوَفِيَّاتِ كَكِتَابِ أَبِي نَعِيمٍ، وَكِتَابِ تَارِيخِ مَوَالِيدِ الْعُلَمَاءِ وَوَفِيَّاتِهِمْ لِابْنِ زَبَرٍ الرَّبْعِيِّ، وَلَهُ تَذْيِيلَاتٌ كَثِيرَةٌ إِلَى أَنْ وَصَلَتْ إِلَى الْعِرَاقِيِّ شَيْخِ ابْنِ حَجَرٍ فَهُوَ آخَرُ مَنْ ذَيَّلَهَا بِحَسَبِ ظَنِّي. ^(٣)

الخطوة الثالثة: معرفة **مرتبة الراوي في الجرح والتعديل**، والمراد بذلك معرفة كون الراوي مقبول الرواية أو كونه مردود الرواية، وذلك لا يتأتى للباحث إلا إذا أتقن بابين من أبواب مصطلح الحديث تتعلق بهذا الأمر: **الباب الأول:** باب معرفة مَنْ تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ. **والباب الثاني:** باب مراتب الجرح والتعديل.

فَلَا بَدَّ مِنْ إِتْقَانٍ وَضَبْطٍ هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ. فَبِدْرَاسَةِ هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ يَسْتَطِيعُ التَّعَامُلُ مَعَ هَذَا الْخِلَافِ، وَتَرْجِيحِ الصَّحِيحِ. وَيَرَاجِعُ فِي ذَلِكَ كُتُبَ الرِّجَالِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/٣٤٣).

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٤/٣٨٨).

(٣) ويستفاد كذلك من كتب الرجال وكتب التواريخ وهكذا كتب الطبقات، والله أعلم.

كَيْفِيَّةُ الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ

المراد بالحكم على الحديث: بيان درجته من حيث الثبوت وعدمه بعد دراسة وإسناده ومرتبه وفق الشروط المعتمدة عند أهل هذا الفن.

وذلك يكون بعد جمع طرق الحديث من مصادرها ثم البحث عن الرواة ومعرفة مراتبهم، وهذا ثمرة دراسة علم الحديث والمقصود منه.

وإذا أردنا أن نحكم على حديث فلا بد أن ننظر في إسناده ومرتبه، لأنه قد يصح الحديث سنداً ولا يصح متناً، إذ قد يكون شاذاً أو منكراً. ^(١)

وشروط الحديث المقبول الصحيح لذاته أو لغيره أو الحسن لذاته أو لغيره ستة:

الأول: عدالة الرواة. **والثاني:** ضبطهم أو خفته.

والثالث: اتصال السند. **والرابع:** السلامة من الشذوذ.

والخامس: السلامة من العلة القاذحة. **والسادس:** العاضد عند الاحتياج إليه. ^(٢)

(١) قال ابن القيم في الفروسيه (ص/ ٢٤٦): "وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة لصحته؛ فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارتة، وأن لا يكون روايه قد خالف الثقات أو شذ عنهم".

(٢) قال الشيخ الألباني في تحريم آلات الطرب (ص/ ٧٠): "فإن من أصولهم وقواعدهم: تقوية الحديث

الضعيف بكثرة الطرق اقتباساً منهم من مثل قوله تعالى في شهادة المرأة: ﴿أَن تَصِلَ إِحْدَهُمَا فَتُكْفِّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ [سورة البقرة: ٢٨٢]، وتطبيق هذه القاعدة لا يستطيع النهوض به إلا القليل من المشتغلين بهذا العلم الشريف فضلاً عن غيرهم لأنه يتطلب معرفة واسعة بالأحاديث وطرقها وألفاظها ومواقع الاستشهاد منها ولا يساعد على ذلك في كثير من الأحيان الاستعانة بفهارس أطراف الأحاديث وإنما هو العلم القائم في نفس المتفرس بها زمناً طويلاً".

انظر دلائل النبوة للبيهقي (١/ ٣٢) ومجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٢) وتهذيب السنن لابن القيم (٥/ ٢٢٩).

والباحث إذا جمع طرق الحديث يبحث عن عدالة الرواة وضبطهم، ليتحقق له وجود الشرط الأوّل والثاني أو عدم وجودهما.

ثم ينتقل إلى النّظر في **الشرط الثالث** وهو اتّصال السّند، وعدم سقوط راو فيه، وذلك يعلم بأمور منها: تنصيب الأئمة بسماع الراوي من شيخه، أو بتصريح الراوي بالتحديث والإخبار عن السماع من شيخه، وإذا كان في السند مدّلساً وعنعن فإنه يجعل السند منقطعاً إن لم يوجد التصريح في سند آخر، أو نص الأئمة على قبول ذلك منه على أحوال معيّنة مذكورة في كتب المصطلح.

وأما **معرفة الشذوذ وعلل الحديث** فهي من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثّاقب. ^(١)

والسبيل إلى معرفة ذلك أن يجمع بين طرق الحديث، من المتابعات والشواهد وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتيان. ^(٢)

ولهذا قال ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيّن خطؤه». ^(٣)

ويمكن لنا أن نراجع كتب السنن والجوامع كسنن النسائي، وكتب العلل كعلل الدارقطني، وكتب الشروح كالتمهيد لابن عبد البر، وفتح الباري لابن حجر وغيرها فقد يذكر أصحابها علل الأحاديث وشذوذها.

(١) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص/ ١٨٧).

(٢) انظر الجامع في أخلاق الراوي والسامع (٢/ ٢٩٥).

(٣) انظر الجامع في أخلاق الراوي والسامع (٢/ ٢١٢).

وإذا توفرت هذه الشروط في الحديث يحكم بصحته، وإذا ضعف قليلا كأن يكون الرَّاوي ضعيفا،^(١) أو مدلسا عنعن، أو ثقة يرسل، ينظر في المعضدات، فلعله يصير بها الحديث قويا أو محتجا به.^(٢)

(١) قولهم في الراوي: (ضعيف) الأصل فيه أن يصلح للشواهد وينجر به الحديث.

(٢) يقول الشيخ أبو عمار العدني في الحث على تعلّم البحث (ص/ ٣٠): "ومجيء الحديث من النبي ﷺ إلى أحد كُتُبِ الأصول التي هي بالأسانيد يكون على خمس كفيات: **الأول**: أن يكون الحديث فردا، [أي: ليس للحديث إلا إسناد حديث] وإن رواه أكثر من مُصنّف. ففي هذه الحالة يكون البحث على جميع رجال السند؛ لأنه ما وجد له متابع فإن كانوا ثقات وسلم الحديث من الشُّذوذ والعلة فالحديث صحيح، وإن كان بعض رجال الإسناد-ولو رجلا-أو الجميع وصفوا بالصدق فرتبة الحديث حسن، وإن كان فيهم ضعيف أو الجميع ضعفاء فالحديث ضعيف. **الثانية**: أن يكون للحديث عدة طرق، تلتقي هذه الطرق في بعض رجال الإسناد-والصحابي واحد- فعند ذلك يبحث على مدار الحديث، على التفصيل السابق.

الثالثة: أن يكون للحديث عدة طرق تلتقي هذه الطرق في صحابي واحد، ففي هذه الحالة يختار من هذه الطرق أعلاها سندا، ويبحث في رجال السند كلهم، ثم يكون فيه التفصيل المتقدم، إلا أنه إذا كان الحديث ضعيفا خفيف الضعف التمس له متابع من الحديث الصحابي نفسه، أو شاهد من غيره، وإن كان ضعيفا شديد الضعف تركتها وبحثت عن إسناد غيره، ويكون أقرب من الأول في العلو. فإن وجدت هذه الطرق كلها ضعيفة والضعف فيها خفيف، كأن يكون في أحد إسناده مقبول وفي الآخر مدلس لم يصرح بالتحديث، وفي الثالث مرسل، وهكذا فقس من الأشياء التي لم يشتد فيها الضعف كالإرسال والعنونة والاختلاط، وغيرها من أنواع الضعف فيرتقي الحديث إلى الصحيح لغيره أو الحسن لغيره على حسب كثرة الطرق. فإن وجدت هذه الأسانيد كلها شديدة الضعف غير قابل للاستشهاد به ولو كثرت طرقه.

الرابعة: أن يكون للحديث أكثر من صحابي، وأكثر من طريق، والمتن واحد.

ففي هذه الحالة يكون البحث عن صحابي ورجاله، فإن كان الإسناد إلى الصحابي فردا فيكون العمل فيه مثل الحالة الأولى، وإن كان الإسناد إلى الصحابي من عدة طرق التقت في رجل أو رجلين كان العمل فيه مثل الحالة الثانية، وإن كان الإسناد إلى الصحابي له عدة طرق-التقت في الصحابي-فيكون العمل فيه مثل الحالة الثالثة. **الخامسة**: الحديث يكون له أكثر من صحابي والإسناد إليهم واحد ففي هذه الحالة يبحث عن رجال الأسانيد، كما في الحالتين الأولى والثانية. " اهـ

والحكم **على الحديث له** ثلاثة طرق: ^(١)

الأولى: الحكم على إسناد المصنف فقط، كفعل الهيثمي حيث يقول مثلاً: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

والثانية: بيان درجة ذلك الحديث مطلقاً، بعد جمع طرقه المختلفة من أماكن متعددة ودراستها والنظر فيها.

والثالثة: الحكم على الحديث من غير جمع طرقه، فهذا تخريج فيه قصور. ^(٢)

والأولى أن يذكر **خلاصة الحكم على الحديث** في بداية التخريج، وللعلماء اصطلاحات في الحكم على الحديث، فيستعملون في **تصحيح الحديث** ألفاظاً منها: صحيح، حسن، صحيح الإسناد، ورجاله ثقات - إشارة إلى تصحيح السند فقط - محفوظ، معروف، جيد، إسناده صالح، حديث صالح، قوي، مقبول، ثابت. ^(٣)

(١) قال الشيخ مقبل الوداعي في كتابه الشفاعة (ص/ ٢٧): "قاعدتي في الحكم على الحديث: **أَنِّي أبحث في كتب المحدثين، فإن وجدت حكماً لمحدث نقلته،** ثم نظرت في رجال السند فإن ظهر لي خلاف ذلك الحكم من تصحيح أو تضعيف عَقَّبْتُ به على حكمه، وإلا أقررت كما هو، وأعتقد أن هذه الطريقة أسلم، فقد يظن الباحث أن السند صحيح، ويكون قد اطلع العلماء على علَّة فيه، وقد يصححه متساهل، فيتناقله من بعده معتمدين على تصحيحه، من أجل هذا ألزمت نفسي بالجمع بين البحث عما قاله العلماء، والنظر في السند، وأيضا الناس يطمثون إلى تصحيح المتقدمين لعلمهم أنهم أوسع علماً من المتأخرين، فإذا لم أجد لهم كلاماً حكمت على الحديث بظاهر السند، والله المستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل".

(٢) دراسة الأسانيد لعبد العزيز العثيم (ص/ ١٩) وعلم التخريج ودوره في خدمة السنة للبلوشي (١٢٥).

(٣) قال ابن حجر في النكت (١/ ٤٩٠): "وقد وجدنا في عبارة جماعة من أهل الحديث ألفاظاً يوردونها في مقام القبول ينبغي الكلام عليها وهي: الثابت والجيد والقوي والمقبول والصالح". **وقال الشيخ ابن باز:** "بعض الاصطلاحات مثل: صالح، وجيد، وحسن، متقاربة المعنى، والمعنى: أنه صالح للاحتجاج به، والذي يصلح الاحتجاج به هو الحسن". فوائد مستنبطة من شرح تيسير العزيز الحميد (٢/ ١٣٨).

ويستخدمون كذلك في **تضعيف الألفاظ** بعض الاصطلاحات منها: ضعيف، غير صحيح، ليس هو بصحيح، غريب، غير محفوظ، معلول، غير مسند، لا إسناد له، ^(١) ليس بشيء، موضوع، لا يثبت، ليس هذا يثبت. ^(٢)

وينبغي أن يعلم أن لكل حديث له ذوق خاص ليس للآخر، يقول شيخ الإسلام: «وَلِكُلِّ حَدِيثٍ ذَوْقٌ وَيَخْتَصُّ بِنَظَرٍ لَيْسَ لِلْآخِرِ». ^(٣)

وقال ابن رجب: «ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه». ^(٤)

والأصل أن يكون الشخص متبعا لأئمة العلل، فلا يصح حديثا أعلاه واحد منهم إلا إذا اختلفوا، فحينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما، وكذلك إذا أشار المعلل إلى العلة إشارة ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروایتين، فإن ذلك يحتاج إلى الترجيح. ^(٥)

(١) قال الإمام أحمد في حديث (ما بين المشرق والمغرب قبلة): (ليس له إسناد) قال ابن رجب في الفتح (٣/٦٠): "يعني أن في إسناده ضعفا".

(٢) انظر كتاب التخریج والاعتبار (ص/١٧).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (١٨/٤٧).

(٤) انظر شرح علل الترمذي (٢/٥٨٢).

(٥) النكت للحافظ ابن حجر (٢/٧١١).

ولو ذكرنا الأمثلة في هذا لطال بنا المبحث، ولكن على المدرس أن يأتي بأمثلة توضح ذلك، لكي يمرن الطلاب على البحث والحكم على الحديث، والحمد لله رب العالمين.

كَيْفِيَّةُ تَحْقِيقِ الْكُتُبِ

المخطوط: من خطِّ الكلام: إذا كتبه بالقلم، وهو الكتاب الذي ما زال بخط مؤلفه، أو بخط من نقل عنه، ولم يطبع بعد. ^(١)

ومعنى تحقيق المخطوطات هو العمل في تصحيح الكتاب وإخراجه إلى عالم المطبوعات، صحيحاً كما ألفه مؤلفه، أو قريباً منه، مع التعليق الضروري. ^(٢)

ولتحقيق أية مخطوطة لا بدَّ من وجود إنسان محقق، ونص مخطوط يجري تحقيقه، ومنهج يجري التحقيق بموجبه. ^(٣)

والمعروف **لدى الباحثين** أن طباعة الكتب خرجت حديثاً، وكان العلماء المتقدمون ينسخون الكتب بأيديهم، فينسخ كل واحد من الآخر، وقد يوجد من ينسخ الكتب ويبيع، ويسمى النساخ أو الورّاق.

ولذلك كان من الواجب على المتأخرين طباعة الكتب وإخراجها للناس إحياء للتراث الإسلامي، واستفادة من علماء المسلمين، ونشر الدين الله عز وجل.

(١) يسميه بعضهم بالتراث، ولا يكون الكتاب تراثاً حتى يمضي عليه مدة كبيرة، نحو (١٠٠) سنة أو كان من المتعارف إمكان إخراجه أو التعليق عليه، وقد نصت بعض القوانين على أن الكتاب يصير تراثاً ويسقط حق ورثة المؤلف فيه إذا مضى على وفاة المؤلف خمسون سنة، وهذا لا دليل عليه، إلا إذا تعارفه الناس.

انظر طرق البحث في الدراسات الإسلامية (ص/ ٦٨).

(٢) انظر دراسات تاريخية في منهج البحث وتحقيق المخطوطات (ص/ ٥٠) وتحقيق النصوص ونشرها (٢٩).

(٣) انظر طرق البحث في الدراسات الإسلامية (ص/ ٧٠).

وبهذا يظهر أهمية تحقيق المخطوطات للمسلمين عمومًا، ولطلاب العلوم خصوصًا، والحقيقة أنها تعتبر تأليفاً للمحقق.

وقد وجد في هذه الأزمنة المتأخرة ظاهرة تحقيق المخطوطات، إلا أن بعضها لا يفرح بها لما فيها من الخلل والنقص في المنهجية.^(١)

ولأجل ذلك وضع العلماء قواعد للتحقيق وخطوات لابد من المرور عليها.

خطوات التَّحْقِيق:

إذا أراد الباحث تحقيق كتاب لعالم من العلماء فعليه أن يمر بهذه المراحل الآتية:

الأوّل: التأكد من وجود تحقيق للكتاب:

هذا هو أول خطوة يقوم بها الباحث أن يتأكد من المخطوطة الذي يريد تحقيقها، هل حقق من قبل تحقيقاً علمياً كافياً؟ فإذا حقق كذلك فلا يصلح تفريغ الجهود فيما انتهى منها قبل، لئلا يضيع الأوقات بعمل واحد لا حاجة إليه.

وللتأكد من ذلك يتناول الباحث بالنظر إلى كتب الفهارس المطبوعة، مع سؤال العلماء والزملاء الذين لهم خبرة بنحو هذه الأشياء.

ويمكن للباحث أن يبحث من الشبكة العنكبوتية، فالغالب أن يوجد فيها البحوث والتحقيقات الجديدة، والله أعلم.^(٢)

(١) يقول الشيخ صالح آل الشيخ في الطريق إلى النبوغ العلمي (ص/١٩٢): "أنا أرى اليوم كثيراً ممن يحققون الكتب خاصة، من طلبة العلم المتوسطين لا يراعون جانب المنهجية في البحث والتعليقات وتحقيق المسائل، فلماذا لو نظرت في هذه التحقيقات تجد صواباً كثيراً وتجد غلطاً أو ضعيفاً في المنهجية."

(٢) راجع في ذلك: معجم المطبوعات العربية والمصرية لبوسف إلبان، وغيرها من الكتب في موضوعه.

والثاني: جمع النسخ:

يقوم الباحث المحقق بجمع المخطوطات والنسخ، وذلك عن طريق سؤال المكاتب العربية، أو قراءة بعض الكتب المؤلفة بذكر المخطوطات، ويمكن أن يستعين بخبرة أساتذته وزملائه، كما أنه يمكن البحث في الشبكة العنكبوتية، وهناك بعض المواقع المختصة للمخطوطات فيما أظن.

وإذا لم يجد الباحث إلا مخطوطة واحدة فعليه أن يتأنى حتى يجد أخرى، لأن الغالب أنه لا يصح التحقيق من مخطوطة واحدة، ولكن قد يستعين إذا كان الكتاب مطبوعاً عند بعض الدور، والله أعلم بالصواب.

والثالث: ترتيب النسخ:

إذا جمع الباحث المحقق النسخ الممكنة له فله أن يرتبها حسب أهميتها، فيعتمد أهمها، وأهمها النسخة التي كتبها المؤلف بيده، وتسمى الأم، وهذه إن وجد هي التي تعتمد، ويمكن أن يرتَّب درجاتها كالتالي:

(أ) النسخة التي كتبها المؤلف نفسه، وهي الأم.

(ب) النسخة التي قرأها المؤلف أو قرئت عليه.

(ج) النسخة التي نقلت عن نسخة المؤلف أو قوبلت بها.

(د) النسخة التي كتبت في عصر المؤلف، وعليها سماعات العلماء.

(هـ) النسخة التي كتبت في عصر المؤلف، وليس عليها سماعات العلماء.

(و) نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف، وتفضل المتقدمة على المتأخرة.

وهذا هو الأغلب وإلا قد تفضل المتأخرة على المتقدمة، والتي على عصر المؤلف على غيره، لأنه قد يعرض للمفضول ما يجعله فاضلاً كدقة ضبطها وخلوها من التصحيف والتحريف.^(١)

والرَّابِعُ: المقابلة بين النسخ:

إذا اختار الباحث من النسخ أصلاً يعتمد عليه في تحقيقه فإنه يقابل بين النسخ الأخرى ولا بد أن يكون لديه معرفة بالخطوط العربية، أو يطلب المساعدة ممن يعرف ذلك، ويرمز لكل نسخة بحرف من حروف الأبجدية (أ، ب، ج، د)، ويشير في الحاشية إلى اختلاف الروايات الحاصلة بين النسخ.

وطريقة المقابلة: أن يمسك المحقق نفسه نسخة الأم بيده، ويمسك المساعدون كل شخص بنسخة من النسخ الأخرى، ويقرأ المحقق نسخة الأم بصوت واضح، فإذا ما وجد أحد المساعدين فرقاً بين ما سمعه من قراءة المحقق وبين ما هو مثبت عنده، نبّه المحقق إليه، حيث يضع المحقق له رقماً، ثم يثبت هذا الفرق عنده في الورقة الفارغة التابعة للصفحة التي يقرأ فيها.

وهذه **المقابلة تكشف** عن زيادات موجودة في بعض النسخ دون بعض، أو نقص موجود في بعض النسخ، وليس موجوداً في النسخ الأخرى.^(٢)

(١) انظر كيف تكتب بحثاً (ص/ ١٢٦). قرّر بعض الباحثين أن للتحقيق مقاصد ثلاثة: **الأوّل**: تقديم النص صحيحاً مطابقاً للأصول العلمية. **الثاني**: توثيق النص نسبة ومادة. **الثالث**: توضيح النص وضبطه.

(٢) انظر طرق البحث في الدراسات الإسلامية (ص/ ٨٢).

وليس معنى ذلك أن ينصّ كل اختلافات النسخ خطأ كانت نصّها أم صواباً، بل عليه ألا يعتبر الخطأ البين والتصحيح الواضح، التي في بعض النسخ، وإنما يثبت المواضع المهمة التي يخاف منها اللبس على القارئ، وتختلف وجهات النظر فيها.^(١)

ويجتهد الباحث أن يبقى النص على حاله فلا يزيد ولا ينقص، لأن النص ملك صاحبه، حتى يعرف أسلوب المؤلف وصياغته.

(١) هذا عند تقويم النص بالتصويب والتكملة والتعليق وهو التحقيق النهائي المعد للنشر، وأما التحقيق الابتدائي فيثبت كل الاختلافات بينها حتى يمكن لك بعد ذلك الترجيح بينها.

وتقويم النص هو تحرير النص في شكل يجعله أقرب ما يكون إلى الصورة التي كتبها مؤلف الكتاب.

قال العلامة أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه على كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد رحمه الله (١١/١):

"دأب المستشرقون بما جهلوا من لغة العرب، وبما ضعفت خبرتهم بالكتب على جمع أكثر ما يستطيعون جمعه من المخطوطات من الكتاب الذي يريدون إخراجها، ثم يخرج أحدهم الكتاب كيفما وافته خبرته، وأسعفه علمه، فيثبت النصّ على الوجه الذي يفهمه، ويستقصي في الهوامش اختلاف النسخ الذي بين يديه، خطأ كانت نصّها أم صواباً، بل لقد رأيت منهم من جانبه التوفيق في كثير من الأحيان، فيثبت الخطأ في صلب الكتاب، والصواب في إحدى النسخ بالهامش، ومن الإنصاف أن أذكر أنّ بعضهم وهم قلة من يحسن إخراج الكتب على ما ينبغي لها من الإتقان.

وقد قلّدهم في الاستكثار من جمع المخطوطات في الكتاب المراد إخراجها كثير ممن سبقونا إلى هذا المجال، وقلدناهم في قليل مما أخرجناه من الكتب، ثم خار لنا الله ووفقنا إلى طريق الصواب بفضلله ومثّه سبحانه وتعالى، فسلكتنا الطريق القويم، طريق أئمتنا الحديث:

اختيار أصحّ النسخ وأوثقها، ثم النصّ على ما يخالفها في المواضع المهمة، التي يخشى فيها اللبس على القارئ، والإعراض عن الخطأ البين الذي لا شكّ فيه، وعن الخلاف بين النسخ فيما لا طائل تحته، والحمد لله على التوفيق. "اهـ كلامه. انظر معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب (ص/ ٥٢).

وكذلك أن يضبط الأعلام والكلمات التي يحصل فيها الاشتباه، وإذا وجد زيادة مهمة في نسخة فيضيفها في الأصل مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية، كما أنه إذا وجد خطأ نحويًا أو إملائيًا يصلحه، ويشير إليه في الحاشية.

وإذا وجد حرفًا أو كلمة ساقطة لا يصحَّ المعنى إلا بها فله أن يضيفه بشرط وضعها بين قوسين معكوفين. ^(١)

وعلى الباحث أن يهتم بعناوين المصنّف والأبواب والفصول، فيثبتها كما هي، ويثبتها بخط أكبر من خط النصّ، ويمكن للمحقق أن يزيد بعض الأبواب التي لم يوبّها المصنّف إذا كان من باب التوضيح، لكن لا يكثر من ذلك إذا كان المقصود منه التحقيق لا التوضيح، كما يفعله كثير.

ويمكن للباحث عند كتابة البحث أن يجمّل الكتاب في الحاشية ببعض الفوائد المهمة التي تتعلق بالكتاب، والغالب أن تكون هذه الأشياء:

- [١] تخريج الآيات والأحاديث. [٢] نسبة النُّقول إلى مصادرها وتوثيقها.
- [٣] تخريج الشواهد والأشعار والأمثلة. [٤] الترجمة للأعلام الواردة في الكتاب.
- [٥] شرح المفردات الصعبة. [٦] الإحالة إلى موضوع سابق أو لاحق.

(١) إذا اكتشفنا خطأ أو تصحيحًا ظاهرًا فلهم في ذلك طريقتان: **الأولى**: إبقاء الكلمة التي وقع فيها الخطأ في النص، ثم يوضع عليها رقم، ويذكر الصواب في الهامش، مع التعليق أو بدونه، مع الإشارة إلى نوع الخطأ. **والثانية**: أن يذكر التصويب في صلب النص، ثم نذكر في الهامش الكلمة على حالتها الأولى مع الإشارة إلى ما حدث فيها، وهذه الطريقة أولى وأجدى؛ لأن المطلوب من المحقق تقديم النص للقارئ سليماً، وقد يعمل بعضهم بالأولى فلا يعاب عليهم. انظر مقدمة في أصول البحث العلمي للطويل (ص/ ٢١٠).

[٧] الإيضاح والتقييد والانتقاد والتنبيه على ما في الأصل إن كان مناسباً.

والخامس: وضع الفهارس المختلفة:

إذ فرغ المحقق من تحقيق الكتاب، فعليه أن يضع في آخر الكتاب فهارس مختلفة، كفهرس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والأثار السلفية، والأبيات الشعرية، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات أو المواضيع. وقد تقدم (ص / ٤٥) من هذا الكتاب كيفية ترتيب الفهارس والله أعلم.

والسادس: وضع المقدمات:

آخر ما يعمل به المحقق هو وضع المقدمات المتعلقة بالمحقق، وتشتمل على أمور منها:

- (١) سبب اختيارك لهذا الكتاب. (٢) الشكر والتقدير لمن تعاون معك وغيرهم.
- (٣) ترجمة مختصرة للمؤلف مع ذكر مصادر الترجمة.
- (٤) ذكر موضوع الكتاب وقيمه العلمية. (٥) منهجيته في التحقيق وأعماله.
- (٦) التحقق من صحة الكتاب واسمه ونسبته إلى مؤلفه.
- (٧) وصف المخطوطات التي اعتمدها المحقق مع ذكر أسماء النساخ وتاريخها وعدد أوراقها وعدد السطور في الورقة وما فيها من هوامش وأماكن وجودها إلى غير ذلك ويحسن أن يصوّر مقدماتها ويضعها في المقدمة للتوثيق، والله أعلم. (٨)

(١) ينتبه المحقق الرموز الموجودة في بعض المخطوطات، فإن للعلماء اصطلاحات في رمز بعض الكلمات، ككلمة (صح) للدلالة على أنه صحيح، وحرف (صـ) ممدودا ويسمى ضبة أو علامة التمريض، ويؤتى به للدلالة على أن اللفظ الذي تحته خطأ، وإذا ضرب فوق اللفظ بخط فمعناه أنه محذوف، وغير ذلك من رموز المحدثين وغيرهم والله سبحانه أعلى وأعلم.

كَيْفِيَّةُ تَلْخِيصِ الْكُتُبِ

مَعْنَى التَّلْخِيصِ: إبراز النصّ الأصلي بأسلوب كاتب التلخيص في عدد قليل من

الكلمات مع الحفاظ على صلب النص المكتوب. ^(١)

أو القيام بإعادة كتابة النص بطريقة مختصرة وتوضيح الأفكار الرئيسية.

ومن مقاصد التَّأْلِيفِ كما تقدم التلخيص والاختصار، ومنعه بعضهم. ^(٢)

(١) الاختصار أو التلخيص: تقليل الشيء، فقد يكون اختصار الكتاب بتقليل مسائله، وقد يكون بتقليل ألفاظه مع تأدية المعنى.

وفُرقَ بعضهم بين التلخيص والاختصار بأن التلخيص قد يكون في معنى الاختصار، وقد يكون مغايراً له تماماً، فيكون بمعنى البسط والشرح والاستقصاء. انظر مجلة البحوث الإسلامية العدد (٣٤٥/٥٩).

(٢) بحجة أنه مناف للطريقة السليمة في التربية والإعداد العلمي، وأنه مظهر من مظاهر التراجع وضعف الحياة العلمية، ولذلك فإنه يظهر في العصور التي تعلق فيها الدعوة للتقليد، وغلق باب الاجتهاد، ولما له من العيوب كحذف شيء قد يحتاج إليه القارئ، وصعوبة فهمه وحل ألفاظه في بعض الأحيان، وتأثير المختصر بتخصيص المختصر، ومدار اهتمامه، فإذا كان مثلاً لغوياً تركّز اهتمامه على الجوانب اللغوية أكثر من غيرها، وأعمل الحذف فيها عداها، وتضييع جهد المنصف الأصل، وعدم الاهتمام بالمبسوطات، ونحو ذلك، وممن يرى هذا الرأي: الجاحظ، وابن خلدون، وياقوت الحموي.

وهذا فيه نظر، وذلك أن الاختصار يقصد به في كثير من الأحيان بعض النقد والتمحيص لمؤلفات سابقة، ثم إن الحاجة تدعو إليه لتقريب العلم، وتسهيل حفظه، ولذا فإن المؤلف قد يلج عليه تلاميذه، أو يطلب إليه آخرون أن يقوم باختصار كتابه، لتعميم نفعه، وتيسير فهمه وحفظه.

ولا شك أن للاختصار فوائد عديدة، ولكن إذا طغت عيوب الاختصار على فوائده، فقد تلاشت الحاجة إليه، وإذا منع صاحب الكتاب من اختصاره فليس للمتأخر أن يقدم عليه، كما فعله ياقوت الحموي، مع أن بعضهم اختصار كتابه معجم المؤلفين، ويذكر عن الإمام الوادعي أنه كان يمنع من اختصار أو حذف أسانيد كتابه الصحيح المسند. انظر مجلة البحوث الإسلامية العدد (٣٦٠-٣٧١/٥٩) ومقدمة معجم البلدان (١٤) والمقدمة لابن خلدون (ص/٧٣٤-٧٣٣).

ولا دليل لهم على ذلك، فإن أهل العلم ما زالوا يختصرون الكتب لما له من الأهمية وتقريب العلوم لدى الأمة، وتمكين القارئ من الاستيعاب والتركيز والقدرة على التقاط العناصر المهمة، وحفاظ الوقت مع الاستفادة، وتوليد الثقة في النفس بفهم الكتاب، وتصغير حجم الكتاب ليسهل حمله واصطحابه في السفر ونحوه، وغير ذلك من فوائد التلخيص والاختصار.^(١)

ولكن **ليس كلُّ اختصار** اختصاراً بل الاختصار ما روعي فيه منهجية الاختصار وخطواته التي ينبغي أن يراعيها المختصر، حتى لا يكون عمله تشويهاً للكتاب (الأصل)، وإضراراً بمقصد مصنّفه، وإفساداً لعمله، وطمساً للفوائد التي قصد إبرازها من مصنّفه، ولهذا ينبغي للباحث المختصر أن يراعي هذه الأمور:^(٢)

الأوّل: محافظة الأمانة العلمية التي تقتضي رد الحق إلى أهله، والاعتراف للفاضل بفضله، ونسبة العمل إلى عامله، وذلك يكون نسبة الكتاب إلى مصنّفه، والتنويه به في عنوان المختصر، أو في مقدمته، أو فيهما؛ حتى لا يؤدي عدم التنويه به إلى طمس ذكره ونسيان أمره، في حين أن الجهد الأساسي هو له، لا للمختصر.

(١) يقول الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله في الطريق إلى النبوغ العلمي (ص/ ١٢٩-١٣٠): "ولذا نجد بعض أهل العلم يختصرون الكتب، فتجد العالم الفلاني اختصر كتاب كذا، وكتاب كذا. لماذا هذا الاختصار؟ الاختصار نوع فهم للمختصر، لذلك انتخب طالب العلم من كتب أهل العلم ما ينفعه من فهم العلم مهم جداً".

(٢) استفدت هذه الفوائد من مقال وقفت عليه في مجلة البحوث الإسلامية العدد (٥٩/ ٣٣٧) بعنوان: قواعد الاختصار المنهجي في التأليف للدكتور: عبد الغني أحمد جبر مزهر.

والثاني: تحرّي حسن القصد، وسلامة النية في عمله، ورجاء نفع الأمة.

والثالث: دقة النظر للكتاب الذي يتصدى لاختصاره، ودراسة منهج المصنف دراسة عميقة؛ للتوصل إلى معرفة المقاصد الأساسية من تأليفه، فليس المقصود من الاختصار تقليل الصفحات، والتخلص من المجلدات.

والرابع: عدم التغير في ترتيب الكتاب الأصلي وفي سياقه دون الحاجة إلى ذلك.

وكيفية التخلص أن يمرّ بهذه الخطوات الأربعة التي نشير إليها: ^(١)

الخطوة الأولى: قراءة الكتاب كاملاً:

وهي أن يقوم بها الملخص أن يقرأ الكتاب المراد تلخيصه قراءة كاملة بتمعّن وفهم واستيعاب، لكي يتمكن منها تحديد الفوائد الرئيسية في النص، ووضع خطوط تحتها، وأن يعيد الصياغة بطريقة جيّدة، ولا يمكن ذلك إلا بأن يكون على اطلاع عميق بجميع تفاصيل الكتاب، وأن يكون قد قرأه عدّة مرات.

وأفادني بعضهم أن هناك نظرية جميلة لعبد القاهر الجرجاني في قراءة الكتب، وذلك بأن يقرأ الملخص الكتاب (١٢) مرّة، وأن يحدّد أوراقاً معيّنة يقرؤها ولا يخالفها، لا تقل عن ثلاث، ولا تزيد على عشر، وأن يحدّد كذلك الوقت الذي يقرؤها، وقد جرّب كثير هذه الطريقة فاستفادوا، كما أفاده بعضهم، والله أعلم. ^(٢)

(١) استفدت كثيراً من هذا المبحث من مقال نشر في منتديات جامعة الملك عبد العزيز رحمه الله بعنوان (كيف تلخص كتاباً).

(٢) لم أقف على مصدر هذه النظرية بعد بحث طويل.

والخطوة الثانية: تمييز الفوائد المهمة من غيرها: ^(١)

فلا بد للملخص أن يحدّد الفوائد الرئيسية للكتاب بحيث يميّز بين ما هو مهمّ وبين ما ليس بهمهم، ولا يتعلق بالموضوع، ويحذف كل ما هو ليس من الضروري للكتاب، فيحذف الأمثلة الكثيرة والاستطرادات والهوامش وغيرها مما لا يحتاج إليها.

ويمكن أن يلخص الفوائد المهمة فيما يأتي:

(أ) التعريفات (ب) التقسيمات، (ج) الإجماعات والاتفاقات، (د) الأسباب والتعليقات، (هـ) الشروط (و) الأركان، (ز) الضوابط، (ح) الفروق، (ط) القواعد المطردة، (ي) الفوائد المتشابهة، (س) النوادر العلمية.

وعليه أن يركّز المواطن التي تبدو فيها الأهمية، فيرتب الفوائد الأهم فالأهم، كما أن عليه أن يحاول الإيجاز والابتعاد عن الشرح المطوّل لأنه أساس التلخيص. ^(٢)

(١) جعل هذه الخطوة مستقلة في كتاب يسمّى عند أهل العلم انتقاء، ويراد به الاختيار، أي اختيار أجود مادة الكتاب، وما يؤدي المعاني من الألفاظ، ومنه انتقاء الأدلة، والنكت، والفوائد، وغيرها.

ومن أمثلة ذلك: (منتقى خلاصة البدر المنير) لابن الملّقن، حيث إنه صنف كتاب البدر المنير، فوقع في سبعة مجلدات، ثم لخصه في أربعة مجلدات، وسماه: خلاصة البدر المنير، ثم انتقاء في جزء، وسماه: (منتقى خلاصة البدر المنير)، وللشيخ ابن عثيمين كتاب: (منتقى الفوائد والفرائد).

وقد يطلق على المنتقى المنتخب، فإن من معاني الانتقاء انتخاب الأحاديث من كتاب حديثي أو من مرويات أحد الشيوخ، وجمعها وتصنيفها في كتاب. انظر مجلة البحوث الإسلامية العدد (٣٥٦/٥٩).

(٢) مع اعتناؤه بتوضيح الأمور المشكّلة والوجوه المحتملة، بإرجاع الضمائر إلى مراجعها، وإزالة الإشكال والإبهام بالمجاز بين، كأن تكون الكلمة اسماً لأكثر من موضع، أو يكون الاسم يشترك فيه أكثر من راو. . . إلخ. انظر مجلة البحوث الإسلامية العدد (٣٧٣/٥٩).

والخطوة الثالثة: كتابة التلخيص:

إذا انتهى الملخص من الخطوة الثانية فلم يبق له إلا أن يكتب التلخيص بحيث يجعل الملخص جانبا عنده، ثم يبدأ التلخيص مع كتابة اسم الملخص ومؤلفه، وبيان منهجية صاحب الكتاب الأول، والإشارة إلى التقسيم الذي اعتمده المصنف أبوابا وفصولا.

وينبغي عند تلخيص الكتاب المحافظة على جعل التلخيص مختصرا شاملا، أي يشتمل على أفكار الكتاب كاملا، ولكن بصيغة مختصرة.^(١) وعليه أن يستخدم ألفاظا واضحة سالمة من التعقيد اللفظي والمعنوي، فيوضح الجمل أو المعلومات التي ما هي واضحة، مع محافظة تناسق الكتاب، والله أعلم.

(١) المطلوب من الملخص في هذه المرحلة أن يعتني بأمور:

الأول: الاستقصاء لمسائل الكتاب (الأصل) وفوائده، والاقتصار على حذف ما يغني مذكوره عن محذوفه، من التكرار، وتوضيح الواضح الجلي.

والثاني: المحافظة على المعاني التي قصدها المصنف، وصبها في قالب لغوي سهل، وحذف عويص اللغة وتعقيدات إن وجدت.

والثالث: عدم المبالغة في الإيجاز بحيث ينتهي إلى الإغلاق والغموض، فينا في الغرض الذي قصده، فيفر من بشاعة التطويل إلى شناعة التعقيد.

والرابع: أن يبين عمله في الكتاب بيانا واضحا، وطريقته في الاختصار، ومنهجه في ذلك، حتى يمكن الحكم على عمله بالصواب أو بالخطأ، ليبرأ صاحب الأصل من خطئه، ويخرج من عهده، وكذلك ينبغي أن يبين مسوغات عمله واختصاره لهذا الكتاب.

انظر مجلة البحوث الإسلامية العدد (٣٧٣/٥٩).

ويستحسن التوازن بين فقرات التلخيص بحيث لا يطول بابا أكثر من الآخر إلا لفائدة مهمة يراها الملخص.

والخطوة الرابعة: مقارنة التلخيص بالنص الأصلي: ^(١)

وذلك للتحقق من صحة التلخيص للأصل، وإجراء التعديلات المناسبة، وله أن يطلعها غيره ليصوبوا له، والحمد لله رب العالمين.

(١) لا يجوز للمختصر أن يقع منه تحريف لكلام المصنّف أو نسبة رأي أو مذهب إليه لم يقل به، ولو كان المذهب الحق، والرأي الصواب؛ فإن العدل يقتضي ألا يقول قولاً لم يقله، أو ينسب إليه مذهب لم يذهب إليه، إذ قد يذهب إلى ذلك بعض المختصرين، لتكثير سواد أهل الحق، وتأيد مذهبهم، غير أن هذه الغاية النبيلة لا تسوغ مثل هذا العمل القبيح الذي لا يعدو أن يكون كذباً، ولا يجوز أن نداوي الحمى بالطاعون. انظر مجلة البحوث الإسلامية العدد (٥٩ / ٣٧٤).

كَيْفِيَّةُ تَحْضِيرِ الْخُطْبَةِ وَنَحْوَهَا

الخطبة هو الكلام المنشور الذي يلقي الخطيب من المنبر، ويقال: (خطبت على المنبر خطبة)، وأما الخطابة هي ملكة تعين صاحبها على إقناع المخاطبين في أي أمر يدعي أنه غرض صحيح. ^(١)

وللخطابة غاية ذات شأنٍ خطير، وهي إرشاد الناس إلى الحقائق، وتشويقهم إلى ما ينفعهم في هذه الحياة الدنيوية والحياة الأخروية.

وقد اعتنى بها الإسلام إذ شرعها في أيام الجمع والأعياد ومواسم الحج ونحوها. ^(٢) والخطيب الناجح والواعظ الدّيني يشترط فيه شروط: ^(٣)

الأوّل: أن يكون عالماً بالعقائد الصحيحة، حتى لا يزيغ ويؤوي الناس بسوء عقيدته في درك ظلمات الضلال فتسوء العقبي.

والثاني: أن يكون عالماً بالفروع إجمالاً، كي يصحح العبادات بما علمه من علم الفقه، ولأنه عرضة يسأله المأمومون في الأحكام، فيجيبهم عن حقيقة ويهديهم بنور الشريعة إلى صراط مستقيم.

(١) يقول الأستاذ محمد الخضر حسين في الخطابة عند العرب (ص/٩): "أما الخطابة في لسان الأدباء والبلغاء، فهي: إلقاء الكلام المنشور سجعاً أو مُرسلاً؛ لاستئالة السامعين إلى رأي، أو ترغيبهم في عمل، وهذا ما يريدونه عندما يذكرون الخطابة ويقولون: فلان يقوم على الخطابة أكثر مما يقوم على الكتابة." تحفة الخطيب للحاشدي (ص/٨).

(٢) الخطابة عند العرب (ص/١٠-١١).

(٣) إصلاح المساجد للشيخ القاسمي (ص/٦٩).

والثالث: أن يكون عالماً بالسنة عارفاً بما صح فيها مما لم يصح، حتى لا يكون سبباً لإذاعة الأحاديث الضعيفة والموضوعة بين الناس، فيضل ويضلوا به. ^(١)

والرابع: أن يكون فصيحاً منطلق اللسان، وعالماً بقواعد اللغة العربيّة، ويقدر على تأليف كلام بليغ، يعبر به عما يخطر بباله من المعاني الكامنة في ضميره.

والخامس: أن يكون صالحاً تقياً مهذباً ورعاً قنوعاً زاهداً غير متجاهر بمعصية ولا متلبساً بمخالفة، يفعل ما يقول، حتى يكون له جاه عند الناس، بحيث تهابه القلوب، وتجله العيون، وتعظمه النفوس، يهابه الصغير ويوقره الكبير، فإن ذلك أدعى إلى قبول الموعدة منه.

(١) زاده الإمام الألباني في تحقيقه للكتاب المتقدم.

وقد نقل القاسمي في قواعد التحديث (ص/٣٩) فتوى لابن حجر الهيتمي في هذه المسألة ونصّها: "وسئل رضي الله عنه في خطيب يرقى المنبر في كل جمعة، ويروي أحاديث كثيرة، ولم يبين مخرجها، ولا رواها فما الذي يجب عليه؟

فأجاب بقوله: ما ذكره من الأحاديث في خطبه من غير أن يبين رواها، أو من ذكرها، فجائز بشرط أن يكون من أهل المعرفة في الحديث أو بنقلها من مؤلفه كذلك؛ وأما الاعتماد في رواية الأحاديث على مجرد رؤيتها في كتاب ليس مؤلفه من أهل الحديث، أو في خطب ليس مؤلفها كذلك فلا محل لذلك! ومن فعله عزر عليه التعزير الشديد. وهذا حال أكثر الخطباء فإنهم بمجرد رؤيتهم خطبة فيها أحاديث حفظوها، وخطبوا بها من غير أن يعرفوا أن لتلك الأحاديث أصلاً أم لا فيجب على حكام كل بلد أن يزجروا خطباءها عن ذلك، ويجب على حكام بلد هذا الخطيب منعه من ذلك إن ارتكبه".

ثم قال: "فعلى هذا الخطيب أن يبين مستنده في روايته فإن كان مستنداً صحيحاً فلا اعتراض عليه وإلا ساغ الاعتراض عليه بل وجاز لولي الأمر - أيد الله به الدين وقمع بعدله المعاندين - أن يعزله من وظيفة الخطابة زجراً له عن أن يتجرأ على هذه المرتبة السنية بغير حق".

وطريقة تحصيل الخطابة: التمرّن والتدرّب عليها يوماً بعد يوم، إذ الخطابة لا يُحْكَمُ صُنْعُهَا إِلَّا مَنْ يَأْخُذُ بِهَا خَاطِرَهُ يَوْمًا فَيَوْمًا، وَيُرَوِّضُ عَلَيْهَا لِسَانَهُ فِي هَذَا الْمَجْمَعِ مَرَّةً، وَفِي ذَلِكَ الْمَجْمَعِ مَرَّةً أُخْرَى، وَإِنْ رَوَعَهُ الْمَوْقِفُ أَوْ لَا أَمْنَهُ آخَرًا، فَقَدْ بَدَأَ قِيلَ: مَنْ وَقَفَ حَيْثُ يَكْرَهُ وَقَفَ حَيْثُ يَجِبُ. ^(١)

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْرَسَ كَيْفِيَّةَ الْخُطَابَةِ، وَيَجْعَلَ لَهَا مِنْ أَوْقَاتِ الدِّرَاسَةِ نَصِيبًا كَافِيًا، حَتَّى تُخَرِّجَ لَنَا هَذِهِ الْمَعَاهِدُ وَالْمَدَارِسُ خُطَبَاءَ يَقُودُونَ الْأُمَّةَ إِلَى الْمَنْهَجِ الصَّحِيحِ وَالْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ. ^(٢)

وَالْخُطْبَةُ الْمَحْمُودَةُ هِيَ الْخُطْبَةُ الدِّينِيَّةُ الْمَشْتَمِلَةُ عَلَى بَعْضِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ السَّلَفِيَّةِ وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ النَّبِيَّةِ وَتَعْبِيرَاتِ الْخُطِيبِ الْجَيِّدَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ سَمَّى الْخُطْبَةَ ذِكْرَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، فَقَالَ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الجمعة: ٩] فَدَلَّ عَلَى اشْتِرَاطِهِ فِيهَا.

وَيَنْبَغِي لِلْخُطِيبِ أَنْ يَوْجِزَ، وَأَنْ يَجْعَلَ الْخُطْبَةَ قَصِيرَةً، فَإِنْ خَيْرَ الْكَلَامِ مَا قَلَّ وَدَلَّ، فَلَوْ لَمْ تَتَجَاوَزْ (١٠) دَقَائِقَ، أَوْ بِالْكَثِيرِ (١٥) دَقِيقَةً لَكَانَ أَحْسَنَ.

(١) الخطابة عند العرب (ص/ ١٨) وفن الخطابة للشيخ علي محفوظ (ص/ ١٩).

(٢) الخطابة عند العرب (ص/ ١٦) والعقد الفريد (٤/ ١٤٦).

وفي صحيح مسلم برقم (١٧٨٢) عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ طَوْلَ صَلَاةِ الرَّجُلِ، وَقَصَرَ خُطْبَتِهِ، مِثْنَةٌ مِنْ فَقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ، وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنْ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا»^(١).

وأحسن وقت لتحضير الخطبة ونحوها ساعة نشاطك وفراغ بالك وإجابتها إياك، فإنَّ قليل تلك الساعة أكرم جوهرًا، وأشرف حسبا، وأحسن في الاستماع، وأحلى في الصدور، وأسلم من فاحش الخطأ، وأجلب لكل عين من لفظ شريف، ومعنى بديع^(٢).

وطريقة تحضير الخطبة ونحوها أن تمرَّ على هذه الخطوات الثلاثة:

الأولى: اختيار الموضوع، وهو تحديد الموضوع وتعيينه، وكان النبي ﷺ يخطب في كل وقت بما تقتضيه حاجة المخاطبين ومصلحتهم^(٣). وكان مدار خطبه ﷺ على حمد الله والثناء عليه بآلائه وأوصاف كماله ومحامده، وتعليم قواعد الإسلام من التوحيد وغيره، وذكر الجنة والنار والمعاد، والأمر بتقوى الله، وتبيين موارد غضبه ومواقع رضاه، فعلى هذا كان مدار خطبه ﷺ^(٤).

(١) وفي سبل السلام للصنعاني (١/٤٠٣): "وإِنَّمَا كَانَ قَصْرُ الْخُطْبَةِ عَلَامَةً عَلَى فَقْهِ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الْفَقِيهَ هُوَ الْمُطَّلِعُ عَلَى حَقَائِقِ الْمَعَانِي وَجَوَامِعِ الْأَلْفَاظِ فَيَتِمَكَّنُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالْعِبَارَةِ الْجُرْزَلَةِ الْمُفِيدَةِ."

(٢) العقد الفريد (٤/١٤٦)

(٣) زاد المعاد (١/١٧٩). وانظر خطب الجمعة ومسؤوليات الخطباء (ص/٨)،

(٤) زاد المعاد (١/١٨١).

والثانية: جمع الخطيب ما يتعلق بموضوع خطبته من الأدلة وغيرها من الحقائق مما يريد أن يذكره في خطبته، فيجمع بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأثار السلفية المتعلقة بموضوعه، مستعينا بالكتب المؤلفة في هذا الشأن ككتاب نظرة النعيم، وكتاب جمع مواضيع القرآن.

وقد يزداد بعض أقوال أهل العلم إن احتيج إلى ذلك. ^(١)

والثالثة: التنقيح والتهذيب، والمراد بها أن يرتب الخطيب ونحوه شتات الموضوع في نسق واحد، متسلسل الأفكار والجمل والعبارات، بأسلوب جميل يعطي المعنى حقه واللفظ حقه، ويعتني بهما، ويمكن أن **يقسم الموضوع** كالتالي:

الأول: الديباج، والمراد به أن يفتتح الخطبة بحمد الله والثناء عليه والشهادتين وغيرها مما ورد في خطب النبي ﷺ، كما ورد ذلك في حديث جابر رضي الله عنه أنه قال: قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَإِنَّ أَفْضَلَ الْهُدْيِ هُدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ». ^(٢)

(١) على الخطيب البحث عن الموضوع في كتب أهل العلم والفقه في الدين وإذا كان الموضوع فقهياً رجع إلى كتب الفقه وإذا كان في الآداب رجع إلى كتب الآداب، وإذا كان الموضوع عن ظاهرة معاصرة حسن بالخطيب أن يرجع إلى كلام الثقات الذين يعتنون بالتثبت من صحة المعلومات، لا ما يسمع من الإذاعة. انظر خطب الجمعة ومسؤوليات الخطباء (ص/ ٩).

(٢) وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد (١/ ١٧٩): "وَكَانَ لَا يَخْطُبُ خُطْبَةً إِلَّا افْتَتَحَهَا بِحَمْدِ اللَّهِ. وَأَمَّا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ: إِنَّهُ يَفْتَتِحُ خُطْبَةَ الْإِسْتِسْقَاءِ بِالِاسْتِغْفَارِ، وَخُطْبَةَ الْعِيدَيْنِ بِالتَّكْبِيرِ فَلَيْسَ مَعَهُمْ فِيهِ سُنَّةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْبَتَّةَ، وَسُنَّتُهُ تَقْتَضِي خِلَافَهُ، وَهُوَ افْتِتَاحُ جَمِيعِ الْخُطَبِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ."

ثم بعد ذلك يأت لفظ (أما بعد)، مع لفظ فيها جلب انتباه كقوله: أيها الناس، عباد الله.

والثاني: المقدمة، وهي مبدأ الخطبة في الحقيقة، ويعنى بها الكلام الذي يقصد منه تهيئة نفوس السامعين، ولا بدّ فيها أن يشير إلى موضوعها، ويلوح بالقصد منها، وقد قيل قديماً: (خير الكلام ما شوّق أوله إلى سماع آخره).^(١)

ومن الخطباء من يفتتح بآية أو حديث تتعلق بموضوع كلامه، وهو حسن. **والثالث: البيان،** وهو إيضاح الغرض الذي لأجله انتصب الخطيب، وهو الذي يستغرق معظم وقتها، وأفكارها، فينبغي على الخطيب مراعاة ما يلي: **الأول:** أن تكون الأفكار منظمة، ومسلسلة، و مترابطة ووافية.

والثاني: أن يحسن الاستشهاد على كل فكرة في موضعها.

والثالث: أن يتجنب الاستطراد الذي يخرج عن الموضوع إلى موضوع آخر فآخر.

(١) يقول ابن الأثير في المثل السائر (٢/ ٢٢٤): "وإنما خصت الابتداءات بالاختيار؛ لأنها أول ما يطرق السمع من الكلام؛ فإذا كان الابتداء لائقاً بالمعنى الوارد بعده توفّرت الدواعي على استماعه، وكيفيك من هذا الباب الابتداءات الواردة في القرآن، كالتحميدات المفتتح بها أوائل السور، وكذلك الابتداءات بالنداء، كقوله تعالى في مفتتح سورة النساء: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [سورة النساء: ١]، وكقوله تعالى في أول سورة الحج: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة الحج: ١]، فإن هذا الابتداء مما يوقظ السامعين للإصغاء إليه".

والرَّابِع: أن يحرص على ربط الموضوع بالواقع ودنيا الناس، وآثاره في الحياة التي نعيشها. ^(١)

فمثلاً: إذا كان الخطبة حول الصلاة فيبدأ بعد الحمدلة بعظم قدر الصلاة وأهميتها، ثم بتعريف الصلاة وفوائدها ثم ثمرتها وما يستفاد منها.

والرَّابِع: الغاية، وهو أن ينتقل الخطيب إلى غاية الموضوع والفائدة العملية المرجوة منه، بالتحريض والحث على الشيء أو التحذير منه، **فمثلاً:** إذا كانت الخطبة حول الصلاة فيرغب الخطيب على الحفاظ عليها وملازمتها، ويجذر من ضياعها، والتفريط فيها، مع ذكر الأدلة الواردة في العقوبات وغيرها، والله أعلم.

والخامس: الخاتمة، وهي آخر ما يلقي في ذهن المستمع، وآخر ما يتعلق بباله، وللخواتيم أهميتها العظمى في تحقيق أهداف الخطبة، لذلك ينبغي على الخطيب أن يراعي ما يلي: **الأوّل:** أن تتضمن تلخيصاً للموضوع يكون جامعاً مركزاً يجمع أطرافه التي استغرقت معظم الوقت ليضعها أمام المستمع في كلمات مختصرة.

والثَّاني: أن تشتمل على النتائج التي يريد الخطيب استخلاصها والتوصل إليها.

والثَّالث: أن تشتمل على توصيات، ودعوة للعمل، والسَّير نحو خطوة جديدة إلى الأمام. ^(٢)

(١) انظر الخطابة الإسلامية المؤلف: عبد العاطي محمد شلبي، عبد المعطي عبد المقصود (ص / ٢٠).

(٢) انظر الخطابة الإسلامية (ص / ٢٠) وكتاب الإنشاء والخطابة لابن عاشور (ص / ٦٣-٦٨).

وكان الفراغ من تهذيب هذا الملخص (١٦ / صفر / ١٤٤٣ هـ) بقلم أبي مشكور الإسرافيلي عبد الشكور بن علي بن عبد الله الصومالي، والحمد لله ربَّ العالمين.

نَصِيحَةٌ لِطَالِبِ الْحَقِّ عِنْدَ الْبَحْثِ لِلْإِمَامِ الْمَعْلَمِيِّ

ينبغي لطالب الحق من المسلمين أن يختبر نفسه قبل البحث، ويسألها: ^(١)

[١] التقليد تريد أم التحقيق؟ ^(٢)

فإن كانت تريد التقليد؛ فأولى من قُلْد في العقائد [وغيرها] كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فإن لم يكن أهلاً للنظر فيها، فليبذل جهده في تحصيل التأهل.

وإن كان يريد التحقيق؛ فالتحقيق في الكتاب والسنة أيضاً. ^(٣)

(١) انظر آثار المعلمي (٥/ ٢٢) (٢٢/ ٢٥٨).

(٢) قال الإمام ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٣٤): "فَعَلَيْكَ يَا أَخِي بِحِفْظِ الْأُصُولِ وَالْعِنَايَةِ بِهَا، وَاعْلَمْ أَنَّ:

[١] مِنْ عَنَى بِحِفْظِ السُّنَنِ وَالْأَحْكَامِ الْمُتَّصِصَةِ فِي الْقُرْآنِ.

[٢] وَنَظَرَ فِي أَقَاوِيلِ الْفُقَهَاءِ فَجَعَلَهُ عَوْنًا لَهُ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَمِفْتَاحًا لِطَرَائِقِ النَّظَرِ، وَتَفْسِيرًا لِجَمَلِ السُّنَنِ الْمُحْتَمِلَةِ لِلْمَعَانِي.

[٣] وَلَمْ يَقُلْ أَحَدًا مِنْهُمْ تَقْلِيدَ السُّنَنِ الَّتِي يَجِبُ الْإِنْقِيَادُ إِلَيْهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ دُونَ نَظَرٍ.

[٤] وَلَمْ يُرِخْ نَفْسَهُ مِمَّا أَخَذَ الْعُلَمَاءُ بِهِ أَنْفُسَهُمْ مِنْ حِفْظِ السُّنَنِ وَتَدْبِيرِهَا وَاقْتِدَائِهِمْ فِي الْبَحْثِ وَالتَّقَهُمِ وَالنَّظَرِ.

[٥] وَشَكَرَ لَهُمْ سَعْيَهُمْ فِيمَا أَفَادُوهُ، وَبَنَّهُوا عَلَيْهِ.

[٦] وَحَدَّثَهُمْ عَلَى صَوَابِهِمِ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ أَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ يُبَرِّئُهُمْ مِنَ الزَّلَلِ كَمَا لَمْ يُبَرِّئُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْهُ:

فَهَذَا هُوَ الطَّالِبُ الْمُتَمَسِّكُ بِمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ، وَهُوَ الْمُصِيبُ لِحِطَّةِ وَالْمُعَايِنُ لِرُشْدِهِ وَالتَّبَعُ سُنَّةَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَدْيِ صَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَعَمَّنْ اتَّبَعَ بِإِحْسَانٍ آثَارَهُمْ، وَمَنْ أَعْفَى نَفْسَهُ مِنَ النَّظَرِ وَأَضْرَبَ عَمَّا ذَكَرْنَا وَعَارَضَ السُّنَنَ بِرَأْيِهِ، وَرَامَ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى مَبْلَغِ نَظَرِهِ فَهُوَ ضَالٌّ مُضِلٌّ، وَمَنْ جَهَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ أَيْضًا وَتَقَحَّمَ فِي الْفَتَوَى بِلَا عِلْمٍ فَهُمْ أَشَدُّ عَمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا".

(٣) انظر معنى التحقيق العلمي في الصحيحة للألباني (١/ ١ ق/ ١٩٣) برقم (٩١)

ثم ينبغي لطالب الحق أن يقدم قبل النظر في المسألة:

[٢] محاسبة نفسه، بأن يتجسس فيها: هل لها ميلٌ إلى وجهٍ معيّن في تلك

المسألة؟، أو إلى أي وجه يكون ذهب إليه فلان؟، أو أصحاب هذا المذهب؟، أو

هذه الفرقة؟ (١)

(١) لأن الباعث على الخيانة عند النظر في الحجج العلمية الهوى، فقد تهوى القول لأن في مقابله مشقةٌ كعدم وجوب الجماعة، أو إخراج مالٍ كجواز الحيل لإسقاط الزكاة، أو تحصيل مالٍ كجواز العينة، أو شهوةٌ كاستحلال النبيذ والملاهي، أو موافقةً لهوى من تحبُّ أو مخالفةً لهوى من تبغضُ كان يُطلَقَ رجلٌ، ثم يندم فيستفتيك فتَهْوَى عدم الوقوع إن كان صديقك، والوقوع إن كان بغيصك.

وقد تهوى القول لأنك ترى ذهابك إليه، وانتصارك له يُكسِبُكَ جاهًا وقبولًا وشهرةً؛ كأن يكون موافقًا لهوى الأمراء والأغنياء والعامة، وهذا من أضرّ الأهواء وأهدمها للدين.

وقد تهواه لأنك ترى في ظهور صحته فخراً لك، وفي ظهور بطلانه غضاضةً عليك، فتَهْوَى القول الذي سبق أن قلتَ به وعرفه الناسُ، والقول الذي مضى عليه آباؤك أو مشايخك أو إمامك، أو أي رجل أو فريق تنتسب إليه؛ لأنك ترى أن ما يثبت لمن تنتسب إليه من مدحٍ بإصابة أو نقصٍ بغلطٍ يسري إليك.

وقد تهوى القول لمناسبةً ما بينك وبين قائله، كأن تكون حنبلياً فتَهْوَى قول مالك إن كنت مديناً أو قول أبي حنيفة إن كنت فارسياً أو قول الشافعي إن كنت قرشياً، حتى لقد نجد المرأة في عصرنا تميل إلى قول يُروى عن عائشة.

وقد تهواه لأن في ظهور صحته نقصاً على من ينافسك من أقرانك ومعاصريك؛ لأنك تحبُّ ظهور نقصهم وظهور فضلك عليهم. وكذلك تهواه إذا كان في ظهور صحته تخطئةٌ لمن كان ينافس أباك أو شيخك أو إمامك أو أي رجل أو فريق تنتسب إليه؛ لأنك ترى أن في ظهور نقص ذلك رجحاناً لمن تنتسب إليه يسري إليك، حتى لقد يسمع الحنفي شعراً منسوباً إلى الإمام الشافعي فيحرص على أن يقدح في فصاحته.

وقد تهوى القول لأن فيه فضيلةً لك أو لمن تنتسب إليه أو توافقه في أمرٍ ما، أو لأن في مقابله نقصاً لمن يخالفك أو يخالف من تنتسب إليه، أو توافقه فتَهْوَى القول بأن الأعجمي كفاءٌ للعربيّة إن كُنتَ عجمياً، ومقابله إن كُنتَ عربياً، وتهوى صحة ما رُوِيَ في فضل العرب دون ما رُوِيَ في فضل فارسٍ إن كنت عربياً، وعكسه إن كنت فارسياً. انظر رفع الاشتباه للمعلمي (١/ ٦٩-٧٠).

فَإِنْ وَثِقَ بِأَنَّهُ لَا مِيلَ لَهُ الْبَتَّةَ: **فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْآنَ بَرِيءٌ مِنَ الْهَوَى**، لَكِنْ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَعْضُضَ لَهُ الْهَوَى بَعْدَ ذَلِكَ لِعَرُوضِ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِهِ!!!، وَهِيَ كَثِيرَةٌ.

[٣] وَمَتَى بَانَ لَهُ الْمِيلُ ^(١) **فَلْيَبْحَثْ عَنْ سَبَبِهِ**، فَإِنْ وَثِقَ بِأَنَّهُ لِبَرْهَانٍ يَقِينِي لَا يَحْتَمِلُ النَّقِيضَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ **فَلَيْسَ هَذَا بِهَوَى**، ^(٢) فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَوَى فَهُوَ هَوَى وَافِقُ الْحَقِّ. ^(٣)

(١) أَي: إِلَى قَوْلٍ مُعَيَّنٍ.

(٢) لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَأْخُذَ الشَّخْصَ ظَاهِرُ الدَّلِيلِ حَتَّى يَجِدَ دَلِيلًا آخَرَ يِعَارِضُهُ أَوْ يَكُونُ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى خِلَافِهِ، إِجْمَاعًا مُحَقَّقًا لَا مَجْرَدَ دَعْوَى، يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي طَرِيقِ الْمَجْرَتَيْنِ (ص/ ٣٩٣): "عَادَتُنَا فِي مَسَائِلِ الدِّينِ كُلِّهَا، دَقِيقُهَا وَجَلِيلُهَا **أَنْ نَقُولَ بِمُوجِبِهَا، وَلَا نَضْرِبَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَلَا نَتَعَصَّبَ لَطَائِفَةٍ عَلَى طَائِفَةٍ، بَلْ نَوَافِقُ كُلَّ طَائِفَةٍ عَلَى مَا مَعَهَا مِنَ الْحَقِّ، وَنَخَالَفُهَا فِيهَا مَعَهَا مِنْ خِلَافِ الْحَقِّ. لَا نَسْتَشْنِي مِنْ ذَلِكَ طَائِفَةً وَلَا مَقَالَةً، وَنَرْجُو مِنَ اللَّهِ أَنْ نَحْيَا عَلَى ذَلِكَ، وَنَمُوتَ عَلَيْهِ وَنَلْقَى اللَّهَ بِهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.**"

(٣) قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَدَبِ الطَّلَبِ (ص/ ٢٠٥): وَمَنْ حَقَّ الْإِنْصَافُ وَلَا زَمَ الْاجْتِهَادُ أَنْ لَا يَحْسَنَ الظَّنَّ أَوْ يَسِيئَهُ بَعْدَ مَنْ أَفْرَادَ أَهْلَ الْعِلْمِ، عَلَى وَجْهِهِ يُوجِبُ قَبُولَ مَا جَاءَ بِهِ أَوْ رَدَّهُ مِنْ غَيْرِ إِعْمَالِ فِكْرٍ، وَإِمْعَانِ نَظَرٍ، وَكَشْفِ وَبَحْثٍ؛ فَإِنْ هَذَا شَأْنُ الْمُقْلِدِينَ، وَصَنِيعِ الْمُتَعَصِّبِينَ، وَإِنْ غَرَّتْهُ نَفْسُهُ بِأَنَّهُ مِنَ الْمُنْصَفِينَ، وَأَنْ لَا يَغْتَرَّ بِالْكَثَرَةِ؛ فَإِنَّ الْمُجْتَهِدَ هُوَ الَّذِي لَا يَنْظُرُ إِلَى مَنْ قَالَ، بَلْ إِلَى مَا قَالَ، فَإِنْ وَجَدَ نَفْسَهُ تَنَازَعَهُ إِلَى الدُّخُولِ فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ، وَالْخُرُوجِ عَنْ قَوْلِ الْأَقْلَرِينَ، أَوْ إِلَى مُتَابَعَةٍ مِنْ لَهُ جَلَالَةُ قَدَرٍ، وَنِبَالَةُ ذِكْرٍ، وَسَعَةُ دَائِرَةِ عِلْمٍ، لَا لِأَمْرِ سِوَى ذَلِكَ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ فِيهِ عَرَقٌ مِنْ عُرُوقِ الْعَصْبِيَّةِ، وَشُعْبَةٌ مِنْ شُعَبِ التَّقْلِيدِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَوْفِ الْاجْتِهَادَ حَقَّهُ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمُجْتَهِدُ عَلَى التَّحْقِيقِ هُوَ مَنْ يَأْخُذُ الْأَوَّلَةَ الشَّرْعِيَّةَ مِنْ مَوَاطِنِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَدَّمَاهُ، وَيَفْرَضُ نَفْسَهُ مَوْجُودًا فِي زَمَنِ النَّبُوَّةِ، وَعِنْدَ نَزُولِ الْوَحْيِ، وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ عَالَمٌ، وَلَا تَقْدِمُهُ مُجْتَهِدٌ، فَإِنَّ الْخُطَابَاتِ الشَّرْعِيَّةَ تَتَنَاولُهُ كَمَا تَتَنَاولُ الصَّحَابَةُ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ، وَحِينَئِذٍ يَهْوَنُ الْخُطْبُ، وَتَذْهَبُ الرُّوْعَةُ الَّتِي نَزَلَتْ بِقَلْبِهِ مِنَ الْجُمُهورِ، وَتَزُولُ الْهَيْبَةُ الَّتِي تَدْخُلُ قُلُوبَ الْمُقْصِرِينَ."

وإن كان ليس إلا لدليل غير قاطع **فليقل لنفسه: دعي عنك الهوى**، فأنا الآن في مقام النظر، ولعلي أجد دليلاً مخالفاً لذاك أقوى منه. ^(١)

وإن كان لدليل لا يُعتدّ به، ^(٢) أو لأمرٍ آخر ليس بدليل أصلاً، ^(٣) أو لم يتبين له السبب، **فذلك هو الهوى** الذي من شأنه أن يُعمي ويُصمّ.

[٤] وطريق النجاة حينئذٍ **أن يبدأ** فيجاهد نفسه في اقتلاع ذلك الهوى منها، فإن عجز فليعرف ذلك الهوى، وليخش أن يكون ما يلوح له معه أنه دليل **ليس إلا**

شبهة قواها الهوى، قال الله تبارك وتعالى في الكفار: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٣٠]. ^(٤)

(١) من الذي عنده الآن، فإنه يوطّن نفسه بأنه لو وجه دليل أقوى من هذا لأخذ به.

(٢) كأن يكون ضعيفاً.

(٣) ككونه قول الجمهور، أو قاله صاحب المذهب.

قال الآلوسي رحمه الله في تفسير روح المعاني (١٥٦/٥): "وما عليّ إذا خالفت في بعض المسائل مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه؛ للأدلة التي لا تكاد تحصى، **فالحق أحقّ بالاتباع**، والتقليد في مثل هذه المسائل من سنن العوام."

(٤) كان شيخ الإسلام إذا انغلقت عليه المسائل يدعو ربه، ويقول: "يا معلّم آدم علّمني، ويا مفهّم سليمان فهمني" بل يتكلّم عن نفسه ويقول: "رُبّا طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير ثمّ أسأل الله الفهم وأقول يا معلّم آدم وإبراهيم علّمني وكنت أذهب إلى المساجد المهجورة ونحوها وأمرغ وجهي في التراب وأسأل الله تعالى وأقول يا معلّم إبراهيم فهمني".

يقول العلامة ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين (١٩٨/٤): "وَكَانَ شَيْخُنَا كَثِيرَ الدَّعَاءِ بِذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا أَشْكَلَتْ عَلَيْهِ الْمَسَائِلُ يَقُولُ " يَا مُعَلِّمَ إِبْرَاهِيمَ عَلِّمْنِي " وَيُكثِّرُ الْإِسْتِعَانَةَ بِذَلِكَ " اهـ.

العقود الدرية (ص/ ٤٢).

[٥] وبالجمله فمسالك الهوى دقيقه، والسلامه منه عزيزه،^(١) والتمييز معه بين

الحجة والشبهة صعب.^(٢)

(١) قال الإمام المعلمي في القائد إلى تصحيح العقائد (ص/ ٣٢): "وبالجمله فمسالك الهوى **أكثر من أن تحصى**، وقد جربت نفسي أنني: [١] ربما أنظر في القضية زاعماً أنه لا هوى لي.

[٢] فيلوح لي فيها معنى، فأقرره تقريراً يعجبني.

[٣] ثم يلوح لي ما يחדش في ذاك المعنى.

[٤] فأجدي أتبرم بذلك الخادش وتنازعني نفسي إلى تكلف الجواب عنه وغض النظر عن مناقشة ذاك الجواب.

وإنما هذا **لأنني لما قررت ذاك المعنى** أولاً تقريراً أعجبني صرت أهوى صحته، هذا مع أنه لا يعلم بذلك أحد من الناس، فكيف إذا كنت قد أذعته في الناس ثم لاح لي الخدش؟ فكيف لو لم يلح لي الخدش ولكن رجلاً آخر أعترض عليّ به؟ فكيف إذا كان المعترض ممن أكرهه؟ هذا ولم يكلف العالم بأن لا يكون له هوى؟ فإن هذا خارج عن الوسع، وإنما الواجب على العالم أن يفتش نفسه عن هواها حتى يعرفه ثم يحترز منه ويمعن النظر في الحق من حيث هو حق، فإن بان له أنه مخالف لهواه أثر الحق على هواه."

يقول شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٥٦): "وَقَدْ أَوْعَبْتُ الْأُمَّةَ فِي كُلِّ فَنٍّ مِنْ فُنُونِ الْعِلْمِ إِيْعَابًا فَمَنْ نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبُهُ هَذَاهُ بِمَا يَبْلُغُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ أَعْمَاهُ لَمْ تَزِدْهُ كَثْرَةُ الْكُتُبِ إِلَّا حَيْرَةً وَضَلَالًا".

(٢) الشبهة في اللغة: الالتباس والشبابه، **واصطلاحاً**: الشكوك التي توقع في اشتباه الحق بالباطل، فيتوَلَّد عنها الحيرة والريبه. قال ابن القيم: "والشبهة وارد يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له".

وإنما سميت الشبهة شبهة لاشتباه الحق بالباطل فيها؛ فإنها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل.

وحقيقتها التباس الحق بالباطل واختلاطه حتى لا يتبين، وليس هذا في نفس الأمر، وإنما هو نسبي إضافي، أي: من لم يتبين له وجه الحق في ذلك.

قال شيخ الإسلام: "وَهَكَذَا عَامَّةُ مَا تَنَازَعَ فِيهِ النَّاسُ يَكُونُ مَعَ هَؤُلَاءِ بَعْضُ الْحَقِّ؛ وَقَدْ تَرَكَوْا بَعْضَهُ كَذَلِكَ مَعَ الْآخَرِينَ. وَلَا يَسْتَبِيهِ عَلَى النَّاسِ الْبَاطِلُ الْمُحْضَرُّ؛ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُشَابَ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَقِّ؛ فَلِهَذَا لَا يَزَالُونَ مُحْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَجَمَ رَبُّكَ؛ فَإِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْحَقِّ كُلِّهِ؛ وَصَدَّقُوا كُلَّ طَائِفَةٍ فِيمَا قَالُوهُ مِنَ الْحَقِّ؛ فَهُمْ جَاءُوا بِالصِّدْقِ وَصَدَّقُوا بِهِ فَلَا يَخْتَلِفُونَ". انظر ومدارج السالكين (٣/ ٥٥٢) ومفتاح دار السعادة (١/ ١٤٠) وإغاثة اللهفان (٢/ ١٦٥-١٦٧) ومجموع الفتاوى (٨/ ٣٧).

[٦] لكن من صدقت رغبته في إصابة الحق، وبذل وسعه في جهاد نفسه، وتضرّع

إلى الله عزَّ وجلَّ سائلاً منه التوفيق،^(١) فإن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا

فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة العنكبوت: ٦٩].^(٢)

(١) لأن العبد مفتقر إلى الله سبحانه وتعالى، فيسأله أن يهديه، كما أمر الله تعالى في الحديث القدسي الذي في مسلم عن أبي ذر: «يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ».

قال شيخ الإسلام: "فَإِذَا افْتَقَرَ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ وَدَعَاهُ وَأَذْمَنَ النَّظَرَ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ وَكَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ: انْفَتَحَ لَهُ طَرِيقُ الْهُدَى".

وقال أيضاً: "وقد يشكل الشيء ويشتبه أمره في الابتداء فإذا حصل الاستعانة بالله واستهداؤه ودعاؤه والافتقار إليه أو سلوك الطريق الذي أمر بسلوكها هدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم".

انظر مجموع الفتاوى (٣٩/٤) (١١٨/٥) والصفدية (٢٩٥/١).

(٢) قال العلامة الفوزان في شرح مسائل الجاهلية (ص/١١٧): "فهذا ينبّه المسلم الذي يريد أن يكتب أو يؤلف أو يفتي، أن يتوقف عند حدود الله سبحانه وتعالى، وأن يتقي الله، وأن يكتب للحق، وإن لم يرض الناس".

وكان التعليق على هذه النصيحة (ليلة الجمعة/ ١٩/ ربيع الآخر/ ١٤٤٢ هـ) بقلم أبي مشكور الصومالي الإسرافيلي، والحمد لله رب العالمين.

فَهْرَسُ أَهَمِّ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

- ❖ أبجد العلوم، لصديق حسن خان، ن: دار ابن حزم.
- ❖ أحكام القرآن، لابن العربي، ت: محمد عبد القادر عطا، ن: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ❖ أدب الطلب ومنتهى الأدب للشوكاني، ت: عبد الله السريحي، ن: دار ابن حزم.
- ❖ إرشاد الفحول للشوكاني، ت: أحمد عزو عناية، ن: دار الكتاب العربي.
- ❖ إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد للصنعاني، ت: صلاح الدين، ن: الدار السلفية.
- ❖ إصلاح المساجد من البدع والعوائد للقاسمي، ت: الألباني، ن: المكتب الإسلامي.
- ❖ أصول الإنشاء والخطابة، لابن عاشور، ت: ياسر المطيري، ن: مكتبة دار المنهاج.
- ❖ أصول التخريج ودراسة الأسانيد، للطحان، ن: مكتبة المعارف.
- ❖ أصول في التفسير، للعثيمين، الناشر: المكتبة الإسلامية.
- ❖ إعداد البحث الأدبي، المؤلف محمد بن عبد الرحمن الشامخ.
- ❖ الأعلام للزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين.
- ❖ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، ن: دار المعرفة.
- ❖ البرهان في علوم القرآن للزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ن: إحياء الكتب العربية.
- ❖ تحفة الخطيب المؤلف: أبو عبد الله فيصل الحاشدي.
- ❖ التخريج والاعتبار عند المحدثين، لحمد بن إبراهيم العثمان، الناشر: دار الاستقامة.
- ❖ تذكرة السامع والمتعلم، لابن جماعة، ت: أبو عمرو الحجوري، ن: دار الآثار.
- ❖ تيسير الكريم الرحمن للسعدي، ت: عبد الرحمن اللويحق، ن: مؤسسة الرسالة.
- ❖ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ت: أبي الأشبال الزهيري، ن: دار ابن الجوزي.
- ❖ الجامع لأخلاق الراوي والسامع، للخطيب البغدادي، ت: الطحان، ن: المعارف.

- ❖ الحث على تعلّم البحث، لأبي عمار ياسر العدني.
- ❖ حلية طالب العلم، لبكر بن عبد الله أبو زيد، ن: دار العاصمة للنشر والتوزيع.
- ❖ الخطابة الإسلامية، للشليبي، وابن عبد المقصود، الناشر: المكتب الجامعي الحديث.
- ❖ الخطابة عند العرب، لمحمد الخضر حسين، ت: ياسر المطيري، ن: مكتبة دار المنهاج.
- ❖ خطب الجمعة ومسؤوليات الخطباء، لمجلس الدعوة والإرشاد، ن: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.
- ❖ الدربة على الملكة، المؤلف عمرو بن عبد المنعم سليم.
- ❖ الدرر السنية في الأجوبة النجدية، المؤلف: علماء نجد الأعلام، ن: ابن قاسم.
- ❖ روافد حديثية، المؤلف محمد بن عمر بازمول، الناشر: دار الاستقامة.
- ❖ سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، ن: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- ❖ سير أعلام النبلاء للذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الأرناؤوط، ن: الرسالة.
- ❖ صيد الخاطر لابن الجوزي، ن: دار القلم - دمشق.
- ❖ طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى، لدخيل اللحيان، الناشر: الجامعة الإسلامية.
- ❖ طرق البحث في الدراسات الإسلامية لمحمد قلعة جي، ن: دار النفائس.
- ❖ الطريق إلى النبوغ العلمي، المؤلف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.
- ❖ العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، ن: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ❖ علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، للبكار، الناشر: مجمع الملك فهد.
- ❖ فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي، ن: المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- ❖ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي، ن: دار الكتب العلمية.
- ❖ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، ن: مكتبة المثنى - بغداد.
- ❖ كيف تكتب بحثاً أو رسالة، المؤلف: أحمد شليبي.

- ❖ المجموع شرح المذهب للنووي، ن: دار الفكر.
- ❖ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، ت: فؤاد علي منصور، ن: دار الكتب العلمية.
- ❖ مقالات في علوم القرآن المؤلف: مساعد الطيار.
- ❖ مقدّمة ابن خلدون، الناشر: دار الكتب العلمية.
- ❖ مناهج البحث العلمي، المؤلف عبد الرحمن بدوي.
- ❖ منهج البحث الأدبي، المؤلف: علي جواد الطاهر.
- ❖ منهج البحوثات في الدراسات الإسلامية، المؤلف: فاروق حماد.
- ❖ المنهجية في طلب العلم، لسعيد بن دعاس اليمني، الناشر: مكتبة دار الحديث بدماج.

فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

٥	مَقْدَمَةُ الشَّيْخِ الْجَلِيلِ أَبِي بِلَالٍ الْحَضْرَمِيِّ
٦	مَقْدَمَةُ الشَّيْخِ الْجَلِيلِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحُجُورِيِّ
٧	المُقَدِّمَةُ
٨	مَعْنَى مَنَهْجِيَّةِ الْبَحْثِ
١١	مَقَاصِدُ التَّأْلِيفِ
١٦	فَوَائِدُ الْبَحْثِ
١٩	الْخُطُوبَاتُ الْعَامَّةُ لِلْبَحْثِ
٢٠	الأوَّلَى: التَّعَرُّفُ عَلَى الْكُتُبِ وَالْمَكْتَبَةِ
٢٣	الثَّانِيَّةُ: مَعْرِفَةُ مَصَادِرِ الْبَحْثِ الْمُعَيَّنِ
٢٥	الثَّالِثَةُ: قِرَاءَةُ بَعْضِ كُتُبِ الْمَوْضُوعِ
٢٧	الرَّابِعَةُ: تَحْدِيدُ مَوْضُوعِ الْبَحْثِ وَاخْتِيَارُهُ
٣٠	الخَامِسَةُ: الْجَمْعُ وَالتَّقْوِيشُ
٣٢	السَّادِسَةُ: اخْتِيَارُ الْأَسْمِ الْمُنَاطِقِ لِلْبَحْثِ
٣٣	السَّابِعَةُ: خِطَّةُ الْبَحْثِ
٣٦	الثَّامِنَةُ: الْمُسَوَّدَةُ
٣٩	التَّاسِعَةُ: الْخَاتَمَةُ
٤١	الْعَاشِرَةُ: طُرُقُ تَرْتِيبِ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ
٤٥	الْحَادِيَّةُ عَشْرَةٌ: تَرْتِيبُ الْفَهَارِسِ
٤٧	الثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ: الْحَاشِيَةُ وَكِتَابَتُهَا
٤٩	الثَّالِثَةُ عَشْرَةٌ: الْمُبَيِّضَةُ وَيُسَمَّى نِهَآيَةُ الْمَطَافِ
٥٤	تَهْيِئَةُ الْبَحْثِ
٥٦	مَنَهْجِيَّةُ الْبَحْثِ فِي الْفُنُونِ
٥٩	كَيْفِيَّةُ الْبَحْثِ فِي عِلْمِ الْعَقِيدَةِ

- ٧٠ كَيْفِيَّةُ الْبَحْثِ فِي عِلْمِ الْفِقْهِ.
- ٨٠ كَيْفِيَّةُ الْبَحْثِ فِي التَّفْسِيرِ.
- ٨٧ كَيْفِيَّةُ الْبَحْثِ فِي دِرَايَةِ الْحَدِيثِ.
- ٩٣ كَيْفِيَّةُ الْبَحْثِ فِي الْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ.
- ٩٨ بَعْضُ اصْطِلَاحَاتِ أَهْلِ الْمَعَاجِمِ.
- ١٠٠ مَعْنَى التَّخْرِيجِ وَمَوْضُوعُهُ.
- ١٠٣ أَنْوَاعُ التَّخْرِيجِ وَطَرِيقَتُهُ الْعَامَّةُ.
- ١٠٦ طُرُقُ تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ.
- ١١١ كَيْفِيَّةُ بَحْثِ الرُّوَاةِ.
- ١١٦ كَيْفِيَّةُ الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ.
- ١٢١ كَيْفِيَّةُ تَحْقِيقِ الْكُتُبِ.
- ١٢٨ كَيْفِيَّةُ تَلْخِصِ الْكُتُبِ.
- ١٣٤ كَيْفِيَّةُ تَحْضِيرِ الْخُطْبَةِ وَنَحْوِهَا.
- ١٤١ نَصِيحَةٌ لِطَالِبِ الْحَقِّ عِنْدَ الْبَحْثِ لِلْإِمَامِ الْمُعَلِّمِ.
- ١٤٧ فَهْرُسُ أَهَمِّ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ.
- ١٥٠ فَهْرُسُ الْمُحْتَوَيَاتِ.